جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

2020

تقرير أوضاع الأمن الغذائي في مصر

تقرير أوضاع
الأمن الغذائي في مصر

2020

معهد التخطيط القومي - تقاطع صلاح سالم مع شارع الطيران – مدينة نصر الرقم البريدى 11765
www.inp.edu.eg
E.Mail : inp.technical.office@inp.edu.eg
Phone: +20222627372 / +202 22634040
Fax: 22634747 / 24011398

الفريق البحثي

أ.د علاء زهران (رئيس الفريق)
أ.د. سحر البهائي (الباحث الرئيسي)

أ.د. سعد نصار، أستاذ الاقتصاد الزراعي بكلية الزراعة جامعة القاهرة

أ.د إجلال راتب، أستاذ الاقتصاد الدولي بمعهد التخطيط القومي

د.على البجلاتي، مدرس الاقتصاد بمعهد التخطيط القومي

أ.د. محمد الخشن، استاذ الاقتصاد الزراعى

أ.د. نشوى التطاوى، أستاذ الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الاسكندرية

أ.د هشام محمد السعيد، أستاذ طب بيطرى، جامعة قناة السويس

د. أمجد القاضي، مدير مركز تكنولوجيا الصناعات الغذائية، وزارة الصناعة والتجارة

م. أسامة غباشي، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي

أعضاء الهيئة العلمية المعاونة بمعهد التخطيط القومي

أ/ ثريا محمد مدرس مساعد بالمعهد

سكرتارية

أ./ نهلة شكرى

أ/ محمد عيد

تقديم

إيماناً بدور معهد التخطيط القومي كمركز فكر لإجراء البحوث والتقارير وتقديم الاستشارات في مجالات التخطيط والتنمية، ودوره المحورى في تحقيق أهداف استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030.

يطلق المعهد الإصدار السنوي الرابع من تقرير أوضاع الأمن الغذائي في مصر 2020، والذي نأمل بإصداره أن يساهم في رصد ومتابعة تطورات أوضاع الأمن الغذائي في مصر، بما يساعد على تفعيل الجهود المبذولة لتعزيز مساراته، وأن يلبى حاجة واضعي السياسات ومتخذي القرار، ويكون عوناً للباحثين والدارسين والمهتمين بأوضاع الأمن الغذائي.

يستعرض التقرير في أربعة فصول أوضاع الأمن الغذائي المصري وتحليل منظومته ومحدداته ومؤشراته.

حيث أختص الفصل الأول بدراسة المحاور الرئيسة للأمن الغذائي على المستوى المحلي، وركز الفصل الثانى على تحليل وضع مصر على كل من مؤشر الأمن الغذائي العالمي، ومؤشر الجوع العالمي، فضلًا عن قياس التقدم المحرز بأهداف التنمية المستدامة العالمية المرتبطة بالأمن الغذائي، في حين اختص الفصل الثالث بدراسة التحديات التى تواجه الأمن الغذائي في مصر، وجهود الدولة في التغلب على هذه التحديات، واختص الفصل الرابع والأخير بقضية التقرير تحت عنوان" الصناعات الغذائية في الاقتصاد المصري سياسات وآليات التطوير ".

وقد أشارت نتائج التقرير إلى العديد من التطورات الإيجابية في أوضاع الأمن الغذائي بمصر، فقد حققت مستويات متقدمة على مؤشر الجوع العالمى المركز 54 عام 2020 على مستوي 117 دولة مقارنة بالمركز 61 عام 2018، كما تحسن إنتاج بعض السلع الغذائية النباتية والحيوانية والسمكية.

تناقصت نسبة الفقراء في مصر إلى نحو 29% عام 2020/2019 مقابل 32.5% عام 2018/2017، وتزايدت قيم الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية المقدمة لبرامج الحد من الفقر بنسبة 14.9% خلال عام 2020/2019 مقارنةً بمثيلتها عام 2016/2015

إلا أنه من ناحية أخرى أوضحت نتائج التقرير العديد من التحديات التى تواجه الأمن الغذائي في مصر والتى من أهمها تفتت الحيازات الزراعية، وتدنى نسب الاكتفاء الذاتي من بعض السلع الاستراتيجية.

كما أشار التقرير إلى أن ملئ سد النهضة سيكون له العديد من الأثار السلبية على القطاع الزراعي المصري، وقيمة الدخل الزراعي، فضلًا عن الآثار البيئية المترتبة على عدم تطهير مجرى نهر النيل.

وتناول التقرير في قضيته لهذا الإصدار الصناعات الغذائية في الاقتصاد المصري سياسات وآليات التطوير، استعرض خلالها الصناعات التحويلية المصرية بالتركيز على الصناعات الغذائية والامكانيات التنافسية لهذا القطاع وتحدياته والفرص المتاحة لهذه الصناعات مع طرح السياسات وآليات لتطوير هذه الصناعة.

وأخيراً أتقدم بخالص الشكر والتقدير لكافة أعضاء الفريق البحثي المسئول عن إعداد هذا التقرير الذى يُعد أحد وثائق المعهد الهامة، مع خالص التمنيات الطيبة بكل الخير والتوفيق والسداد لمعهدنا العريق ومصرنا الغالية.

أ.د/علاء زهران

رئيس معهد التخطيط القومي

الملخص التنفيذي

يتحقق الأمن الغذائي عندما يتوافر للجميع في كل الأوقات الإمكانيات المادية والاجتماعية والاقتصادية للوصول إلى الأغذية المأمونة والمغذية بكميات كافية لتلبية احتياجاتهم وتفضيلاتهم الغذائية لينعموا بحياة نشيطة وصحية، وفقًا للتعريف السابق تتحدد أبعاد أو محاور الأمن الغذائي في أربعة محاور رئيسة تتمثل في محور الإتاحة، ومحور الحصول على الغذاء، ومحور الاستفادة من الغذاء، ومحور استقرار الغذاء، وبدراسة هذه المحاور للأمن الغذائي المصري أظهر التقرير أهم النتائج التالية:

محور الاتاحة:

1-الموارد الارضية

- **زيادة المساحة المزروعة بحوالى 2.6% خلال عام 2019/2018 مقارنة بنظيرتها عام 2015/2014.**
- **شكلت مساحة محاصيل الحبوب 46.2% من جملة مساحة التركيب المحصولي فى مصر خلال عام 2019/2018 ومجموعة الخضر 11.6% ومجموعة الحدائق الفاكهة والنخيل حوالى 10.7%.**
- **تزايدت مساحات الأراضى المستصلحة بحوالى 115.7 الف فدان عام 2019/2018 مقارنة بمثيلتها عام 2015/2014.**

2- الموارد المائية

- **لتغطية الاحتياجات المتزايدة من المياه تنفذ الدولة حاليًا المشروع القومي لتبطين قنوات الرى فضلاً عن إعادة استخدام مياه المصارف الزراعية بعد خلطها بمياه النيل، وقدر حجم المياه المُعاد استخدامها من الصرف الزراعي بحوالى 6.5 مليار متر مكعب خلال عام 2019.**
- **يجرى التوسع فى معالجة مياه الصرف الصحي، والتى تستخدم فى رى الغابات الشجرية بالرغم من تناقص حجمها (700 ألف متر^3) خلال عام 2019 مقارنة بالأعوام 2015 و2017 حيث بلغت (715 ألف متر^3) و(813 ألف متر^3).**

3- الموارد البشرية

زيادة عدد السكان إلى حوالى 98.9 مليون نسمة خلال عام 2019 مقارنة بعددهم عام 2015، والذي بلغ نحو 87.9 مليون نسمة، ويعيش في الريف المصري حوالي 57% من جملة السكان، وتتبنى الدولة فى الوقت الحالي المشروع القومي لتطوير قرى الريف المصري من خلال النهوض بجميع مكونات بنيته الأساسية.

4- الموارد الحيوانية والداجنة والسمكية

لمصر رصيد من الثروة الحيوانية متمثل فى الجاموس، والأبقار، والأغنام، فضلاً عن الثروة الداجنة وبصفة عامة تحتاج هذه الثروة إلى التحسين المستمر لقطاعات التربية من خلال توفير السلالات المحلية المحسنة، وتكثيف برامج التحصين والرعاية البيطرية.

وبالنسبة للثروة السمكية رصد التقرير تزايد فى جملة إنتاج أسماك الإستزراع بنسبة 33% خلال عام 2019 مقارنة بإنتاجها عام 2015.

5- إنتاج السلع النباتية

- **ترتب على تناقص مساحة محصولى القمح والذرة الشامية تناقص انتاجهما خلال عام 2019/2018 بحوالى 11%، 13.6% مقارنة بإنتاجهما عام 2015/2014. كما سجل الأرز تراجع في كمية إنتاجه بحوالى 12.1% خلال عام 2019/2018.**
- **تناقص إنتاج البقوليات بحوالى 17.4% للفول البلدي وحوالي 60% للعدس وذلك خلال عام 2019/2018 مقارنة بإنتاجهما 2015/2014.**
- **بالنسبة لأهم محاصيل الخضر والفاكهة هناك تزايد فى إنتاج البطاطس بنسبة 5%، وتراجع فى إنتاج الطماطم بنسبة 12.5% خلال عام 2019/2018، وتناقص طفيف في إنتاج البرتقال والعنب قدر بحوالى 2.2% و0.1% خلال عام 2019/2018 مقارنة بإنتاجهما عام 2015/2014 بينما تزايد إنتاج المانجو بنسبة 23.9% خلال عام 2019/2018 مقارنةً بإنتاجها عام 2015/2014.**
- **تزايد إنتاج مجموعة المحاصيل الزيتية بحوالى 36% خلال عام 2019/2018.**

6- إنتاج المنتجات الحيوانية

سجلت الفترة 2015-2019 استقرار نسبى فى الإنتاج المحلي من اللحوم الحمراء والبيض، وتزايد فى إنتاج اللحوم البيضاء والأسماك، بينما تناقص إنتاج الألبان ومنتجاتها.

7- التجارة الخارجية للسلع الغذائية الرئيسية

- **تزايدت قيمة الصادرات الغذائية من البرتقال والبطاطس بحوالى 198.6%، 150.5% خلال عام 2019 مقارنةً بقيمتها عام 2015، وتراجعت قيمة صادرات الأرز بحوالى 99.9% خلال عام 2019 مقارنةً بقيمتها عام 2015.**
- **بالنسبة لقيمة الواردات المصرية من أهم السلع الغذائية يلاحظ تزايدها بنسب مرتفعة حيث سجلت 161.4%، 136.3%، 129.9%، 83.8%، 146.7%، 253.9% على الترتيب لكل من القمح، والذرة، واللحوم المبردة أو المجمدة، والألبان، والسكر، والزيوت ومنتجاتها على الترتيب وذلك خلال عام 2019 مقارنةً بقيمتها عام 2015.**

محور إمكانات الحصول على الغذاء:

- **تزايد متوسط دخل الفرد بنحو 7% خلال عام 2019/2018 مقارنة بمثيله عام 2017/2016، كما تزايدت أسعار كل من الفول البلدى، والثوم، والطماطم، واللحوم البقري متوسط السن، والجاموس الصغير السن، واللحوم البقري المجمدة، وأسماك البوري، والألبان، والجبن القريش، والجبن الأبيض كامل الدسم، والمكرونة، وزيت الذرة، وذلك خلال ديسمبر 2020 مقارنة بمثيلتها فى ديسمبر 2019.**
- **تشكل المنتجات النباتية النصيب الأكبر فى غذاء المصريين وتأتى مجموعة الحبوب فى المرتبة الأولى تليها مجموعة محاصيل الخضر، ثم محاصيل الفاكهة.**

- **بلغ متوسط نصيب الفرد من المجموعات الغذائية خلال عام 2019 على النحو التالى:**

272.6 كجم من الحبوب، وحوالى 9.8 كجم من البقوليات، و20.8 كجم من البصل والثوم، 77.5كجم من الخضروات، 29.1 كجم من البطاطس والبطاطا والقلقاس، و62.9 كجم من الفواكة، و11.2 كجم من الموالح، و7.2 كجم لحوم حمراء، و13.7 كجم لحوم الدواجن والطيور، و16.8 كجم من الأسماك.

محور الاستفادة من الغذاء:

- **تناقص المتاح للاستهلاك فى العديد من السلع الغذائية خلال عام 2019 مقارنة بنظيرتها عام 2017، فقد تناقصت الكميات المتاحة للاستهلاك لكل من القمح، والذرة الشامية، والأرز، والعدس، والطماطم، والبرتقال، والعنب مقابل تزايد كميات الفول البلدى، وزيت عباد الشمس، والبطاطس، والفاصوليا الخضراء، والمانجو.**
- **تناقصت الكميات المتاحة للاستهلاك من المنتجات الحيوانية خلال عام 2019 مقارنة بنظيرتها عام 2017 فقد تناقصت كل من اللحوم الحمراء، والبط والاوز، والأرانب.**
- **تزايد كمية الفاقد لكل من الأرز بحوالى 37.1% خلال عام 2019 مقارنة بعام 2017 وبحوالى 4.9% للبطاطس، و200% للفول البلدى، وتناقص هذا الفاقد للقمح بنسبة 51.7%، وللذرة الشامية بنسبة 37.4%.**

محور استقرار الغذاء:

يعتبر توفير مخزون استراتيجي من السلع الغذائية أولى أولويات صناع القرار في الدولة بصفة عامة ولا سيما بعد جائحة كورونا والتي مازالت تجتاح العالم حتى الوقت الراهن، وبصفة عامة توفر وزارة التموين والتجارة الداخلية حوالي 10 ملايين طن من السلع الغذائية شهرياً، منها حوالي مليون طن قمح لإنتاج الدقيق اللازم لإنتاج 270 مليون رغيف يوميًا لطرحها من خلال منظومة البطاقات التموينية، وحوالي 300 ألف طن من السكر، و150 ألف طن من الزيوت شهريًا، بالإضافة إلى توفير حوالي 500 ألف طن من اللحوم والدواجن، وبصفة عامة توجد أرصدة من السكر حتى شهر أكتوبر 2021، كما تكفي أرصدة اللحوم الطازجة السودانية مدة عامين

الاستثمارات الزراعية:

- **نفذت الدولة العديد من المشروعات الزراعية بهدف تحقيق الاستقرار فى الإنتاج الزراعى وتوفير الغذاء للمصريين، فقد تم تنفيذ مشروع المزارع السمكية في بور سعيد والديبة وشرق التفريعة بتكلفة كلية بلغت 12.8 مليار جنيه، وتم الانتهاء من تغطية ترع ومصارف بأطوال 8.8 كم، وتم تطوير شبكات الرى لمساحة 12.6 ألف فدان، وإحلال شبكات الصرف المغطى لحوالى 70.3 ألف فدان. كما تم إنشاء مشروع التنمية الريفية المستدامة بمطروح لتحسين دخل 95 أسرة واستصلاح 60 فداناً فى بطون الوديان.**
- **وفيما يخص قطاع الثروة الحيوانية، تم تفعيل تشريع لمنع ذبح الإناث والبتلو، والبدء فى تنفيذ مشروع البتلو لزيادة الثروة الحيوانية فى مصر، كما تم تطوير إنتاج اللقاحات البيطرية،**

وتم إنشاء محطة للإنتاج الحيوانى وتصنيع الألبان بعدد رؤوس 7,000 رأس ماشية، ودعمت الدولة برامج التحصين الماشية ضد الأمراض المعدية.

- إلى جانب حزمة من المشروعات تمثلت فى المشروع القومى لتبطين وتغطية الترع والمصارف والمجاري المائية بجميع المحافظات، كما تم توفير المياه وتطوير منظومة الزراعة فى شمال وجنوب سيناء وانشاء 13 تجمع زراعى بهما، ويعد مشروع تنمية شمال سيناء أحد الدعائم الرئيسية لتنمية سيناء، وقد تم الانتهاء من تجهيز 200 ألف فدان من الأراضى الصالحة للزراعة، وتمت زراعة نحو 63 ألف فدان من المساحات التى تم تخصيصها بمنطقتى سهل الطينة وجنوب القنطرة وتبلغ 85,186 ألف فدان.
- تم تطوير وتطهير البحيرات الشمالية. كذلك تم تطوير نظم استخدام الميكنة الزراعية بمحافظتى المنيا والفيوم، فضلًا عن المشروع القومى للصوب الزراعية، والذي يستهدف إنشاء مجتمعات زراعية تنموية متكاملة.

وضع مصر بمؤشر الأمن الغذائي العالمي

تراجع ترتيب مصر على مؤشر الأمن الغذائي العالمى خمس مراكز حيث انتقلت من المركز 55 على مستوى 113 دولة عام 2019 إلى المركز 60 على مستوى 113 دولة عام 2020.

وعلى مستوى المؤشرات الفرعية لهذا المؤشر، يلاحظ تقدم ترتيب مصر 17 مركزاً بالنسبة لمؤشر الإتاحة حيث انتقلت من المركز 23 عام 2019 إلى المركز 5 عام 2020، وظل ترتيبها ثابت عند المركز 81 بالنسبة لمؤشر القدرة على تحمل تكاليف الغذاء خلال عامي 2019، 2020، وتراجع ترتيبها عند المركز 62 بالنسبة لمؤشر جودة وسلامة الغذاء خلال عام 2020 مقارنة بالمركز 50 عام 2019.

وبدراسة المؤشرات المكونة للمؤشرات الفرعية، فقد احتلت مصر المرتبة الأولي على مستوى 113 دولة خلال عام 2020 بالنسبة لمؤشر جودة برامج شبكات الأمان الغذائي وهو أحد المؤشرات الفرعية لمؤشر القدرة على تحمل تكاليف الغذاء، ويأتى ذلك نتيجة للجهود المكثفة للدولة لضمان توافر الأمان الغذائي لأفراد المجتمع خاصةً مع انتشار فيرس كورونا، فقد استوردت الدولة منذ أبريل 2020 كميات ضخمة لتغطية احتياجاتها من القمح، وضاعفت سعتها التخزينية للقمح من 5,1 مليون طن في عام 2014 إلى 3 مليون طن في عام 2019، فضلًا عن العديد من التدابير الحكومية من أجل تعزيز توافر الغذاء لعدة أشهر على الأقل، وذلك من خلال استيراد كميات ضخمة من السلع الاستراتيجية، وبناء احتياطيات من هذه السلع حيث تم توفير مخزون استراتيجى من القمح لمدة 8 أشهر، ومن السكر لمدة 11 شهر، وزيوت الطعام لمدة 5.6 شهر، والأرز الابيض لمدة 2.4 شهر، والدواجن المجمدة لمدة 9.11 شهر، واللحوم المجمدة لمدة 2.6 شهر.

كما سجلت المؤشرات الفرعية لمؤشر توافر الغذاء تقدم في ترتيب مصر؛ حيث احتلت المرتبة الثانية على مستوى 113 دولة عام 2020 لمؤشر كفاية التوريد، والمركز الثامن بالنسبة لمؤشر البنية التحتية الزراعية والذي يعكس القدرة على تخزين ونقل المحاصيل إلى الأسواق، مما يستدل منه على جودة مرافق التخزين والبنية التحتية للموانئ والنقل الجوى وشبكة الطرق المتطورة الراهنة والسكك الحديدية.

تراجع ترتيب مصر في معظم المؤشرات الفرعية لمؤشر جودة وسلامة الغذاء، باستثناء التقدم في الترتيب لمؤشر سلامة الغذاء، حيث احتلت المرتبة 37 مكرر على مستوى العالم من إجمالي 113 دولة خلال عام 2020 مقارنًة بالمرتبة 38 مكرر خلال عام 2019.

وضع مصر بمؤشر الجوع العالمي

احتلت مصر المرتبة 54 من أصل 117 دولة على مستوى العالم عام 2020 لتتقدم بذلك سبعة مراتب عن تصنيف مؤشر عام 2019 الذي حلت فيه بالمرتبة 61 عالميًا والمرتبة 7 عربيًا.

التقدم المحرز بأهداف التنمية المستدامة المرتبطة بالأمن الغذائي لمصر

الهدف الأول:

القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر القومي:

تناقصت نسبة الفقراء في مصر إلى نحو 29% عام 2020/2019، مقابل نحو 32.5% من السكان عام 2018/2017 وفقًا لنتائج بحث الدخل والإنفاق لعام 2020/2019.

نسبة الموارد المولدة محلياً التي تخصصها الحكومة مباشرة لبرامج الحد من الفقر:

بلغت قيمة إجمالي الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية المقدمة لبرامج الحد من الفقر حَوالَي 327.7 مليون جنيه خلال عام 2020/2019 بزيادة قدرت بحوالى 14.9% عن نظيرتها عام 2016/2015. وبلغت نسبة الموارد التى خصصتها الحكومة مباشرة لبرامج الحد من الفقر 23.1% من إجمالي الإنفاق الحكومى خلال عام 2020/2019.

نسبة مجموع الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية:

بلغت قيمة الإنفاق الحكومي على الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية (الخدمات الأساسية) 476.0 مليون جنيه خلال عام 2020/2019 بزيادة قدرها 34% عن عام 2016/2015.

وشكلت نسبة الإنفاق الحكومي على الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية حوالى 30.2% خلال عام 2020/2019، مقابل 33.5% عام 2019/2018، وحوالى 41.2% عام 2016/2015. وتناقص نسبة الانفاق هنا لا تعكس خفض الموارد المالية المخصصة للإنفاق على الخدمات الأساسية وإنما تعود لزيادة إجمالي الإنفاق الحكومي بصفة عامة.

من ناحية أخرى شكل الإنفاق على الصحة حوالى 15.3% من جملة الإنفاق على الخدمات الأساسية خلال عام 2020/2019 وبلغ حوالى 27.7% للتعليم، وحوالى 57% على برامج الحماية الاجتماعية.

الهدف الثاني:

القضاء على الجوع وإتاحة الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة

معدل انتشار نقص التغذية:

بلغت النسبة المقدرة لهذا المؤشر حوالي 4.7% من جملة السكان خلال عام 2020، بينما المستهدف عام 2025 هو وضع نهاية لكافة أوجه سوء التغذية.

التقزم في الأطفال :

سجلت النسب المقدرة لهذا المؤشر تناقص تدريجى في قيمته خلال الفترة 2015-2020، فقد تناقص من حوالى 30.7% خلال عام 2015، إلى حوالي 21% عام 2020، وبالرغم من هذا

التناقص إلا إن النسبة المسجلة عام 2020 مازالت بعيدة عن النسبة المستهدفة عام 2025 والمقدره بحوالى 14.7%

الهزال في الأطفال:

بلغت النسبة المقدرة لهذا المؤشر حوالى 5.3% خلال عام 2020، وهى نسبة تشير إلى إمكانية تحقيق النسبة المستهدفة لهذا المؤشر خلال عام 2025 والمقدرة بحوالى 5%

معدلات تضخم اسعار السلع الغذائية

تزايدت أسعار السلع الغذائية بنسبة 6% خلال ديسمبر 2020 مقارنة بأسعارها ديسمبر 2019 نتيجة لزيادة أسعار الخضروات والفاكهة واللحوم والدواجن.

الفجوة الغذائية من السلع الغذائية

بلغت كمية الفجوة الغذائية للقمح خلال عام 2019 حوالى 12.7 مليون طن، وللذرة الشامية حوالى 8 مليون طن، 976 ألف طن للأرز، 863 ألف طن للفول البلدى، 77 ألف طن للعدس، وألف طن للسكر، 445 ألف طن لحوم حمراء، 73 ألف طن لحوم بيضاء، 524 ألف طن أسماك، 40 ألف طن ألبان ومنتجاتها.

نسبة الإكتفاء الذاتى

بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي للقمح عام 2019 حوالى 40.3%، والذرة الشامية 51.1%، والأرز حوالى 76.2%، والفول البلدى 10.5%، والعدس 1.8% عام 2018، والسكر 99.9%، 55% للحوم الحمراء، 96.4% اللحوم البيضاء، 79.6% الأسماك، 99.2% الألبان ومنتجاتها.

نصيب الفرد من السلع الغذائية النباتية

بلغ متوسط نصيب الفرد من القمح حوالى 153.3كجم/سنة خلال عام 2019 بما يعادل أضعاف نصيب الفرد العالمى والمقدر بحوالى 66.8 كجم/سنة، وبلغ نصيبه من الأرز حوالى 26.7 كجم/سنة بينما الفرد العالمى نصيبه 54.3كجم/سنه وبلغ نصيبه من السكر 31.2كجم/سنة بينما الفرد العالمى يبلغ نصيبه 25.3كجم/سنة.

نصيب الفرد من المنتجات الحيوانية

بلغ متوسط نصيبه من اللحوم الحمراء حوالى 7.2 كجم/سنة مقارنة بنصيب الفرد العالمي والبالغ نحو 42.7 كجم/سنة، ومن اللحوم البيضاء 13.7 كجم/سنه بينما يبلغ متوسط نصيب الفرد العالمى 42.4 كجم/سنه، والألبان 51.8 كجم/سنة بينما الفرد العالمى 111.5 كجم/سنة، وبالنسبة للأسماك بلغ نصيب الفرد المصرى منها نحو 16.8كجم/سنة، بينما الفرد العالمى 20.3كجم/سنة.

نصيب الفرد من السعرات الحرارية والبروتينات والدهون

قدرت الاحتياجات الاستهلاكية للسكان من السعرات الحرارية والبروتين والدهون خلال عام 2019 بنحو 197.8 مليار كيلو كالوري، و3.5 مليون طن بروتين، و5.9 مليون طن دهون، وشكلت مجموعة الحبوب والألبان والدجاج والأسماك العناصر الرئيسة لتلبية هذه الاحتياجات. ويوفّر الإنتاج المحلى من مختلف السلع الغذائية الرئيسية نحو 55.9% من حجم الاحتياجات

الكلية من السعرات الحرارية، ونحو 33% من حجم الاحتياجات الكلية من البروتين، ونحو90.8% من حجم الاحتياجات الكلية من الدهون.

تحديات الأمن الغذائي في مصر

محدودية الموارد المائية

تعانى مصر من محدودية وضآلة المعروض من الموارد المائية، فضلًا عن دخولها ضمن دول الفقر المائى بمعدلات تزداد حدة سنة بعد أخرى، هذا بالإضافة إلى التحدي الراهن والمتمثل في ملىء سد النهضة وما يترتب عليه من نقص في حصة مصر المائية خلال فترة الملىء، وتأثيراتها السلبية المحتملة على القطاع الزراعي.

وقد أكدت العديد من الدراسات والتقارير المتعلقة بإنشاء سد النهضة على حدوث العديد من الأضرار منها، احتمالات وجود انهيارات جزئية أو كلية للخزان لأسباب فنية أو جيولوجية أو أسباب غير متوقعة سوف تكون الخرطوم أول المدن المتأثرة بهذا الانهيار وسوف يمتد أثره إلى خزان السد العالي ومصر.

توقعات بتلوث مياه النيل من خلال عدم ورود الفيضانات التى تعمل على تطهير مجراه، أو جريانه بمعدل أقل يزيد من تعرضه للملوثات.

التفتت الحيازى:

اقترح التقرير بعض السبل للتغلب على مشكلة التفتت الحيازي منها، تجميع الحيازرات الصغيرة بواسطة الدولة، إنشاء بنك الأراضي الزراعية، إنشاء مجمعات زراعية صناعية، وشركات للإنتاج الزراعي.

تدنى نسب الاكتفاء الذاتى من السلع الاستراتيجية:

تم اقتراح بعض السبل لتحسين الإكتفاء الذاتي للمحاصيل الاستراتيجية والذى تضمن الاعتماد على الزراعة التعاقدية، واستخدام تقاوى عالية الجودة وزيادة المساحات المزروعة، هذا فضلًا عن وضع استراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي منه عن طريق مجموعة من الخطوات: دعم الفلاح المصري واهتمام الدولة بقطاع الزراعة وزيادة المخصصات للبحوث والتطوير في هذا القطاع مع إتاحة الفرصة للشباب بشكل أكبر للدخول بمشروعات صغيرة ومتوسطة في قطاع الزراعة، خلق الوعى الاستهلاكى بين السكان، والعمل على معالجة ظاهرة الإسراف في الغذاء، والعمل على مواجهة الزيادة السكانية.

إقامة المشاريع المشتركة بين القطاع العام والخاص لتحقيق الأمن الغذائي، والسعي لتحقيق الزراعة التعاقدية واستهداف زيادة الإنتاج من المحاصيل الاستراتيجية.

وإختتم التقرير بقضية الصناعات الغذائية، حيث تم استعراضها بدءاً من أهمية الصناعات التحويلية بالاقتصاد المصري بصفة عامة، ومكانة الصناعات الغذائية في هذا القطاع، وتحديد علاقة الصناعات الغذائية بالأمن الغذائي، كما تم دراسة أهم ملامح أوضاع الصناعات الغذائية حول العالم، ودراسة الوضع الراهن للصناعات الغذائية المصرية والوضع التنافسى لها، مع طرح السياسات وآليات اللازمة لتطوير هذه الصناعة، حيث اقترح التقرير إعادة النظر فى السياسات المتبعة تجاه هذا القطاع على النحو التالى:

سياسات خاصة بإجراءات الاستيراد والتصدير:

تسهيل الإجراءات الخاصة بالاستيراد والتصدير، وذلك بالعمل على سرعة الإفراج الصحي والجمركي عن مدخلات هذه الصناعة، وخفض معدلات الضرائب المفروضة على الشركات، وضرائب الدخل والمبيعات المفروضة على المواد الغذائية والمعدات والأجهزة المستخدمة فى عمليات التصنيع، وخفض الرسوم المفروضة على المكونات المستوردة لتصنيع الأغذية.

وإزالة الإجراءات الجمركية المعقدة والمعوقة والتى تؤدى إلى إطالة أمد التخليص الجمركي.

سياسات خاصة بالاستثمار:

العمل على تشجيع التمويل وخاصة طويل الأجل، وذلك لإحداث التطوير الجذري فى هذا القطاع، حيث يلاحظ أن الاعتمادات المالية التى تقدمها البنوك المتخصصة منخفضة إلى حد كبير، مما يمثل عائقاً أمام النهوض بهذا القطاع ورفع كفاءته، وقد يعود ذلك إلى نقص المعلومات لدى وحدات القطاع الخاص بكيفية الحصول على الموارد المالية المخصصة لتحسين التكنولوجيا، وتوسيع مجالات استخدامها والاستفادة من رأس المال العامل، هذا بالإضافة إلى ضرورة توفير الكوادر المطلوبة من خلال تغيير نمط التعليم الفنى.

ربط السياسات الزراعية بسياستى الصناعة والتصدير، وتبنى ترابط سلسلة القيمة من خلال تحفيز زراعة المحاصيل الهامة، ووضع خطة عمل واضحة لتحقيق التغيير والتطوير لهذه الصناعة من خلال تحديد مؤشرات الأداء، والجهات المسئولة، وإطار زمنى محدد، والعمل على عقد الاتفاقيات التجارية بحيث تتمتع منتجات صناعة المواد الغذائية بمعاملة تفضيلية من شأنها زيادة الصادرات إلى تلك البلدان وغيرها.

المحتويات

الفصل الأول: محاور الأمن الغذائي في مصر

19 تمهيد

19 1-1 محور إتاحة الغذاء

19 1-1-1 الموارد المرتبطة بإنتاج السلع الغذائية

19 الموارد الأرضية الزراعية

25 الموارد المائية

27 الموارد البشرية

27 الموارد الحيوانية الزراعية والداجنية والسمكية

29 1-1-2 انتاج المجموعات الغذائية الرئيسية في مصر

29 إنتاج مجموعة السلع النباتية

31 إنتاج مجموعة المنتجات الحيوانية

32 1-1-3 التجارة الخارجية للسلع الغذائية الرئيسة

33 1-2 محور إمكانات الحصول على الغذاء

33 1-2-1 مستويات دخول الأفراد

34 1-2-2 أسعار السلع الغذائية

35 1-2-3 النمط الغذائي للأفراد من السلع الغذائية الرئيسة

37 1-3 محور الإستفادة من الغذاء

37 1-3-1 المتاح للاستهلاك من الغذاء

39 1-3-2 الفاقد من الغذاء

41 1-4 محور استقرار الغذاء

41 1-4-1 المخزون الاستراتيجي

41 1-4-2 الاستثمارات والمشروعات في القطاع الزراعي

الفصل الثانى: مؤشرات الأمن الغذائي في مصر

تمهيد

43 2-1 وضع مصر بمؤشر الأمن الغذائي العالمي

46 2-2 وضع مصر بمؤشر الجوع العالمي

48 2-3 التقدم المحرز بأهداف التنمية المستدامة المرتبطة بالأمن الغذائي لمصر

53 2-4 معدلات تضخم أسعار السلع الغذائية للمستهلكين

55 2-5 الفجوة الغذائية من السلع الغذائية

55 2-5-1 الفجوة الغذائية للسلع النباتية الرئيسة

57 2-5-2 الفجوة الغذائية من المنتجات الحيوانية

58 2-6 نسب الإكتفاء الذاتي من السلع الغذائية

58 2-6-1 نسب الإكتفاء الذاتي من السلع النباتية الرئيسة

59 2-6-2 نسب الإكتفاء الذاتي من المنتجات الحيوانية

59 2-7 متوسط نصيب الفرد من السلع الغذائية الرئيسة

59 2-7-1 متوسط نصيب الفرد من السلع الغذائية النباتية

60 2-7-2 متوسط نصيب الفرد من المنتجات الحيوانية

61 2-8 متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية والبروتينات والدهون

61 2-8-1 متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية

63 2-8-2 متوسط نصيب الفرد من البروتينات

المحتويات

64 3-8-2 متوسط نصيب الفرد من الدهون
65 3-8-2 الاحتياجات الاستهلاكية من السعرات الحرارية والبروتينات والدهون

الفصل الثالث: تحديات الأمن الغذائي في مصر

67 تمهيد
67 3-1 محدودية الموارد المائية
68 3-2 تفتت الحيازات الزراعية
71 3-3 أسعار السلع الغذائية ومستلزمات الانتاج
71 3-3-1 الرقم القياسي لأسعار المستهلكين لأهم المنتجات الزراعية
73 3-3-2 الرقم القياسي لأسعار المنتجين لأهم مستلزمات الإنتاج الزراعي
74 3-3-3 الرقم القياسي لأسعار المنتجين لأهم المنتجات الزراعية
76 3-4 نسب الاكتفاء الذاتي للسلع الغذائية الاستراتيجية
77 3-4-1 سبل تحسين الإكتفاء الذاتي للمحاصيل الاستراتيجية
81 3-5 الأسعار العادلة للمحاصيل الزراعية

الفصل الرابع: قضية التقرير
" الصناعات الغذائية في الاقتصاد المصرى سياسات وآليات التطوير"

82 تمهيد
83 4-1 الصناعات التحويلية في الاقتصاد المصري
85 4-2 نبذة عن الصناعات الغذائية
87 4-3 ملامح وإتجاهات الصناعات الغذائية عالميًا
88 4-4 التجارة الخارجية للصناعات الغذائية عالميًا
89 4-5 أساسيات تطوير الصناعات الغذائية العالمية
90 4-6 تجارة مصر الخارجية من الصناعات الغذائية
90 4-6-1 الصادرات المصرية من الصناعات الغذائية
91 4-6-2 الواردات المصرية من الصناعات الغذائية
92 4-7 الميزان التجاري لقطاع الصناعات الغذائية المصرية
93 4-8 التوزيع الجغرافي لتجارة مصر من منتجات الصناعات الغذائية
95 4-9 الإمكانيات التنافسية لقطاع الصناعات الغذائية
96 4-10 التحديات والفرص المتاحة لقطاع الصناعات الغذائية

98 **المراجع**

الجداول

جدول رقم (1-1): المساحة المزروعة والمحصولية في مصر بالألف فدان خلال الفترة 2015/2014- 2019/2018	19
جدول رقم (1-2): المساحة المحصولية لمجموعة الحبوب بالفدان خلال الفترة 2015/2014-2019/2018	21
جدول رقم (1-3): المساحة المحصولية لمجموعة البقوليات خلال الفترة 2015/2014-2019/2018	22
جدول رقم (1-4): المساحة المحصولية لأهم محاصيل الخضر خلال الفترة 2015/2014-2019/2018	22
جدول رقم (1-5): المساحات المثمرة لأهم محاصيل الفواكة خلال الفترة 2015/2014-2019/2018	23
جدول رقم (1-6): مساحة المحاصيل السكرية خلال الفترة 2019/2018-2015/2014	23
جدول رقم (1-7): مساحة المحاصيل الزيتية خلال الفترة 2019/2018-2015/2014	24
جدول رقم (1-8): المساحات المستصلحة واستخدامتها خلال الفترة 2015/2014 - 2019/2018	25
جدول رقم (1-9): كميات مياه الرى والفواقد وكفاءة التوصيل المائي خلال الفترة 2019:2015 بالمليار متر^3	26
جدول رقم (1-10): كميات مياه الصرف المعاد استخدامها خلال الفترة 2019:2015 بالمليار متر^3	27
جدول رقم (1-11): الأعداد التقديرية للحيوانات الزراعية بالألف رأس خلال الفترة 2015-2019	28
جدول رقم (1-12): الأعداد التقديرية لرؤوس الدواجن بالألف رأس خلال الفترة 2015-2019	28
جدول رقم (1-13): مصادر إنتاج الأسماك في مصر بالألف طن خلال الفترة 2015-2019	29
جدول رقم (1-14): كمية الانتاج المحلي من السلع الغذائية الرئيسية بالألف طن خلال الفترة 2015-2019	30
جدول رقم (1-15): كمية الانتاج المحلي من المنتجات الحيوانية بالألف طن خلال الفترة 2015-2019	31
جدول رقم (1-16): قيمة الصادرات والواردات والميزان التجاري بالمليون جنيه خلال الفترة 2015-2019	32
جدول رقم (1-17): قيمة أهم الصادرات والواردات الغذائية بالألف جنيه خلال الفترة 2015-2019	33
جدول رقم (1-18): تطور سعر البيع بالجنيه للمستهلك لبعض السلع الغذائية	34
جدول رقم (1-19): متوسط نصيب الفرد من المكونات الرئيسة للغذاء كجم/ السنة خلال الفترة 2015-2019	35
جدول رقم (1-20):المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية النباتية بالألف طن خلال الفترة 2015-2019	38
جدول رقم (1-21):المتاح للاستهلاك من سلع المنتجات الحيوانية بالألف طن خلال الفترة 2015-2019	38
جدول رقم (1-22):كميات الفاقد لمختلف المنتجات الغذائية المصرية بالطن خلال الفترة 2015-2019	40
جدول رقم (1-23): إجمالي قيمة الاستثمارات الزراعية خلال الفترة 2015/2014 - 2019/2018	42
جدول رقم (2-1):ترتيب مصر على مؤشر الأمن الغذائي العالمي ومؤشراته الفرعية خلال عامى 2019،2020	43
جدول رقم (2-2): ترتيب مصر على المؤشرات الفرعية لمؤشر القدرة على تحمل تكاليف الغذاء خلال عامى 2019 و2020	44
جدول رقم (2-3): ترتيب مصر على المؤشرات الفرعية لمؤشر الإتاحة خلال عامى 2019 و2020	45
جدول رقم (2-4): ترتيب مصر على المؤشرات الفرعية لمؤشر جودة وسلامة الغذاء خلال عامي 2019 و2020	46
جدول رقم (2-5): قيم مؤشر الجوع في مصر خلال الفترة (2015-2019)	47

الجداول

جدول رقم (2-6): الموارد التى تخصصها الحكومة للإنفاق على الخدمات الأساسية بالمليون جنيه خلال الفترة 2015-2020	51
جدول رقم (2-7): التغير في قيم مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المرتبطة بالأمن الغذائي في مصر	52
جدول رقم (2-8): إجمالى المساحة المخصصة للزراعة المنتجة والمستدامة بالألف فدان	53
جدول رقم (2-9): الرقم القياسي لأسعار المستهلكين لبعض السلع الغذائية	54
جدول رقم (2-10): الفجوة الغذائية لأهم محاصيل الحبوب بالألف طن خلال الفترة 2015-2019	55
جدول رقم (2-11): الفجوة الغذائية لأهم محاصيل البقوليات بالألف طن خلال الفترة 2015-2019	56
جدول رقم (2-12): كمية الفجوة الغذائية للسكر بالألف طن خلال الفترة 2015-2019	56
جدول رقم (2-13):كمية الفجوة الغذائية للزيوت النباتية بالألف طن خلال الفترة 2015-2019	57
جدول رقم (2-14): كمية الفجوة الغذائية للمنتجات الحيوانية بالألف طن خلال الفترة 2015-2019	57
جدول رقم (2-15):نسب الإكتفاء الذاتي للسلع الغذائية النباتية خلال الفترة 2015-2019	59
جدول رقم (2-16): نسب الإكتفاء الذاتي للمنتجات الحيوانية خلال الفترة 2015-2019	59
جدول رقم (2-17): متوسط نصيب الفرد السنوي من استهلاك السلع الغذائية النباتية كجم/سنة خلال الفترة 2015-2019	60
جدول رقم (2-18): متوسط نصيب الفرد السنوي من استهلاك المنتجات الحيوانية كجم/سنة خلال الفترة 2015-2019	60
جدول رقم (2-19): الاحتياجات الاستهلاكية من السعرات الحرارية والبروتين والدهون عام 2019	66
جدول رقم (3-1): الرقم القياسي لأسعار المستهلكين لبعض السلع الغذائية	72
جدول رقم (3-2): تطور سعر البيع بالجنيه للمستهك لأهم السلع الغذائية	72
جدول رقم (3-3): الرقم القياسي لأسعار المنتجين لأهم مستلزمات الإنتاج الزراعي	73
جدول رقم (3- 4): الأرقام القياسية لأسعار المنتجين لأهم المنتجات الزراعية	74
جدول رقم (4-1): قيمة صادرات وواردات الصناعات الغذائية على مستوى العالم خلال عام 2019	88
جدول رقم (4-2): نسبة إجمالى صادرات الصناعات الغذائية إلى إجمالى الصادرات المصرية خلال الفترة 2016-2020	91
جدول رقم (4-3): نسبة واردات الصناعات الغذائية إلى إجمالى واردات المصرية خلال الفترة 2016-2020	91
جدول رقم (4-4): الميزان التجارى لقطاع الصناعات الغذائية المصرية خلال الفترة 2016 - 2020	92
جدول رقم (4-5):التوزيع الجغرافى للصادرات المصرية من الصناعات الغذائية خلال الفترة 2016-2020	93
جدول رقم (4-6): قيمة الواردات المصرية من الصناعات الغذائية بالمليون دولار خلال الفترة 2016 – 2020	94

الأشكال البيانية

شكل رقم (1-1): التركيب المحصولى لأهم المجموعات الزراعية خلال عام 2019/2018	20
شكل رقم (1-2): قيمة الصادرات والواردات المصرية بالمليون جنيه خلال عام 2015-2019	32
شكل رقم (1-3): متوسط دخل الفرد بالجنيه خلال الفترة 2016-2019	33
شكل رقم (1-4): تطور متوسط نصيب الفرد من مكونات الغذاء النباتية الرئيسة كجم/سنة خلال عامى 2017، 2019	36
شكل رقم (1-5): تطور متوسط نصيب الفرد من مكونات الغذاء الحيوانية الرئيسة كجم/سنة خلال عامى 2017، 2019	37
شكل رقم (2-1): ترتيب مصر على مؤشر الأمن الغذائي العالمي خلال عامى 2019، 2020	43
شكل رقم (2-2): قيم المؤشرات الفرعية لمؤشر الجوع لمصر خلال الفترة 2000-2020	48
شكل رقم (2-3): الموارد التى تخصصها الحكومة لبرامج الحد من الفقر بالمليون جنيه خلال الفترة 2015-2020	50
شكل رقم (2-4): نسبة التغير السنوية في أسعار المستهلكين لبعض السلع الغذائية	54
شكل رقم (2-5): متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية (كالورى/ يوم) لبعض محاصيل الحبوب والبقوليات خلال عامى 2017 و2019	61
شكل رقم (2-6): متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية لبعض السلع نباتية المصدر بالكالورى/يوم خلال عامى 2017 و2019	62
شكل رقم (2-7): متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية لبعض السلع حيوانية المصدر بالكالورى/ يوم خلال عامى 2017 و2019	62
شكل رقم (2-8): متوسط نصيب الفرد من البروتينات لبعض محاصيل الحبوب والبقوليات جم/يوم خلال عامى 2017 و2019	63
شكل رقم (2-9): متوسط نصيب الفرد من البروتينات لبعض السلع نباتية المصدر جم/ يوم خلال عامى 2017، 2019	63
شكل رقم (2-10): متوسط نصيب الفرد من البروتينات لبعض السلع حيوانية المصدر جم/يوم خلال عامى 2017، 2019	64
شكل رقم (2-11): متوسط نصيب الفرد من الدهون لبعض محاصيل الحبوب والبقوليات جم/يوم خلال عامى 2017، 2019	64
شكل رقم (2-12): متوسط نصيب الفرد من الدهون لبعض السلع نباتية المصدر جم/يوم خلال عامى 2017، 2019	65
شكل رقم (2-13): متوسط نصيب الفرد من الدهون لبعض السلع حيوانية المصدر جم/يوم خلال عامى 2017، 2019	65
شكل رقم (3-1): الرقم القياسى لأسعار المنتجين لأهم مستلزمات الإنتاج الزراعى خلال يناير 2021 مقارنة عن يناير 2020	74
شكل رقم (3-2):الرقم القياسى لأسعار المنتجين لأهم المنتجات الزراعية خلال يناير 2021 مقارنة عن يناير 2020	75
شكل رقم (4-1):تطور قيمة الإنتاج بقطاعات النشاط الاقتصادى بالمليون جنيه خلال عام 2018 مقارنةً بعام 2012	83
شكل رقم (4-2): تطور القيمة المضافة للأنشطة الاقتصادية بالمليون جنيه خلال الفترة 2018/2017-2013/2012	84
شكل رقم (4-3): تطور عدد المشتغلين بالمنشآت الاقتصادية بالألف مشتغل خلال الفترة 2018/2017-2013/2012	84
شكل رقم (4-4): تطور قيمة الأجور بالمنشآت الاقتصادية بالمليون جنيه خلال الفترة 2018/2017-2013/2012	85
شكل رقم (4-5): قيمة الصادرات والواردات لأهم مجموعات الصناعات الغذائية العالمية خلال عام 2019	89
شكل رقم (4-6): تطور الصادرات والواردات المصرية من الصناعات الغذائية خلال الفترة (2016-2020)	92

الأشكال البيانية

شكل رقم (4-7): الأسواق الرئيسة للصادرات المصرية من الصناعات الغذائية خلال الفترة (2016-2020)	94
شكل رقم (4-8): الأسواق الرئيسة للواردات المصرية من الصناعات الغذائية خلال الفترة (2016-2020)	95

الفصل الأول
محاور الأمن الغذائي في مصر

تمهيد:

يتحقق الأمن الغذائي عندما يتوافر للجميع في كل الأوقات الإمكانيات المادية والاجتماعية والاقتصادية للوصول إلى الأغذية المأمونة والمغذية بكميات كافية لتلبية احتياجاتهم وتفضيلاتهم الغذائية لينعموا بحياة نشيطة وصحية [1]، ووفقًا للتعريف السابق تتحدد أبعاد أو محاور الأمن الغذائي في أربعة محاور رئيسة تتمثل في:

- محور الإتاحة.
- محور الحصول على الغذاء.
- محور الاستفادة من الغذاء.
- محور استقرار الغذاء.

ويستهدف هذا الفصل دراسة وتحليل هذه المحاور بالنسبة للأمن الغذائي المصري وذلك خلال الفترة (2015-2019).

1-1 محور إتاحة الغذاء

1-1-1 الموارد المرتبطة بإنتاج السلع الغذائية

يرتبط تحقيق الأمن الغذائي بمفهومه الشامل بالعديد من العوامل التي تؤثر في إنتاج السلع الغذائية وتجارتها وإمكانية الحصول عليها والاستفادة منها واستدامتها، ومن أهم تلك العوامل الموارد الأرضية الزراعية وما تتضمنه من مساحات منزرعة وتراكيب محصولية ومساحات يتم استصلاحها سنويًا لزيادة الرقعة الزراعية في مصر، والموارد المائية، والموارد البشرية، والموارد الحيوانية الزراعية والداجنية والسمكية.

الموارد الأرضية الزراعية

المساحات المنزرعة والتركيب المحصولى في مصر:

بلغت المساحة المنزرعة خلال عام 2019/2018 حوالى 9.3 مليون فدان بزيادة قدرت بحوالى 2.6% مقارنةً بنظيرتها خلال عام 2015/2014 والبالغة نحو 9.1 مليون فدان، كما تزايدت المساحة المحصولية بنحو 3.7% خلال عام 2019/2018 مقارنَة بالمناظرة لها خلال عام 2015/2014، وترجع هذه الزيادة إلى زيادة رقعة الأراضي المستصلحة، كما يوضح جدول رقم (1-1).

[1]-الأمم المتحدة، منظمة الأغذية والزراعة، القمة العالمية للأغذية عام 1996

جدول رقم (1-1): المساحة المنزروعة والمحصولية في مصر بالألف فدان
خلال الفترة 2015/2014 -2019/2018

البيان	2015/2014	2017/2016	2019/2018
إجمالي المساحة المنزرعة	9,095.7	9,133.3	9,332.8
إجمالي المساحة المحصولية	15,637	16,038.2	16,215.1

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، نشرة الإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة، 2015/2014-2019/2018.

شكلت مجموعة الحبوب نحو 46.5% من إجمالي المساحة المحصولية خلال عام 2019/2018، وتليها مجموعة الأعلاف بنسبة 17%، ثم مجموعة الخضر 11.6%، ثم الحدائق والنخيل بنسبة 10.7%. وتشكل بقية المجموعات (البقوليات، والألياف، والمحاصيل الزيتية، والمحاصيل السكرية، والبصل، والثوم، والنباتات الطبية والعطرية، والمحاصيل الأخرى والأشجار الخشبية) جملة النسبة المتبقية من المساحة المحصولية والتى تبلغ حوالى 14.2%، ويوضح الشكل رقم (1-1) نسبة مساحة كل مجموعة من هذه المجموعات على حدة خلال عام 2019/2018.

شكل رقم (1-1): التركيب المحصولى لأهم المجموعات الزراعية خلال عام 2019/2018

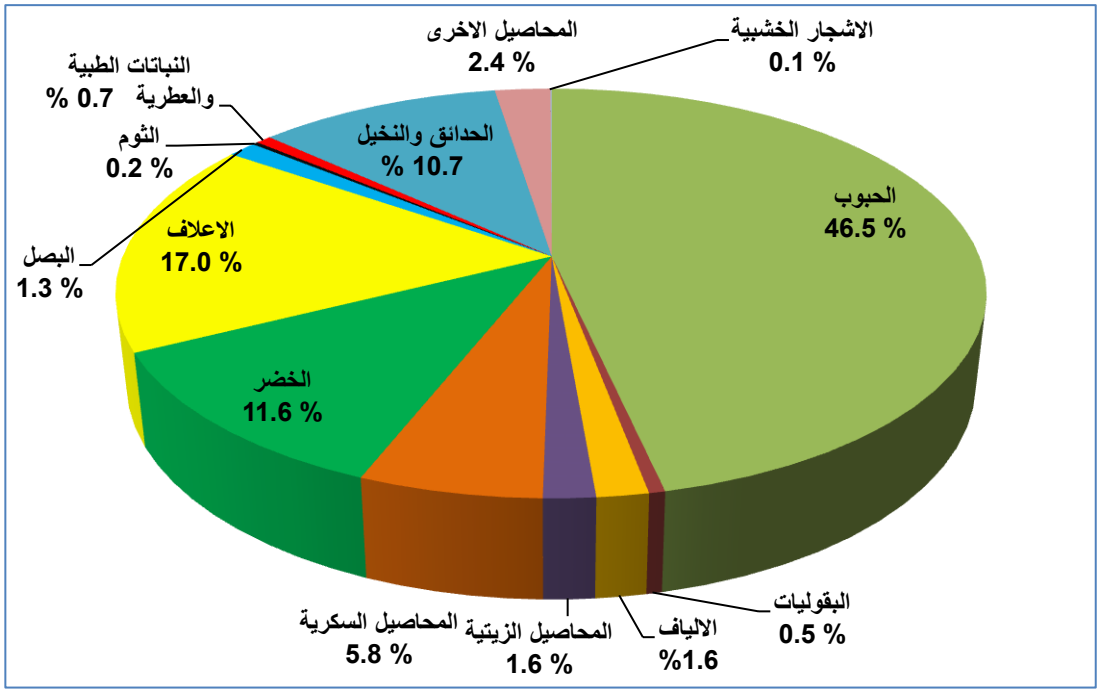

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الأقتصادية، نشرة الإحصاءات الزراعية، 2019/2018.

المساحات المحصولية للمجموعات الزراعية الغذائية:

مجموعة الحبوب:

تضم مجموعة الحبوب كل من القمح، والشعير، والذرة الشامى البيضاء، والذرة الرفيعة، والذرة الشامى الصفراء، والأرز. ويعتبر القمح، والأرز، والذرة الشامي البيضاء أهم محاصيل هذه المجموعة، وتشير بيانات الجدول رقم (1-2) إلى ما يلي:

تناقصت المساحة المحصولية لمجموعة الحبوب بحوالى 88.1 ألف فدان خلال عام 2019/2018 مقارنة بمساحتها خلال عام 2015/2014، ويشكل القمح حوالى 43.1% من جملة مساحة محاصيل الحبوب كمتوسط خلال الفترة (2015/2014- 2019/2018)، يليه محصول الذرة الشامي البيضاء بنسبة 22.0%، ثم الأرز بنسبة 17.3 % ثم الذرة الصفراء بنسبة 10.6%، والذرة الرفيعة 4.9% والشعير 2% خلال نفس الفترة.

يلاحظ تناقص المساحة المزروعة بالقمح من حوالى 3,468.9 ألف فدان عام 2015/2014 إلى حوالى 3,138.7 ألف فدان عام 2019/2018، بما يقدر بحوالى 330.2 ألف فدان. وتناقصت مساحة الذرة الشامى البيضاء من حوالى 1,934.1 ألف فدان عام 2015/2014 إلى حوالى 1,471.8 ألف فدان عام 2019/2018 بما يقدر بحوالى 462.3 ألف فدان.

من ناحية أخرى تزايدت مساحة الأرز بمعدل بلغ نحو 7.4% خلال عام 2019/2018 مقارنة بالمساحة المناظرة عام 2015/2014. وتزايدت مساحات بقية محاصيل المجموعة بنسب متفاوتة حيث بلغت نسبة الزيادة حوالى 59% للشعير، و0.8% للذرة الرفيعة، و55.2% للذرة الصفراء وذلك خلال عام 2019/2018 مقارنة بمساحتهم المناظرة خلال عام 2015/2014.

جدول رقم (1-2): المساحة المحصولية لمحاصيل الحبوب بالفدان خلال الفترة (2015/2014-2019/2018)

البيان	2015/2014		2017/2016		2019/2018	
	المساحة	%	المساحة	%	المساحة	%
القمح	3,468,864	45.5	2,921,715	42.1	3,138,656	41.6
الشعير	62,194	0.8	57,814	0.8	347,828	4.6
الذرة الشامى البيضاء	1,934,112	25.4	1,457,554	21.0	1,471,848	19.5
الذرة الرفيعة	357,470	4.7	360,588	5.2	360,272	4.8
الذرة الشامى الصفراء	591,058	7.7	842,164	12.1	917,261	12.2
الأرز	1,215,830	15.9	1,307,096	18.8	1,305,540	17.3
اجمالى مساحة الحبوب	7,629,528		6,946,931		7,541,405	

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة الإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة، 2015/2014-2019/2018.

مجموعة البقوليات:

تشكل محاصيل الفول البلدى، والعدس، والحلبة، والحمص، والترمس أهم محاصيل البقوليات في مصر، حيث يشغل محصول الفول البلدى نحو 91.9 % من متوسط مساحة هذه المحاصيل خلال الفترة (2015/2014-2019/2018)، وبلغت مساحة كل من العدس حوالى 1.4%، والحلبة 3.5% والحمص 2.8%، والترمس 0.4% من مساحة هذه المحاصيل كمتوسطات خلال الفترة المذكورة كما يوضح جدول رقم (1-3).

وبصفة عامة تناقصت المساحة المحصولية لجملة هذه المحاصيل من حوالى 90.1 ألف فدان خلال عام 2015/2014 إلى حوالى 81.6 ألف فدان خلال عام 2019/2018 بمعدل تناقص بلغ نحو 9.4 %. ويُعزى ذلك لتناقص مساحة الفول البلدى بحوالي 7.6% والعدس بحوالى 75.7% وبحوالى 43.6% للحلبة، وحوالى 108.9% للحمص، 63.7% للترمس.

جدول رقم (1-3): المساحة المحصولية لمجموعة البقوليات بالفدان
خلال الفترة (2019/2018-2015/2014)

البيان	2015/2014		2017/2016		2019/2018	
	المساحة	%	المساحة	%	المساحة	%
الفول البلدي	81,934	90.9	121,035	92.0	75,734	92.8
العدس	1,457	1.6	2,510	1.9	354	0.4
الحلبة	4,653	5.2	3,269	2.5	2,625	3.2
الحمص	1,267	1.4	4,522	3.4	2,647	3.2
الترمس	794	0.9	186	0.1	288	0.4
اجمالي مساحة البقوليات	90,105		131,522		81,648	

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة الإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة، 2019/2018-2015/2014.

مجموعة الخضر:

تشير البيانات الواردة بجدول رقم (1-4) إلى تناقص مساحة الخضر من حوالى 2.1 مليون فدان عام 2015/2014 إلى حوالى 1.8 مليون فدان عام 2019/2018 بمعدل بلغ نحو 11.6 %، هذا وتعتبر البطاطس والطماطم أهم حاصلات مجموعة الخضر، حيث تشكل حوالى 43.4% من جملة محاصيل هذه المجموعة كمتوسط للفترة 2018/2017-2015/2014

ويلاحظ تناقص مساحة البطاطس خلال عام 2019/2018 مقارنةً بمساحتها خلال عام 2015/2014 بمعدل بلغ 3.4%، كما تناقصت مساحة كل من الطماطم بحوالى 12.8 % خلال نفس الفترة، والباذنجان والفاصوليا الخضراء بنحو 7.6%، 27% على الترتيب.

جدول رقم (1-4): المساحة المحصولية لأهم محاصيل الخضر بالفدان
خلال الفترة 2019/2018-2015/2014

البيان	2015/2014		2017/2016		2019/2018	
	المساحة	%	المساحة	%	المساحة	%
الطماطم	468,510	22.1	395,571	21.1	408,703	21.8
البطاطس	437,386	20.6	414,860	22.1	422,615	22.5
الباذنجان	115,855	5.5	113,102	6.0	106,998	5.7
الفاصوليا الخضراء	59,313	2.8	42,108	2.2	43,272	2.3
أخرى	1,041,836	49.1	908,685	48.5	894,680	47.7

البيان	2015/2014		2017/2016		2019/2018	
	المساحة	%	المساحة	%	المساحة	%
اجمالى مساحة الخضر	2,122.900		1,874,326		1,876,268	

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الأقتصادية، نشرة الإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة، 2015/2014-2019/2018.

مجموعة الفاكهة:

تزايدت المساحات المثمرة للفاكهة خلال عام 2019/2018 بمعدل بلغ نحو 7.4% عن نظيرتها عام 2015/2014. ويشكل البرتقال والعنب والمانجو أهم حاصلات هذه المجموعة، ويلاحظ تناقص مساحة كل منهم خلال عام 2019/2018 مقارنة بالمساحة المناظرة لها عام 2015/2014، فقد تناقصت للبرتقال بنسبة 28.1%، وللعنب بنسبة 32.8 %، والمانجو بنسبة 28% كما يوضح جدول رقم (1-5).

جدول رقم (1-5): المساحات المثمرة لأهم محاصيل الفواكة بالفدان
خلال الفترة 2015/2014-2019/2018

البيان	2015/2014		2017/2016		2019/2018	
	المساحة	%	المساحة	%	المساحة	%
البرتقال	312,578	23.1	306,856	20.4	224,699	15.5
العنب	178,323	13.2	186,157	12.4	119,886	8.3
المانجو	212,270	15.7	264,927	17.6	152,900	10.5
أخرى	648,390	48.0	744,651	49.6	954,233	65.7
اجمالي مساحة الفاكهة	1,351,561		1,502,591		1,451,718	

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة الإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة، 2015/2014-2019/2018.

مجموعة المحاصيل السكرية:

تزايدت المساحة المحصولية لمجموعة المحاصيل السكرية والتي تضم كل من بنجر السكر وقصب السكر من حوالى 883.1 ألف فدان عام 2015/2014 إلى حوالى 934.4 ألف فدان عام 2019/2018 بمعدل زيادة بلغ نحو 5.8%.

يشكل بنجر السكر نحو 63.1% من متوسط هذه المساحة، وقصب السكر نحو 36.9%، وقد تزايدت مساحتهما بنسبة 9.1% لبنجر السكر، وبحوالى 0.4% لقصب السكر خلال عام 2019/2018 مقارنةً بنظيرتها عام 2015/2014 كما يوضح جدول رقم (1-6).

جدول رقم (1-6): مساحة المحاصيل السكرية بالفدان
خلال الفترة 2019/2018-2015/2014

البيان	2015/2014		2017/2016		2019/2018	
	المساحة	%	المساحة	%	المساحة	%
بنجر السكر	554,941	62.8	523,382	61.6	605,252	64.8
قصب السكر	328,116	37.2	326,236	38.4	329,190	35.2
الإجمالي	883,057		849,618		934,442	

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة الإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة، 2019/2018-2015/2014.

مجموعة المحاصيل الزيتية:

تشكل محاصيل الفول السوداني وفول الصويا والسمسم وعباد الشمس أهم المحاصيل الزيتية في مصر، حيث يشغل محصول الفول السودانى نحو 54.5 % من متوسط مساحة هذه المحاصيل خلال الفترة 2019/2018-2015/2014، يليه السمسم بنسبة 28%، ثم فول الصويا بنسبة 11.6 %، وعباد الشمس بنسبة 5.9%، جدول رقم (1-7)

وبصفة عامة تناقصت المساحة المحصولية لمجموعة المحاصيل الزيتية من حوالى 280 ألف فدان عام 2015/2014 إلى حوالى 264 ألف فدان عام 2019/2018 أى بحوالى 15.5 ألف فدان بما يعادل نحو 5.5% من مساحتها عام 2015/2014. ويُعزى ذلك لتناقص مساحة كل من فول الصويا بحوالي 13.3% والسمسم بحوالى 11.6% وبحوالى 0.3% للفول السودانى، وحوالى 2.5% لعباد الشمس.

جدول رقم (1-7): مساحة المحاصيل الزيتية بالفدان
خلال الفترة 2019/2018-2015/2014

البيان	2015/2014		2017/2016		2019/2018	
	المساحة	%	المساحة	%	المساحة	%
الفول السودانى	143,055	51.1	156,054	58.6	142,642	53.9
فول الصويا	33,974	12.1	30,653	11.5	29,451	11.1
السمسم	87,133	31.1	63,171	23.7	76,997	29.1
عباد الشمس	15,825	5.7	16,481	6.2	15,430	5.8
اجمالى المحاصيل الزيتية	279,987		266,359		264,520	

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الأقتصادية، نشرة الإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة، 2019/2018-2015/2014.

الأراضي المستصلحة:

بلغ ما تم إستصلاحه من الأراضي خلال عام 2019/2018 حوالى 115.7 ألف فدان مقابل 14.5 ألف فدان عام 2015/2014، وترتب على زيادة مساحات الأراضي المستصلحة زيادة في

قيمة الانتاج النباتي لهذه المساحات إلى حوالى 1,226.5 ألف جنيه عام 2019/2018، بمعدل زيادة قدر بحوالى 629% من قيمته عام 2015/2014، جدول رقم (1-8).

كما تزايدت قيمة الإنتاج من الصوب الزراعية للأراضي المستصلحة، وقيمة الإنتاج الحيواني للمساحات المستصلحة (ضمت هذه المساحات إنتاج ألبان، وتسمين وتربية ماشية وأغنام) لتصل لحوالى 35,079 ألف جنيه، 105,502 ألف جنيه على الترتيب خلال عام 2018/2017 مقارنة بحوالى 1,404 ألف جنية، 18,897 ألف جنيه على الترتيب عام 2015/2014، جدول رقم (1-8).

جدول رقم (1-8): المساحات المستصلحة واستخدامتها
خلال الفترة 2015/2014 - 2019/2018

البيان	2015/2014	2017/2016	2019/2018
مساحة الأراضي المستصلحة (الفدان)	14,509	38,937	115,700
قيمة الإنتاج النباتى للمساحات المستصلحة (ألف جنيه)	168,234	413,446	1,226,497
قيمة الإنتاج الصوب الزراعية للأراضي المستصلحة (ألف جنيه)	1,404	2,855	35,079
قيمة الإنتاج الحيواني للمساحات المستصلحة (ألف جنيه)	18,897	100,950	105,502

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لإستصلاح الأراضي، أعداد مختلفة، 2015/2014-2019/2018

الموارد المائية

مصادر الموارد المائية

تأتي المصادر المائية في مصر من موارد تقليدية مثل مياة النيل، والتي تبلغ كميتها حوالي 55.5 مليار متر مكعب/سنة طبقاً لاتفاقية الانتفاع الكامل لمياه نهر النيل الموقعة بين مصر والسودان عام 1959، ومن الأمطار والسيول و التي تبلغ كميتها حوالي 1.3 مليار متر مكعب/سنة، ومن تحلية مياه البحر والتي تبلغ كميتها حوالي 100 مليون متر مكعب/سنة، كما تمتلك مصر مخزون مناسب من المياه الجوفية.

موارد غير تقليدية، والتي تضم المياه المستخدمة من إعادة استخدام مياه الصرف الزراعى، وإعادة استخدام مياه الصرف الصحى والصناعي المعالج، وتحليه مياه البحر.

كميات مياه الري المستخدمة للقطاع الزراعي:

تختلف كمية المياه اللازمة للقطاع الزراعي عند أول شبكة الرى المغذية خلف السد العالي عند أسوان عن نظيرتها عند أفمام الترع أو عند مستوى الحقل.

ويوضح الجدول رقم (1-9) إجمالي كمية الموارد المائية النيلية عند أسوان، وعند أفمام الترع والحقل، وكمية الفواقد في المياة، وكفاءة التوصيل المائي عند أفمام الترع والحقل، خلال الفترة 2015-2019، والذي يتبين منه أهم ما يلي:

تناقصت فواقد مياه الري عند أفمام الحقل بحوالى 46.5% عام 2019 مقارنةً بنظيرتها عام 2015، بينما ظلت ثابتة عند أفمام الترع خلال عام 2019 مقارنة بمثيلتها عام 2015.

جدول رقم (1-9): كميات مياه الرى والفواقد وكفاءة التوصيل المائي خلال الفترة 2015:2019 بالمليار متر^3

البيان		2015	2017	2019
كميات المياة عند أسوان		44,233	50,043	45,567
كميات المياة عند أفمام الترع		41,231	46,090	42,562
كميات المياة عند الحقل		36,750	41,921	40,163
كمية الفاقد	عند أفمام الترع	3,002	3,953	3,005
	عند الحقل	4,481	4,169	2,399
كفاءة التوصيل المائي	عند أفمام الترع	%93.2	%92.1	%93.4
	عند الحقل	%87.8	%90.1	%94.1

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية لإحصاء الرى والموارد المائية، أعداد مختلفة 2016-2019.

ويلاحظ أن كمية الفواقد في مياة الري عند الحقل بصفة عامة تفوق نظيرتها عند الترع، ويُعزى ذلك للعديد من العوامل منها طول شبكة النقل والتوزيع وتدني كفاءة توصيلها والتى بلغت في المتوسط خلال الفترة 2015-2019 حوالى 90.7%، فضلًا عن عرض المجري المائي، ودرجة إنحداره، ونوع التربة المحيطة بالمجرى المائي، والظروف المناخية، ومدى إنتشار الحشائش. وتنفذ الدولة حاليًا المشروع القومي لتبطين قنوات الرى، والذي يستهدف توفير 5 مليارات متر مكعب سنويًا من المياة نتيجة للرشح.

ويبلغ الطول الإجمالي لهذه الترع حوالى سبعة آلاف كيلو متر طولى موزعة في عشرون محافظة وهي أسوان، وقنا، والأقصر، وسوهاج، وأسيوط، والمنيا، وبني سويف، والجيزة، والفيوم، والقليوبية، والمنوفية، والشرقية، والغربية، والإسماعيلية، والدقهلية، وبورسعيد، ودمياط، والبحيرة، وكفر الشيخ، والإسكندرية.

ويأتى المشروع ضمن إستراتيجية الموارد المائية والري 2037 ويهدف إلى توفير المياه التي تهدر في باطن الأرض، كما أن المشروع ينهي معاناة المزارعين في نهايات الترع وهو ما يحقق العدالة في التوزيع، كما يساعد المشروع فى المساهمة فى زيادة الإنتاجية الزراعية، وتحسين الوضع البيئى والصحى، وترشيد تكاليف الصيانة والتطهير، وحماية البيئة وخلق مساحات على جانبى الترع، بالإضافة إلى توفير فرص عمل فى إطار جهود الدولة لمواجهة أثار كورونا

كميات مياه الصرف المعاد استخدامها

1-كميات مياة الصرف الزراعي المعاد استخدامها:

يتم إعادة استخدام مياة المصارف الزراعية ذات النوعية المناسبة والمخلوطة مع مياة نهر النيل في تغطية الاحتياجات المائية بالوادي والدلتا، ويقدر إجمالي حجم المياة المعاد استخدامها من مياة الصرف الزراعي حاليًا بحوالي 6.5 مليار متر مكعب خلال عام 2019 مقارنةً بحوالى 6.1 مليار متر مكعب خلال عام 2015، ويتم استخدام هذه المياة كمصدر مكمل للمياة السطحية، جدول رقم(1-10).

2-كميات مياة الصرف الصحي المعالج والمعاد استخدامها:

يُعد التوسع في معالجة مياة الصرف الصحي ضرورة لتحسين نوعية المياة في المجاري المائية خاصةً التي يتم إعادة استخدامها، وتستخدم بعض مياة الصرف الصحي المعالج بشكل مباشر في رى الغابات الشجرية.

يقدر إجمالي حجم المياة المعاد استخدامها من مياة الصرف الصحى المعالج بحوالي 700 ألف متر مكعب في اليوم خلال عام 2019 مقارنة بحوالى 715 ألف متر مكعب في اليوم عام 2015، جدول رقم(1-10).

جدول رقم (1-10): كميات مياه الصرف المعاد استخدامها
خلال الفترة 2015:2019 بالمليار متر^3

البيان	2015	2017	2019
مياة الصرف الزراعي المعاد استخدامها بالدلتا مليون متر مكعب	6,053	6,067	6,545
مياة الصرف الصحى المعالج والمعاد استخدامها لرى الغابات الشجرية ألف متر مكعب /يوم	715	813	700

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية لإحصاء الرى والموارد المائية، أعداد مختلفة 2016-2020.

الموارد البشرية

تزايد عدد السكان من حوالي 87.9 مليون نسمه عام 2015 إلى حوالي 98.9 مليون نسمة عام 2019، وتتركز الزيادة السكانية في المناطق الريفية مقارنةً بالمناطق الحضرية، حيث يتركز حوالى 57% من السكان في الريف، وهو الأمر الذي ترتب عليه تبني الدولة للمشروع القومي لتطوير قرى الريف المصري، وذلك من خلال النهوض بجميع مكونات البنية الأساسية من مياه وكهرباء وغاز وصرف صحي، وتبطين الترع والمصارف ورصف الطرق وغيرها، إلى جانب المحور الاجتماعي الذي سيشمل الصحة والتعليم والبرامج الاجتماعية المختلفة.

من ناحية أخرى قدر إجمالي المشتغلين في القطاع الزراعي المصري بنحو 21.1% من قوة العمل خلال عام 2019، يليه المشتغلين في قطاعات تجارة الجملة والتجزئة بنسبة 13.8%، ثم المشتغلين في قطاع التشييد والبناء 13.7%، والصناعات التحويلية 13%، وقطاع النقل والتخزين بنسبة 8.1%، والتعليم 7.6%، والإدارة العامة والضمان الاجتماعي 5.9%، وبقية القطاعات 16.8%.

الموارد الحيوانية الزراعية والداجنية والسمكية

تعتبر المنتجات الحيوانية مصدرًا أساسيًا للبروتين الحيواني اللازم للفرد، حيث يعتمد الإنسانُ في غذائه بشكلٍ أساسيّ على منتجات الثروة الحيوانيّة من لحوم، وألبان، وأجبان، وبيض وغيرها، وتعتبر هذه المنتجات عالية القيمة الغذائية، لما تحتويه من عناصر مفيدة كالبروتينات، والفيتامينات، والكالسيوم، اللازمة للبالغين وللأطفال، فضلًا عن أهميتها في الوقاية من الأمراض المختلفة.

1-الموارد الحيوانية الزراعية:

تمتلك مصر رصيدًا من الثروة الحيوانية الموزعة بين الجاموس، والأبقار، والماعز، والأغنام والجمال، كما هو وارد بجدول رقم (1-11)، حيث يلاحظ تذبذب أعدادها خلال الفترة (2015-2019)، لتأخذ في التناقص خلال عام 2019 مقارنًة بعام 2015 لكل من الجاموس بمعدل 6.1%، وللماعز بمعدل 14.4%، وللأغنام 6.1%، وللجمال 21.4%، بينما تزايد عدد الأبقار بنسبة 0.3%.

جدول رقم (1-11): الأعداد التقديرية للحيوانات الزراعية بالألف رأس خلال الفترة (2015-2019)

البيان	الجاموس	الأبقار	الماعز	الأغنام	الجمال
2015	3,701,559	4,883,196	4,046,238	5,463,169	152,518
2017	3,432,581	4,387,289	3,973,692	5,305,337	155,713
2019	3,476,396	4,898,893	3,462,740	5,132,106	119,885

المصدر: الموقع الإلكترونى للأمم المتحدة، قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة.

2-الثروة الداجنية:

تعتبر الدواجن المصدر الثاني من مصادر إنتاج البروتين الحيواني، وتمتلك مصر رصيداً من الدواجن موزعة بين الدجاج، والبط، والأوز، والحمام، والفراخ الرومي، والأرانب، ويوضح الجدول رقم (1-12)، الأعداد التقديرية لبعض أنواع هذه الدواجن.

تزايدت أعداد الدجاج والفراخ الرومى بنسبة 16.2%، 4.7% خلال عام 2019 مقارنة بعددها عام 2015، بينما تناقصت أعداد البط بنسبة 51.7% خلال عام 2019 مقارنة بعددها عام 2015.

وبصفة عامة تحتاج الثروة الحيوانية الزراعية والداجنية في مصر إلى التحسين المستمر لقطعان التربية من خلال توفير السلالات المحلية المحسنة وتكثيف برامج التحصين والرعاية البيطرية.

جدول رقم (1-12):الأعداد التقديرية لرؤوس الدواجن بالألف رأس
خلال الفترة (2015-2019)

البيان	الدجاج	البط	الفراخ الرومي
2015	145,494	11,645	3,235
2017	156,892	7,701	3,288
2019	169,084	5,625	3,388

المصدر: الموقع الإلكترونى للأمم المتحدة، قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة

3-الثروة السمكية:

يعتبر نهر النيل وفروعه من أهم المصايد الداخلية لصيد الأسماك، تليه البحيرات كبحيرة المنزلة، وبحيرة البردويل، وبحيرة قارون، بالإضافة إلى بحيرات البرلس، وإدكو، ومريوط وملاحة بور فؤاد، وبحيرات المرة والتمساح وبحيرة ناصر، وتشمل المصايد الخارجية (البحرية) البحرين الأحمر والمتوسط، حيث تبلغ المساحة الصالحة للصيد لكل من البحر الأحمر نحو 4.4 مليون فدان، والبحر المتوسط ما يقرب من 6.8 مليون فدان.

وتوضح بيانات الجدول رقم (1-13)، تزايد جملة الانتاج السمكى من حوالى 1,518.9 ألف طن عام 2015 إلى حوالى 1,934.8 ألف طن عام 2019، وتُعزى هذه الزيادة بالدرجة الأولى إلى زيادة أنتاج أسماك الاستزراع والتى تزيدات بنسبة 33% خلال عام 2019 مقارنة بإنتاجها عام 2015، ويليه إنتاج أسماك البحيرات والذى تزايد بنسبة 13.6% خلال نفس الفترة، ثم أسماك المياة العذبة والتي تزايدت بنسبة 5.7% ثم أسماك البحار والتى تزايدت بنسبة 1.7%.

جدول رقم (1-13): مصادر إنتاج الأسماك في مصر بالألف طن خلال الفترة 2015-2019

البيان	المياة البحرية	البحيرات	المياة العذبة	الإستزراع السمكى	جملة الانتاج
2015	102.9	171.5	69.7	1,174.8	1,518.90
2017	109.8	183.5	77.7	1,451.8	1,822.80
2019	104.7	194.9	73.7	1,561.5	1,934.80

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لإحصاءات الإنتاج السمكي، أعداد مختلفة، 2016-2020.

2-1-1 انتاج المجموعات الغذائية الرئيسية في مصر

إنتاج مجموعة السلع النباتية

يوضح جدول (1-14) إنتاج السلع الغذائية الرئيسية خلال الفترة (2015/2014-2019/2018) والذي يتبين منه ما يلي:

مجموعة الحبوب:

تناقص إنتاج القمح بحوالى 11% خلال عام 2019/2018 مقارنًة بإنتاجه عام 2015/2014، ويُعزى ذلك لتناقص المساحات المزروعة بالقمح بحوالى 9.5% خلال عام 2019/2018 مقارنةً بنظيرتها عام 2015/2014.

وبالرغم من زيادة مساحة الأرز بحوالى 7.4% خلال عام 2019/2018 مقارنةً بنظيرتها عام 2015/2014، إلا أن هذه الزيادة لم تنعكس في زيادة الانتاج، والذي تناقص بنحو 12.1% خلال عام 2019/2018 مقارنًة بإنتاجه عام 2015/2014.

تراجع إنتاج الذرة الشامية بنحو 13.6% خلال عام 2019/2018 مقارنًة بإنتاجه خلال عام 2015/2014، لتناقص إجمالى المساحات المنزرعة بحوالى 5.4% خلال عام 2019/2018.

جدول رقم (1-14):كمية الانتاج المحلي من السلع الغذائية الرئيسية بالألف طن خلال الفترة (2015-2019)

البيان		2015/2014	2017/2016	2019/2018
مجموعة الحبوب	القمح	9,608	8,421.1	8,558.8
	الأرز	5,467	4,957.6	4,804.3
	الذرة الشامي البيضاء	6,039	5,499	4,417.8
	الذرة الشامى الصفراء	1,764	3,044	2,543.2
	اجمالى الذرة الشامي	8,060	7,818	6,961.0
مجموعة البقوليات	الفول البلدي	120	170.1	99.1
	العدس	1	2.4	0.4
مجموعة الخضر	البطاطس	4,955	4,841	5,200.2
	الطماطم	7,760	6,746	6,793.7
مجموعة الفاكهة	البرتقال	3,135.9	4,390.0	3,066.7
	العنب	1,596.1	1,659.3	1,594.8
	المانجو	881.3	1,056.1	1,091.5
مجموعة الزيوت النباتية		438	151	282
مجموعة المحاصيل السكرية		2,372	2,249	2,458

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، نشرة الإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة، 2019/2018-2015/2014

مجموعة البقوليات:

أدى تناقص المساحات المزروعة بكل من الفول البلدى، والعدس إلى تناقص الكميات المنتجة منهما بنحو 17.4% للفول البلدي، 60% للعدس وذلك خلال عام 2019/2018 مقارنًة بإنتاجهما عام 2015/2014. الجدول رقم (1-3)

مجموعة الخضر:

تزايد إنتاج البطاطس بنحو 5% خلال عام 2019/2018 مقارنة بإنتاجها عام 2015/2014، بينما تناقص انتاج الطماطم خلال الفترة المذكورة بنحو 12.5%.

مجموعة الفاكهة:

يلاحظ تناقص طفيف في إنتاج كل من البرتقال والعنب قدر بحوالى 2.2%، 0.1% على الترتيب خلال عام 2019/2018 مقارنة بإنتاجهما عام 2015/2014. إلا أنه من ناحية أخرى يلاحظ

وجود تزايد في إنتاج المانجو بحوالى 23.9% خلال عام 2019/2018 مقارنة بانتاجها عام 2015/2014.

مجموعة الزيوت النباتية:

يلاحظ وجود تناقص في كمية إنتاجها بنحو 35.6% خلال عام 2019/2018 مقارنة بنظيرتها خلال عام 2015/2014.

مجموعة المحاصيل السكرية:

تزايد إنتاج السكر المحلي خلال عام 2019/2018 بنسبة 3.6% مقارنة بإنتاجه عام 2015/2014.

إنتاج مجموعة المنتجات الحيوانية

مجموعة اللحوم الحمراء:

تشمل الأبقار، والجاموس، والجمال، ولحوم الضأن والماعز، وبدراسة البيانات الواردة بجدول رقم (1-15) يتضح وجود استقرار في الإنتاج المحلي من اللحوم الحمراء خلال الفترة (2015-2019).

مجموعة اللحوم البيضاء:

يتضح من بيانات الجدول رقم (1-15) وجود تزايد في إنتاج اللحوم البيضاء خلال عام 2019 بحوالى 9.5% مقارنة بعام 2015.

الأسماك:

تزايد إنتاج الأسماك بنحو 27.4% خلال عام 2019 مقارنة بإنتاجها عام 2015.

الألبان ومنتجاتها:

تناقص إنتاج هذه المجموعة تدريجيًا خلال الفترة 2015-2019، وبلغت أدني كمية عام 2019 حوالي 4.5 مليون طن.

البيض:

يلاحظ إستقرار إنتاجه خلال الفترة (2015-2019)

جدول رقم (1-15): كمية الانتاج المحلي من المنتجات الحيوانية بالألف طن خلال الفترة 2015-2019

البيان	2015	2017	2019
اللحوم الحمراء	975	792	543
اللحوم البيضاء	1293	1276	1,929
الأسماك	1519	1823	1,934.8
الألبان ومنتجاتها	5245	5167	5227
البيض	536	523	755

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لحركة الإنتاج والتجارة الخارجية والمتاح للإستهلاك من السلع الزراعية، أعداد مختلفة 2016-2021

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لإحصاءات الإنتاج السمكي، أعداد مختلفة، 2016-2020

3-1-1 التجارة الخارجية للسلع الغذائية الرئيسة

يوضح جدول رقم (1-16) الميزان التجارى المصري خلال الفترة (2015-2019)، والذي يتبين منه، تناقص قيمة كل من الصادرات والواردات المصرية بمعدل بلغ نحو 62.7%، 64.3% على الترتيب، الأمر الذي ترتب عليه تناقص العجز في الميزان التجاري بحوالى 65.2% وذلك خلال عام 2019 مقارنةً بقيمهم المناظرة خلال عام 2015.

جدول رقم (1-16): قيمة الصادرات والواردات والميزان التجارى بالمليون جنيه خلال الفترة 2015-2019

البيان	2015	2017	2019
قيمة الصادرات	523,834	230,319	195,606
قيمة الواردات	1,464,816	708,289	523,471
الميزان التجارى	(940,982)	(477,970)	(327,865)

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، 2020، الكتاب الاحصائي السنوى.

شكل رقم (1-2): قيمة الصادرات والواردات المصرية بالمليون جنيه خلال الفترة (2015-2019)

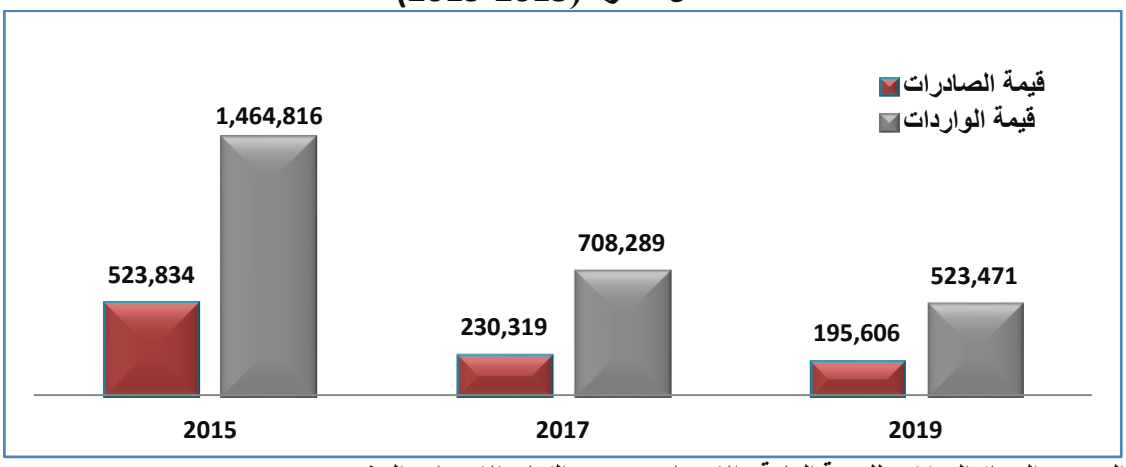

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، 2020، الكتاب الاحصائي السنوى.

تزايدت قيمة الصادرات الغذائية من البرتقال والبطاطس بحوالى 198.6%، 150.5% خلال عام 2019 مقارنةً بقيمتها عام 2015، وتراجعت قيمة صادرات الأرز بحوالى 99.9% خلال عام 2019 مقارنةً بقيمتها عام 2015. جدول رقم (1-17).

بالنسبة لقيمة الواردات المصرية من أهم السلع الغذائية يلاحظ تزايدها بنسب مرتفعة حيث سجلت 161.4%، 136.3%، 129.9%، 83.8%، 146.7%، 253.9% على الترتيب لكل من القمح، والذرة، واللحوم المبردة او المجمدة، والألبان، والسكر والزيوت ومنتجاتها على الترتيب وذلك خلال عام 2019 مقارنةً بقيمتها عام 2015.

جدول رقم (1-17): قيمة أهم الصادرات والواردات الغذائية بالألف جنيه
خلال الفترة (2015-2019)

	البيان	2015	2017	2019
أهم الصادرات الغذائية	البرتقال	3,687,355	9,745,584	11,011,464
	الأرز	589,611	-	842
	البطاطس	1,781,873	4,838,730	4,463,518
أهم الواردات الغذائية	القمح	19,404,679	46,877,050	50,716,938
	الذرة	13,697,189	30,859,275	32,363,282
	لحوم مبردة أو مجمدة	15,407,630	27,755,550	35,415,804
	ألبان ومنتجاتها	5,837,311	8,420,896	10,727,529
	سكر مكرر	819,716	3,928,906	2,022,554
	زيوت ومنتجاتها	948	2,951	3,355

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، 2020، الكتاب الاحصائي السنوى.

2-1 محور إمكانات الحصول على الغذاء

تقاس إمكانية الحصول على الغذاء بقدرة الأفراد على تدبير احتياجاتهم من السلع الغذائية وفق إمكاناتهم المادية (دخول الأفراد) وأسعار السلع الغذائية، والنمط الغذائي السائد.

1-2-1 مستويات دخول الأفراد

يتبين من الشكل رقم (1-3) تزايد متوسط دخل الفرد بنحو 7.01% عام 2019/2018 مقارنةً بمستواه عام 2017/2016، ويذكر أن هذه الزيادة بالأسعار الأسمية أو الجارية وليست بالأسعار الثابتة، كما يوضح متوسطات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2019/2018-2017/2016. وبصفة عامة تؤثر مستويات دخول الأفراد على إمكانية الحصول على الغذاء وخاصة لدى الأسر ذات الدخل المحدود، مع ملاحظة أن أى زيادات في مستويات الأسعار تؤثر تأثير مباشر على قدرة هذه الأسر في الحصول على الغذاء بالكمية والنوعية المناسبتين، حيث تتراجع هذه القدرة كلما تزايدت الأسعار.

شكل رقم (1-3): متوسط دخل الفرد (بالجنية) خلال الفترة 2016-2019

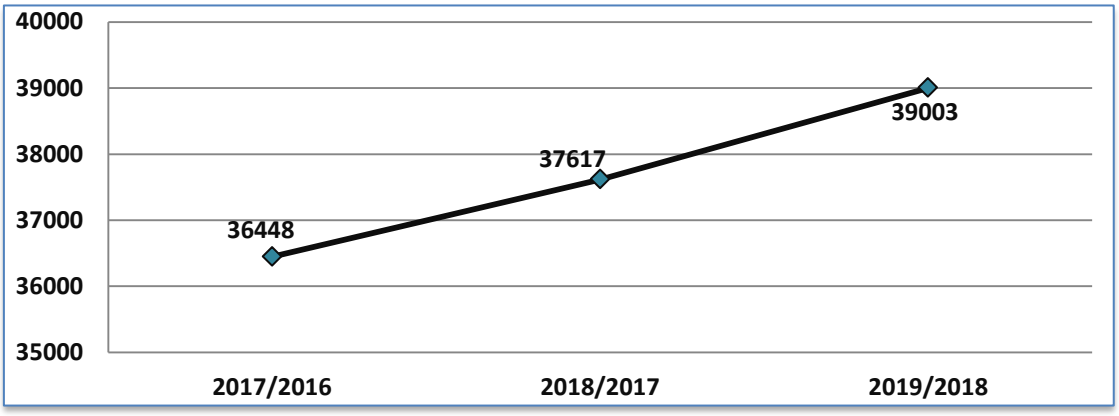

المصدر: حسبت من بيانات البنك المركزى المصرى، 2019/2018،التقرير السنوى.
الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، ديسمبر 2020، الكتاب الاحصائي السنوى.

2-2-1 أسعار السلع الغذائية

تشير البيانات الواردة بالجدول رقم (1-18)، إلى تراجع الأسعار المحلية لمعظم السلع خلال ديسمبر 2020 عن ديسمبر 2019 بإستثناء أسعار كل من الفول بمجموعة البقوليات والذي تزايد سعره بنسبة 8.3% خلال ديسمبر 2020 عن ديسمبر 2019، والثوم والطماطم بمجموعة الخضر تزايدت أسعارهما بنسب 44.1%، 30.4%، ولحوم البقرى متوسط السن، والجاموس الصغير السن، واللحوم البقرى المجمدة بنسب 6.9%،4.5%، 0.7% على الترتيب. كما تزايدت أسعار السمك البورى بنسبة 0.6%، ومجموعة الألبان ومنتجاتها بنسب 1.3% اللبن الطازج، 2.6% الجبن القريش، 2.4% الجبن الأبيض كامل الدسم، وعلى مستوى سلع البقالة والعطارة تزايدت أسعار المكرونة بنسبة 4.6% وزيت الذرة بنسبة 1.5%.

جدول رقم (1-18):تطور سعر البيع بالجنيه للمستهلك لبعض السلع الغذائية

السلعة		ديسمبر 2020	% التغير عن ديسمبر 2019
مجموعة الحبوب والبقوليات	قمح[كجم]	7.06	(%1.1)
	أرز أبيض [كجم]	16.81	(%2.4)
	عدس [كجم]	24.73	(%0.2)
	فول جاف بلدى تدميس[كجم]	31.33	%8.3
	فاصوليا الجافة[كجم]	29.54	(%0.3)
مجموعة الخضر	بصل[كجم]	6.11	(%21.9)
	ثوم بلدى[كجم]	31.24	44.1
	طماطم[كجم]	9.26	%30.4
	بطاطس[كجم]	8.17	(%21.1)
	فاصوليا خضراء[كجم]	9.64	(%14.2)
مجموعة الفاكهة	موز[كجم]	12.26	(%31.8)
	جوافة[كجم]	8.82	10.2
	برتقال بسرة[كجم]	6.30	(%6.8)
	يوسفي[كجم]	6.70	%11.1
اللحوم المحلية والمستوردة	بقرى جاموسي متوسط السن [كجم]	133.49	%6.9
	جاموسي صغير السن[كجم]	143.16	%4.5
	لحم بقرى مجمد مستورد[كجم]	77.92	%0.7
الطيور والبيض	بيض[بالوحدة]	1.55	(%6.1)
	دجاج بلدى[كجم]	37.99	(%0.8)
	بط بلدى[كجم]	47.08	(%3.6)
	دجاج أبيض مذبوح [بالوحدة]	45.49	(%4.2)
الأسماك الطازجة والمجمدة	سمك بلطى [كجم]	30.58	(%5.1)
	سمك بورى[كجم]	65.39	%0.6
	سمك مكرونة مجمد[كجم]	25.84	(%3.9)
الألبان ومنتجاتها	لبن طازج[كجم]	14.71	%1.3
	جبن قريش[كجم]	27.73	%2.6
	جبن أبيض كامل الدسم[كجم]	58.94	%2.4

السلعة		ديسمبر 2020	% التغير عن ديسمبر 2019
البقالة والعطارة	شاى [40 جم]	4.39	%0.7
	سكر [كجم]	13.94	(%0.5)
	مكرونة[كجم]	8.44	%4.6
	زيت ذرة[لتر]	28.89	%1.5
	زيت عباد الشمس[لتر]	24.16	(%1.7)
	فلفل أسود[كجم]	88.53	(%18.3)
	كسبرة[كجم]	24.12	00

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة الشهرية لمتوسط أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية، يناير 2021.

3-2-1 النمط الغذائي للأفراد من السلع الغذائية الرئيسية

يحتاج جسم الإنسان لجميع مصادر الغذاء من كربوهيدرات وبروتينات ودهون لإنتاج الطاقة، ويتناول الجزء التالي دراسة النمط الغذائي للأفراد خلال الفترة 2015-2019.

يتبين من الجدول رقم (1-19) أن المنتجات النباتية تشكل النصيب الأكبر في غذاء المصريين، وتأتى مجموعة منتجات محاصيل الحبوب في المرتبة الأولي بمتوسط بلغ حوالي 295.5 كجم/سنة خلال الفترة 2015-2019، تليها مجموعة الخضروات بمتوسط بلغ حوالي 83.3 كجم/سنة خلال نفس الفترة، ثم الفاكهة بمتوسط 63.1 كجم/سنة، ويوضح الجدول رقم (1-19) متوسط نصيب الفرد من بقية المنتجات النباتية خلال الفترة المذكورة.

بالنسبة للمنتجات الحيوانية بلغ متوسط نصيب الفرد منها حوالى10.5كجم/سنة من اللحوم الحمراء، وحوالى 11.5 كجم/سنة من الدواجن والطيور، وحوالى 14.6كجم/سنة من الأسماك خلال الفترة المذكورة، ويوضح الشكل رقم (1-4)، والشكل رقم (1-5) نسب المكونات الرئيسة في غذاء المصريين خلال عام 2019.

جدول رقم (1-19): متوسط نصيب الفرد من المكونات الرئيسة للغذاء كجم/ السنة خلال الفترة 2015-2019

البيان	2015	2017	2019	المتوسط
المنتجات النباتية				
الحبوب	244.8	261.0	272.6	259.5
البقوليات	5.1	6.7	9.8	7.2
قصب السكر	5.8	5.1	5.8	5.6
الثوم والبصل	23.4	20.7	20.8	21.6
الخضروات	93.1	79.3	77.5	83.3
البطاطس والقلقاس والبطاطا	32.7	28.1	29.1	30.0
الفاكهة	63.6	62.9	62.9	63.1

البيان	2015	2017	2019	المتوسط
الموالح	20.9	16.3	11.2	16.1
المنتجات الحيوانية				
اللحوم الحمراء	13.6	10.7	7.2	10.5
لحوم الدواجن والطيور	10.7	10.0	13.7	11.5
المنتجات السمكية				
الاسماك	12.5	14.5	16.8	14.6

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، الميزان الغذائي السلعي، أعداد مختلفة 2016-2020

شكل رقم (1-4): تطور متوسط نصيب الفرد من مكونات الغذاء النباتية الرئيسية كجم/ سنة خلال عامى 2017 و2019

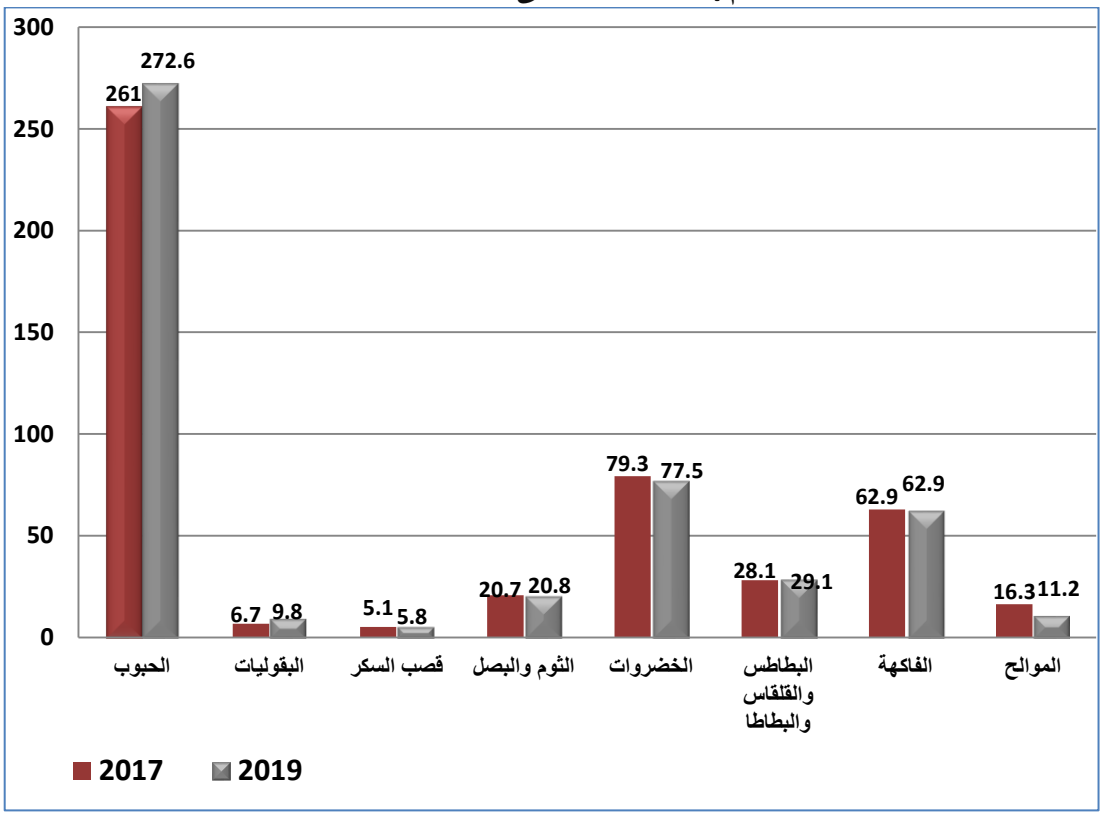

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة الميزان الغذائي، 2020.

شكل رقم (1-5): تطور متوسط نصيب الفرد من مكونات الغذاء الحيوانية الرئيسة كجم/ سنة خلال عامى 2017، 2019

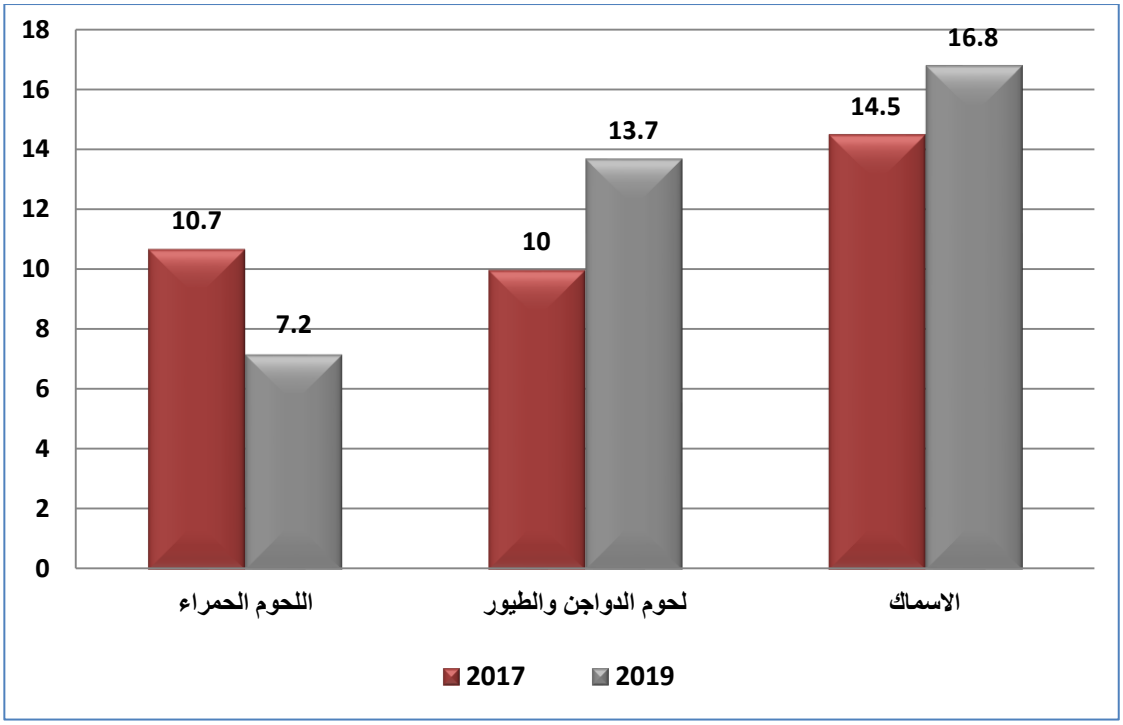

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة الميزان الغذائي، 2020.

3-1 محور الاستفادة من الغذاء

تشمل مكونات محور الاستفادة من الغذاء، المتاح للاستهلاك من الغذاء، وحالات فاقد وهدر الغذاء.

1-3-1 المتاح للاستهلاك من الغذاء

يتمثل المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية بصفة رئيسة في الكميات المنتجة محليًا من تلك السلع مضاف إليها الكميات المستوردة ومطروحا منها الكميات المصدرة فضلًا عن التغير في كميات المخزون.

وتوضح البيانات الواردة بالجدول (1-20) المتاح للاستهلاك من أهم السلع الغذائية النباتية الرئيسة خلال عام 2019 مقارنة بنظيرتها عام 2017، حيث تبين تناقص الكميات المتاحة للاستهلاك للعديد من السلع الغذائية خلال عام 2019 مقارنة بنظيرتها عام 2017.

فقد سجلت المنتجات النباتية تناقص ملحوظة في الكميات المتاحة للاستهلاك خلال عام 2019 مقارنةً بمثيلتها عام 2017، وخاصةً للقمح بنسبة 12.8%، والذرة الشامية بنسبة 1.6%، والأرز% بنسبة 27.3%، والعدس بنسبة 31.3%، بينما تزايدت الكمية المتاحة للاستهلاك للفول البلدي بنسبة 74%.

كما أوضح الجدول (1-20) ارتفاع طفيف في المتاح للاستهلاك من البطاطس والمانجو بلغ حوالي 6.7%، 4.5% على الترتيب، وسجلت الفاصوليا الخضراء زيادة في المتاح للاستهلاك بلغ نحو 15.1%، في المقابل تناقص المتاح للاستهلاك من الطماطم بنسبة 1.7%، ومن البرتقال بنسبة 37%، والعنب بنسبة 4.2%.

جدول رقم (1-20): المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية النباتية بالألف طن خلال الفترة 2017-2019

البيان	2017	2019	التغير في الكميات المتاحة
القمح	24,374	21,251	(3,123)
الذرة الشامية	16,621	16,354	(267)
الأرز	5,636	4,100	(1,536)
الفول البلدى	554	964	410
العدس	112	77	(35)
زيت فول الصويا	242	242	0
زيت عباد الشمس	88	122	34
طماطم	6,653	6,540	(113)
بطاطس	4,163	4,440	277
فاصوليا خضراء	139	160	21
البرتقال	1,770	1,115	(655)
العنب	1,531	1,466	(65)
المانجو	1,002	1,047	45

الأرقام بين الاقواس سالبة

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة الميزان الغذائي، 2020.

وتوضح البيانات الواردة بالجدول (1-21) المتاح للاستهلاك من أهم المنتجات الحيوانية الرئيسة خلال عام 2019 مقارنة بنظيرتها عام 2017، حيث تبين تناقص الكميات المتاحة للاستهلاك للعديد من هذه السلع خلال عام 2019 مقارنة بنظيرتها عام 2017.

فقد سجلت منتجات كل من لحوم الأبل، الدجاج، الفراخ الرومى، الحمام، الألبان، الأسماك، البيض زيادة في الكميات المتاحة للاستهلاك قدرت بحوالى 54.6%، 56.3%، 88.2%، 5.6%، 2.1%، 20.3%، 44.6% على الترتيب، من ناحية أخرى سجلت منتجات كل من لحوم الأبقار، ولحوم الجاموس، ولحوم الضأن، ولحوم الماعز، والبط، والأوز، الأرانب تناقص في الكميات المتاحة للاستهلاك بلغت نحو 21.9%، 47.9%، 57.6%، 75%،25%،26.9%،39.7% على الترتيب.

جدول رقم (1-21): المتاح للاستهلاك من سلع المنتجات الحيوانية بالألف طن خلال الفترة 2017-2019

البيان	2017	2019	التغير في الكميات المتاحة
لحوم الأبقار	983	768	(215)
لحوم الجاموس	317	165	(152)
لحوم الضأن	66	28	(38)
لحوم الماعز	40	10	(30)
لحوم الإبل	11	17	6
دجاج	1,137	1,777	640

البيان	2017	2019	التغير في الكميات المتاحة
فراخ رومي	17	32	15
البط	80	60	(20)
الأوز	26	19	(7)
الحمام المنزلى	72	76	4
الأرانب	63	38	(25)
إجمالى الألبان	5,157	5,267	110
إجمالى الأسماك	2,130	2,563	433
إجمالى البيض	523	756	233

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة الميزان الغذائي، 2020.

2-3-1 الفاقد في الغذاء

يؤثر الفاقد في الغذاء على الكميات المتاحة للاستهلاك، حيث كلما زاد الفاقد قلت الكميات المتاحة للاستهلاك، تشير البيانات الواردة بالجدول رقم (1-22) إلى تزايد كميات الفاقد لمعظم المنتجات الغذائية خلال عام 2019 مقارنة بنظيرتها خلال عام 2017، فنجد أن مجموعة الحبوب بلغت نسبة الفاقد في محصول الأرز 37.1%، والذرة الرفيعة 11.1%، والشعير 85.7%، وتناقصت لكل من البطاطس، والبطاطا، والقلقاس بنسب 4.9%، 11.1%، 10.3% على الترتيب.

وتعود الزيادة في كميات الفاقد من الأرز بصفة عامة لتعدد وتشابك مسالك ومنافذ تسويقه وتداوله من مرحلة الانتاج وحتى مرحلة الاستهلاك، وبكل مرحلة من هذه المراحل هناك فاقد في المحصول، الأمر الذي يتطلب تحسين منظومة النقل والقنوات التسويقية وكافة الخدمات اللوجيستية.

كما يوضح الجدول كمية ونسبة الفاقد للمحاصيل السكرية، والبقوليات، والمحاصيل الزيتية وبعض محاصيل الخضروات والفاكهة، ويلاحظ تزايد كميات الفاقد في الخيار والفلفل الاخضر من مجموعة الخضروات وقد يرجع ذلك لطرق الحصاد، حيث ينصح بأن يكون الحصاد بعد شروق الشمس مع الابتعاد عن وقت تجمع قطرات الندى حتى لا تتعرض الثمار للتخمر بعد التعبئة، مع عدم تعريض الثمار التي تم حصادها لأشعة الشمس بقدر الإمكان، ونقل وتخزين الثمار بعد حصادها وفرزها ونظافتها بأسرع ما يمكن في غرف التبريد.

من ناحية أخرى، تراجعت كمية الفاقد للعديد من المنتجات الغذائية منها القمح بنسبة 51.7% خلال عام 2019 مقارنةً بالفاقد خلال عام 2017، وللذرة الشامية بنسبة 37.4%، وللعدس بنسبة 33.3%، البصل بنسبة 14.8%، وبنسب 6.2% للطماطم، 22.4% للبسلة الخضراء، 10% للخرشوف، 37.1% للبرتقال، 26.1% لليمون المالح، 4.3% للعنب.

جدول رقم (1-22):كميات الفاقد لمختلف المنتجات الغذائية بالطن خلال عام 2019

البيان	2017	2019	كمية ونسبة التغير بين عامى 2017 ، 2019	
			الكمية	%
مجموعة الحبوب				

البيان	2017	2019	كمية ونسبة التغير بين عامى 2017 ، 2019	
			الكمية	%
القمح	4,929	2,382	(2,547)	% 51.7
الشعير	7	13	6	%85.7
الذرة الشامية	1,621	1,014	(607)	%37.4
الذرة الرفيعة	36	40	4	%11.1
الارز (الشعير)	178	244	66	%37.1
المحاصيل النشوية				
البطاطس	953	1,000	47	%4.9
القلقاس	18	20	2	%11.1
البطاطا	39	43	4	%10.3
المحاصيل السكرية				
قصب سكر	933	949	16	%1.7
بنجر السكر	81	1,268	1,187	
البقوليات				
الفول البلدى	27	44	17	%38
العدس	6	4	(2)	%33.3
المحاصيل الزيتية				
فول الصويا	30	336	306	
الفول السودانى	9	13	4	%44.4
عباد الشمس	5	18	13	%260
بذرة القطن	4	10	6	%150
السمسم	4	11	7	%175
الخضروات				
البصل	480	409	(71)	%14.8
الثوم	54	63	9	%16.7
الطماطم	1,997	1,874	(123)	%6.2
خيار	75	108	33	%44
فاصوليا خضراء	38	47	9	%23.7
بسلة خضراء	49	38	(11)	%22.4
الخرشوف	60	54	(6)	%10.0
الفلفل الاخضر	134	238	104	%77.6
الفاكهه				
البرتقال	399	251	(148)	%37.1
اليوسفى	165	222	57	%34.5
الليمون المالح	23	17	(6)	%26.1
التفاح	230	257	27	%11.7
العنب	233	223	(10)	%4.3
الموز	201	211	10	%5.0
المانجو	201	210	9	%4.5

البيان	2017	2019	كمية ونسبة التغير بين عامى 2017 ، 2019	
			الكمية	%
المشمش	21	22	1	%4.8
البلح الطازج	346	363	17	%4.9
البطيخ	130	150	20	%15.4
الشمام والمقات	4	9	5	%125.0

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة الميزان الغذائي، اعداد مختلفة 2016-2020.

4-1 محور استقرار الغذاء

يتمثل استقرار امدادات الغذاء في استدامة وتواصل أبعاد إتاحة غذاء آمن والحصول عليه دون التعرض للتقلبات أو الأزمات وذلك وفق السياسات والتدابير ذات العلاقة، ولضمان استقرار الغذاء يتم تأمين مخزون استراتيجي من السلع الغذائية الرئيسة بالإضافة إلي تنفيذ بعض المشروعات الزراعية والتي تستهدف تأمين احتياجات البلاد من السلع الغذائية المختلفة.

1-4-1 المخزون الاستراتيجي

يعتبر توفير مخزون استراتيجي من السلع الغذائية أهم أولويات صناع القرار في الدولة بصفة عامة ولاسيما بعد جائحة كورونا والتي مازالت تجتاح العالم حتى الوقت الراهن.

وبصفة عامة توفر وزارة التموين والتجارة الداخلية حوالي 10 ملايين طن من السلع الغذائية شهرياً، منها حوالي مليون طن قمح لإنتاج الدقيق اللازم لإنتاج 270 مليون رغيف يوميًا، لطرحها من خلال منظومة البطاقات التموينية، وحوالي 300 ألف طن من السكر، و150 ألف طن من الزيوت شهريًا، بالإضافة إلى توفير حوالي 500 ألف طن من اللحوم والدواجن، وبصفة عامة توجد أرصدة من السكر حتى شهر أكتوبر 2021، كما تكفي أرصدة اللحوم الطازجة السودانية مدة عامين [2].

2-4-1 الاستثمارات والمشروعات في القطاع الزراعي

يوضح الجدول رقم (1-23) تطور إجمالي الاستثمارات الزراعية ونسبتها في إجمالي الاستثمارات الكلية، والذي يتبين منه تزايد نسبة الاستثمارات الموجه للقطاع الزراعي من حوالى 4% خلال عام 2015/2014 إلى حوالى 5.3% خلال عام 2019/2018.

من ناحية أخرى يلاحظ أن حوالي 46% من جملة الاستثمارات في القطاع الزراعي كمتوسط للفترة 2019/2018-2015/2014 هى استثمارات من القطاع الحكومى، وتساهم الاستثمارات الخاصة بحوالى 54%.

[2]- المصدر: بوابة أخبار اليوم، الأحد 17 يناير 2021

جدول رقم (1-23): إجمالي قيمة الاستثمارات الزراعية خلال الفترة (2015/2014 - 2019/2018)

البيان	استثمارات القطاع الزراعي (مليون جنية)			% الاستثمارات الحكومية	% الاستثمارات الخاصة	% الاستثمارات الزراعية من جملة الاستثمارات الكلية
	الاستثمارات الحكومية	الاستثمارات الخاصة	إجمالي الاستثمارات	في جملة الاستثمارات الزراعية		
2015/2014	5,213	8,201	13,414	%38.9	%61.1	%4.02
2017/2016	6,038.6	11,300	17,338.6	%34.8	%65.2	%3.4
2019/2018	31,425.3	17,520	49,210.3	%64.4	%35.6	%5.3
2020/2019	27,083.2	..	27,083.2	..	..	%5.7

..غير متاح

المصدر: حسبت من الموقع الالكترونى لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وفيما يتعلق بالمشروعات في القطاع الزراعي، فقد تم تنفيذ مشروع المزارع السمكية في بورسعيد والديبة وشرق التفريعة بتكلفة كلية بلغت 12.8 مليار جنيه، وتم الانتهاء من تغطية ترع ومصارف بأطوال 8.8 كم، وتطوير شبكات الرى لمساحة 12.6 ألف فدان، وإحلال شبكات الصرف المغطى لحوالى 70.3 ألف فدان [3]، كما تم إنشاء مشروع التنمية الريفية المستدامة بمطروح لتحسين دخل 95 أسرة واستصلاح 60 فدانا فى بطون الوديان.

وفيما يخص قطاع الثروة الحيوانية، تم تفعيل تشريع لمنع ذبح الإناث والبتلو، والبدء فى تنفيذ مشروع البتلو لزيادة الثروة الحيوانية فى مصر، كما تم تطوير إنتاج اللقاحات البيطرية، وتم إنشاء محطة للإنتاج الحيوانى وتصنيع الألبان بعدد رؤوس 7,000 رأس ماشية، ودعمت الدولة برامج التحصين الماشية ضد الأمراض المعدية.

إلى جانب حزمة من المشروعات تمثلت فى المشروع القومي لتبطين وتغطية الترع والمصارف والمجارى المائية بجميع المحافظات، كما تم توفير المياه وتطوير منظومة الزراعة فى شمال وجنوب سيناء وانشاء 13 تجمع زراعي بهما. ويعد مشروع تنمية شمال سيناء أحد الدعائم الرئيسية لتنمية سيناء، وقد تم الانتهاء من تجهيز 200 ألف فدان من الأراضى الصالحة للزراعة، تمت زراعة نحو 63 ألف فدان من المساحات التى تم تخصيصها بمنطقتي سهل الطينة وجنوب القنطرة وتبلغ 85,186 ألف فدان، كما تم تطوير وتطهير البحيرات الشمالية، وتم تطوير نظم استخدام الميكنة الزراعية بمحافظتي المنيا والفيوم، فضلًا عن المشروع القومي للصوب الزراعية، والذي يستهدف إنشاء مجتمعات زراعية تنموية متكاملة.

[3]- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، 2019، تقرير حصاد مرحلة البناء للعام المالي 2019/2018.

الفصل الثاني
مؤشرات الأمن الغذائي في مصر

تمهيد:

يستهدف هذا الفصل تحليل وضع مصر على مؤشر الأمن الغذائي العالمي، ومؤشر الجوع، وغيرها من المؤشرات التي تعكس أوضاع الأمن الغذائي، كما يرصد التقدم المحرز بأهداف التنمية المستدامة العالمية المرتبطة بالأمن الغذائي، وفق البيانات المتاحة.

1-2 وضع مصر بمؤشر الأمن الغذائي العالمي

يوضح الجدول رقم (2-1) والشكل رقم (2-1) ترتيب وضع مصر على المؤشر العام للأمن الغذائي العالمى ومؤشراته الفرعية خلال عام 2020 مقارنةً بنظيره عام 2019، والذي يتبين منه تراجع ترتيب مصر خمس مراكز حيث انتقلت من المركز 55 على مستوي 113 دولة عام 2019 إلى المركز 60 على مستوي 113 دولة عام 2020.

جدول رقم (2-1): ترتيب مصر على مؤشر الأمن الغذائي العالمي ومؤشراته الفرعية خلال عامى 2019،2020

البيان	الترتيب		قيمة المؤشر		قيمة المؤشر العالمى 2020
	2020	2019	2020	2019	
المؤشر العام	60	55	61.1	64.5	60.4
القدرة على تحمل تكاليف الغذاء	81	81	51.8	57.6	65.9
الإتاحة (التوفر)	5	23	75.2	70.2	57.3
جودة وسلامة الغذاء	62	50	64.3	65.9	67.6

جيد جدا [المؤشر + 80]	جيد [المؤشر 60-79.9]	معتدل [المؤشر 40-59.9]	ضعيف [المؤشر 20-39.9]	ضعيف جدا [المؤشر 0-19.9]

المصدر: التحديث الأخير لنتائج مؤشر الأمن الغذائي العالمي 2020.

شكل رقم (2-1): ترتيب مصر على مؤشر الأمن الغذائي العالمي خلال عامى 2019، 2020

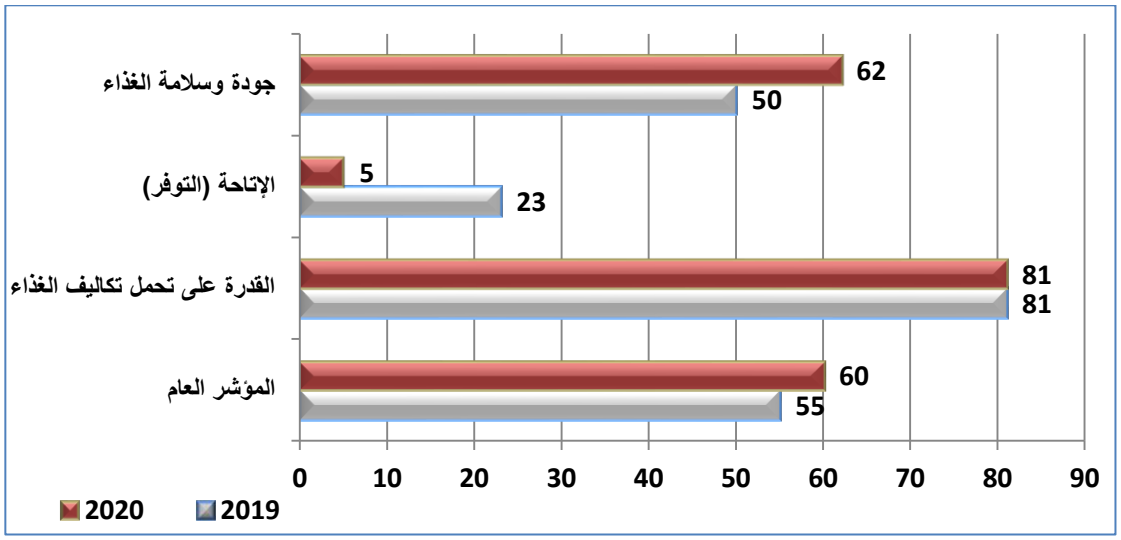

المصدر: مستخلص من نتائج مؤشر الأمن الغذائى العالمى 2020.

وعلى مستوي المؤشرات الفرعية الثلاثة، يلاحظ تقدم ترتيب مصر 17 مركز بالنسبة لمؤشر الإتاحة، حيث انتقلت من المركز 23 عام 2019 إلى المركز 5 عام 2020، وظل ترتيبها ثابت عند المركز 81 بالنسبة لمؤشر القدرة على تحمل تكاليف الغذاء خلال عامي 2019 و2020، وتراجع ترتيبها عند المركز 62 بالنسبة لمؤشر جودة وسلامة الغذاء خلال عام 2020 مقارنة بالمركز 50 عام 2019.

تحليل وضع مصر على المؤشرات الفرعية لمؤشر الأمن الغذائي العالمي

المؤشرات الفرعية لمؤشر القدرة على تحمل تكاليف الغذاء

يعكس هذا المؤشر مدى قدرة المستهلكين على شراء المواد الغذائية، ومدى جودة برامج شبكات الأمان الغذائي، وغيرها من المؤشرات والموضحة بالجدول رقم (2-2).

جدول رقم (2-2): ترتيب مصر على المؤشرات الفرعية
لمؤشر القدرة على تحمل تكاليف الغذاء خلال عامى 2019 و2020

البيان	الترتيب		قيمة المؤشر		قيمة المؤشر العالمى 2020
	2020	2019	2020	2019	
التغيير في متوسط تكاليف الغذاء	103	108	25.5	90.0	70.7
نسبة السكان تحت خط الفقر العالمي	75	61	71.9	95.7	73.3
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (بالدولار الأمريكي تعادل القوة الشرائية)	=77	62	44.9	9.4	53.7
التعريفات الجمركية على الواردات الزراعية	=110	113	0.0	0.0	62.8
جودة برامج شبكات الأمان الغذائي	=1	=63	100	75.0	70.1
الحصول على التمويل للمزارعين	91	=59	33.7	50.0	61.9

جيد جدا [المؤشر + 80]	جيد [المؤشر 60-79.9]	معتدل [المؤشر 40-59.9]	ضعيف [المؤشر 20-39.9]	ضعيف جدا [المؤشر 0-19.9]

المصدر: مستخلص من نتائج مؤشر الأمن الغذائي العالمي 2020.

وفقًا لهذه المؤشرات تحتل مصر المرتبة الأولي على مستوي 113 دولة خلال عام 2020 بالنسبة لمؤشر جودة برامج شبكات الأمان الغذائي، ويأتى ذلك نتيجة للجهود المكثفة للدولة لضمان توافر الأمان الغذائي لأفراد المجتمع خاصةً مع إنتشار فيرس كورونا، فقد استوردت منذ أبريل 2020 كميات ضخمة لتغطية احتياجاتها من القمح، وضاعفت سعتها التخزينية للقمح من 5,1 مليون طن في عام 2014 إلى 3 مليون طن في عام 2019، فضلًا عن العديد من التدابير الحكومية من أجل تعزيز توافر الغذاء لعدة أشهر على الأقل، وذلك من خلال: استيراد كميات ضخمة من الأغذية الأساسية مثل القمح، والذرة الشامية، وفول الصويا والبقوليات، وبناء احتياطيات من السلع الاستراتيجية مثل القمح حيث تم توفير مخزون استراتيجى لمدة 8 أشهر، وللسكر 11 شهر، ولزيوت الطعام 5.6 شهر، والأرز الابيض 2.4 شهر، والدواجن المجمدة 9.11 شهر، واللحوم المجمدة 2.6 شهر.

تقدم طفيف في ترتيب مصر بالنسبة لمؤشر التغير في متوسط تكاليف الغذاء من المركز 108 عام 2019 إلى المركز 103 عام 2020، كما تقدم ترتيبها لمؤشر التعريفات الجمركية على الواردات الزراعية بثلاث مركز لتحتل المرتبة 110 مكرر خلال عام 2020 بعد أن كانت تحتل المرتبة الاخيرة عام 2019.

وتراجع ترتيب مصر في مؤشر نسبة السكان تحت خط الفقر العالمي، ومؤشر متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد، ومؤشر الحصول على التمويل الزراعي كما يتضح من الجدول.

المؤشرات الفرعية لمؤشر توافر الأغذية (الإتاحة)

يعكس هذا المؤشر مدى قدرة الدولة على إنتاج وتوزيع المواد الغذائية، والإنفاق على البنية التحتية الزراعية، وهل هناك عناصر تخلق اختناقات أو مخاطر تؤثر على توافر الأغذية وأسعارها، وغيرها من المؤشرات والموضحة بالجدول رقم (2-3).

جدول رقم (2-3): ترتيب مصر على المؤشرات الفرعية لمؤشر الإتاحة خلال عامى 2019، 2020

البيان	الترتيب		قيمة المؤشر		قيمة المؤشر العالمى 2020
	2020	2019	2020	2019	
كفاية التوريد	2	3	99.6	92.8	63.6
الإنفاق العام على البحث والتطوير الزراعي	76	=89	30.2	1.1	38.2
البنية التحتية الزراعية	8	22	75.7	70.8	47.8
تقلب الإنتاج الزراعي	4	59	97.6	86.0	61.6
فقد الغذاء	87	84	66.4	82.0	73.7

جيد جدا [المؤشر + 80]	جيد [المؤشر 60-79.9]	معتدل [المؤشر 40-59.9]	ضعيف [المؤشر 20-39.9]	ضعيف جدا [المؤشر 0-19.9]

المصدر: مستخلص من نتائج مؤشر الأمن الغذائي العالمي 2020.

سجلت المؤشرات الفرعية لهذا المؤشر تقدم في ترتيب مصر حيث احتلت المرتبة الثانية على مستوى 113 دولة عام 2020 لمؤشر كفاية التوريد، والمركز الثامن بالنسبة لمؤشر البنية التحتية الزراعية والذي يعكس القدرة على تخزين ونقل المحاصيل إلى الأسواق، مما يستدل منه على جودة مرافق التخزين والبنية التحتية للموانئ والنقل الجوي وشبكة الطرق المتطورة الراهنة والسكك الحديدية.

وبالنسبة لمؤشر الفاقد في الغذاء والذي يستدل منه بصفة عامة على وجود مشاكل هيكلية في عرض السلع، تشير قيمته إلى تراجع ترتيب مصر من المركز 84 عام 2019 إلى المركز 87 عام 2020، ويوضح الجدول رقم (2-3) قيم هذه المؤشرات الفرعية خلال عام 2020 مُقارنةً بعام 2019.

المؤشرات الفرعية لمؤشر جودة وسلامة الغذاء

يوضح المؤشر مدي تنوع النظام الغذائي وجودة وسلامة الغذاء في مصر، ويضم المؤشر العديد من المؤشرات والموضحة بالجدول رقم (2-4).

جدول رقم (2-4): ترتيب مصر على المؤشرات الفرعية لمؤشر جودة وسلامة الغذاء خلال عامى 2019، 2020

البيان	الترتيب		قيمة المؤشر		قيمة المؤشر العالمى 2020
	2020	2019	2020	2019	
التنوع الغذائي	=98	=96	20.9	25.9	48.3
المعايير الغذائية	=97	=38	26.5	69.2	64.1
توافر المغذيات الدقيقة	11	10	97.1	78.2	78.3
جودة البروتين	56	35	67.3	60.7	68.4
سلامة الغذاء	=37	=38	93.2	99.4	76.2
جيد جدا [المؤشر + 80]	جيد [المؤشر 60-79.9]	معتدل [المؤشر 40-59.9]	ضعيف [المؤشر 20-39.9]	ضعيف جدا [المؤشر 0-19.9]	

المصدر: مستخلص من نتائج مؤشر الأمن الغذائي العالمي 2020.

يقيس مؤشر التنوع الغذائي نسبة الأغذية النشوية والأغذية غير النشوية من جملة الاستهلاك، حيث كلما زادت نسبة الأغذية غير النشوية كلما كانت الأغذية عالية القيمة الغذائية، وكلما انخفضت النسبة فأن ذلك يدل على زيادة في نسبة الأغذية النشوية ذات القيمة الغذائية الأقل، وتوضح البيانات الواردة بجدول (2-4) إلى تراجع ترتيب مصر في معظم المؤشرات الفرعية لمؤشر جودة وسلامة الغذاء، باستثناء التقدم في الترتيب لمؤشر سلامة الغذاء حيث احتلت المرتبة 37 مكرر على مستوى العالم من إجمالي 113 دولة خلال عام 2020 مقارنًة بالمرتبة 38 مكرر خلال عام 2019.

2-2 وضع مصر بمؤشر الجوع العالمي

يعرف الجوع بأنه عدم قدرة الشخص على الحصول على ما يكفى من الغذاء لتلبية الحد الأدني من متطلبات الطاقة الغذائية اليومية لمدة عام، ويوضح الجدول رقم (2-5) وضع مصر على مؤشر الجوع العالمي خلال الفترة 2015-2020.

ويلاحظ أن مؤشر الجوع العالمي 2020، الصادر عن المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، قد صنف مصر في المرتبة 54 من أصل 117 دولة على مستوى العالم، برصيد 11.9 نقطة من أصل مائة نقطة، لتتقدم بذلك سبعة مراتب عن تصنيف مؤشر عام 2019 الذي حلت فيه في المرتبة 61 عالميًا والمرتبة 7 عربيًا، علماً أنه كلما اقتربت قيمة النقاط من الصفر كلما كان ترتيب البلد أفضل. ووفقاً لهذه القيمة تقع مصر ضمن المستوي المعتدل للجوع، وهو المستوي المحدد بالنقاط من 10- 19.

ويقسم المؤشر الذي يصدر منذ عام 2006 مستويات الجوع إلى الفئات التالية: فئة "جوع منخفض" والتي توجد فيها الدول التي حصلت على نقاط أقل من 9.9، فيما تم تصنيف الدول التي حصلت على نقاط ما بين 10 و 19.9 في فئة "مستوى معتدل"، و تضم فئة "مستوي خطر

جداً الدول التي حازت على نقاط تتراوح بين 20 و 34.9 نقطة، فيما شملت فئة "مستوي مقلق" الدول التي تراوح تنقيطها بين 35 و 49.9 نقطة، وضم المستوي الأخير "مقلق للغاية" الدول التي تجاوز تنقيطها 50 نقطة.

ويتيح مؤشر الجوع العالمي (GHI) الإمكانية لمقارنة مستويات الجوع بين البلدان والمناطق، ويسعى إلى لفت الانتباه إلى المناطق التي ترتفع فيها مستويات الجوع، حيث الحاجة إلى بذل جهود إضافية من أجل القضاء على الجوع.

جدول رقم (2-5): قيم مؤشر الجوع في مصر خلال الفترة 2015-2019

السنوات	2015	2018	2019	2020
قيم مؤشر الجوع في مصر	13.5	14.8	14.6	11.9
قيم مؤشر الجوع عالمياً	19.9-10.0			
تصنيف مستوي الجوع	مستوى معتدل			

المصدر: المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، تقارير مؤشر الجوع العالمي، اعداد مختلفة،2015-2020

يعتمد المؤشر في تصنيفه للدول على أربعة مؤشرات رئيسية، يتم تقييم كل مؤشر بالاعتماد على نسبة مئوية وكلما ارتفعت النسبة كان حال البلد أكثر سوءاً، هذه المؤشرات هى:

1-نسبة السكان الذين يعانون من سوء التغذية.

2-نسبة الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات ويعانون من الهزال.

3- نسبة الأطفال دون الخامسة من العمر الذين يعانون من التقزم.

4- نسبة وفيات الأطفال دون الخامسة.

تراجعت النسبة المقدرة لمؤشر "نسبة السكان الذين يعانون من سوء التغذية"، في مصر خلال عام 2020 إلى حوالي 4.7%، علماً بأن هذه النسبة كانت تبلغ حوالى 5.3% عام 2000، بينما بلغت عام 2012 حوالى 5.2%.

أما فيما يخص مؤشر "نسبة الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات ويعانون من الهزال"، فقد وصلت نسبتهم حوالى 5.3% خلال عام 2020، وهي النسبة التي بلغت حوالي 9.5% عام 2012 وحوالى 7% عام 2000.

وبالنسبة لمؤشر "نسبة الأطفال دون الخامسة من العمر الذين يعانون من التقزم"، فقد بلغت نسبتهم حوالى 21% عام 2020، وهى النسبة التي بلغت 22.3% عام 2012، وحوالى 24.4% عام 2000.

بالمقابل بلغ مؤشر "نسبة وفيات الأطفال دون الخامسة" حوالى 2.1% عام 2020، علما بأنه بلغ حوالى 2.7% عام 2012، وحوالى 4.7% عام 2000. ويوضح الشكل رقم (2-2) قيم هذه المؤشرات الفرعية خلال الفترة (2000-2020).

شكل رقم (2-2): قيم المؤشرات الفرعية لمؤشر الجوع لمصر خلال الفترة 2000-2020

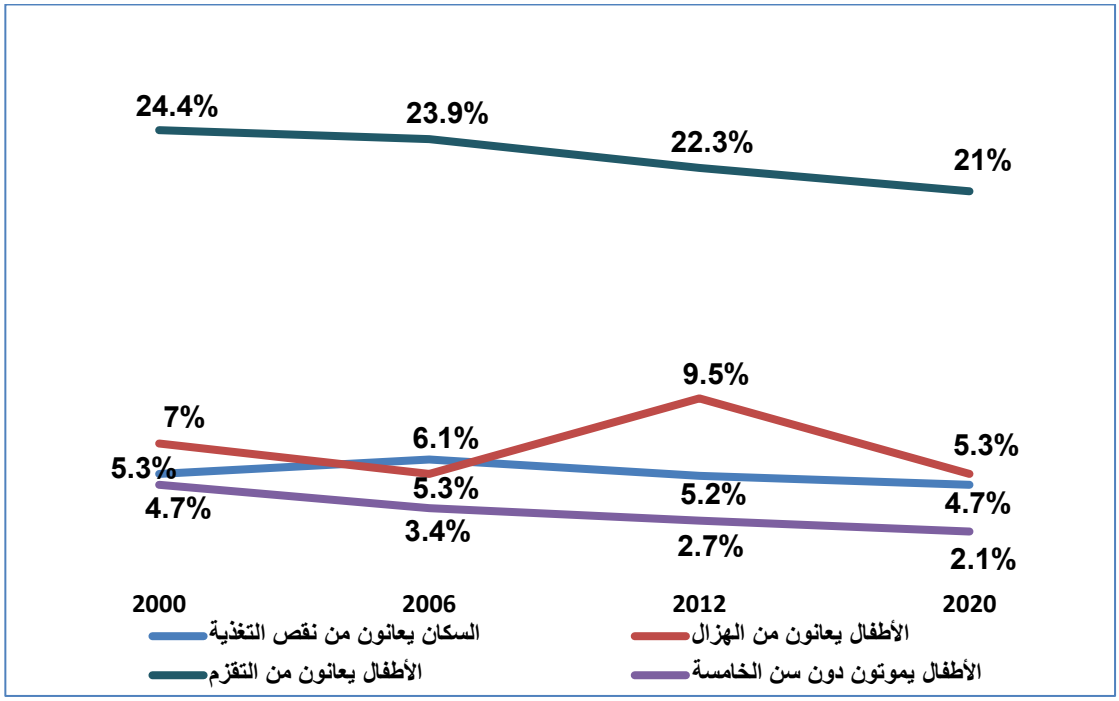

المصدر: المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، تقارير مؤشر الجوع العالمي، اعداد مختلفة،2018-2019

وجاءت مصر في المرتبة السابعة عربيًا، خلف الجزائر التى جاءت في المرتبة السادسة بإجمالى 9 نقاط على مؤشر الجوع العالمى، فيما جاءت لبنان في المرتبة الخامسة بإجمالى نقاط بلغ 8.9، وجاءت المغرب في المرتبة الخامسة مكرر، وجاءت الأردن في المرتبة الرابعة بإجمالى نقاط بلغ 8.8، وجاءت المملكة العربية السعودية في المرتبة الثالثة، وتونس في المرتبة الثانية، بإجمالى نقاط بلغ 7.5، 5.7 على الترتيب، وجاءت دولة الكويت في المرتبة الأولى عربيًا بإجمالى نقاط أقل من 5.

3-2 التقدم المحرز بأهداف التنمية المستدامة المرتبطة بالأمن الغذائي لمصر

يرصد هذا الجزء التقدم المحرز بأهداف المستدامة العالمية المرتبطة بالأمن الغذائي على مستوي مصر من خلال رصد التغيرات في أهم المؤشرات الرئيسية (وفقًا للبيانات المتاحة) للهدف الأول والثاني من أهداف التنمية المستدامة العالمية [4].

الهدف الأول:

القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

يعتبر الفقر حالة اجتماعية لا يتوفر فيها للفرد أو الأسرة القدرة على توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية، وتتمثل تلك الاحتياجات في الطعام والمسكن والملبس وخدمات التعليم

4 - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، ديسمبر 2019، التقرير الإحصائي الوطنى لمتابعة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة 2030 في مصر.

والصحة والمواصلات، ويمثل الفقر عقبة أساسية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

الغاية 1-2: تخفيض نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده وفقا للتعاريف الوطنية بمقدار النصف على الأقل بحلول عام 2030.

المؤشر 1-2-1: نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر القومي

تناقصت نسبة الفقراء في مصر إلى نحو 29% عام 2020/2019، مقابل نحو 32.5% من السكان عام 2018/2017 وفقًا لنتائج بحث الدخل والإنفاق لعام 2020/2019، ويوضح الإنفوجراف التالي التغيرات في معدلات الفقر والفقر المدقع ومتوسط الدخل السنوي الصافي للأسرة خلال عام 2020/2019 مقارنة بعام 2018/2017.

المصدر: الموقع الإلكتروني لمصراوي الخميس 3 ديسمبر 2020

<u>يذكر أن بحث الدخل والإنفاق للعام 2020/2019، لم يأخذ في الحسبان تأثير جائحة كورونا على معدلات التشغيل والبطالة والدخول الفردية ومن ثم على معدلات الفقر، وذلك لصدور البحث قبل دخول جائحة كورونا الدولة.</u>

الغاية 1-4: كفالة تمتع جميع الرجال والنساء، ولا سيما الفقراء والضعفاء منهم، بنفس الحقوق في الحصول على الموارد الاقتصادية، وكذلك حصولهم على الخدمات الأساسية، وعلى حق امتلاك الأراضي والتصرّف فيها وغير ذلك من الحقوق المتعلّقة بأشكال الملكية الأخرى، وبالميراث، وبالحصول على الموارد الطبيعية، والتكنولوجيا الجديدة الملائمة، والخدمات المالية، بما في ذلك التمويل المتناهي الصغر بحلول عام 2030.

المؤشر1-4-1: نسبة السكان الذين يعيشون في أسر معيشية يمكنها الحصول على الخدمات الأساسية.

بلغت نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب الأساسية، والكهرباء، الصرف الصحى الآمن وفقًا لبيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء حوالى 96.9%، و99.7%، و66.3% خلال عام 2019.

الغاية 1-أ:

كفالة حشد موارد كبيرة من مصادر متنوعة، بوسائل منها التعاون الإنمائي المعزّز، من أجل تزويد البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، بما يكفيها من الوسائل التي يمكن التنبؤ بها من أجل تنفيذ برامج وسياسات ترمي إلى القضاء على الفقر بجميع أبعاده.

المؤشر 1-أ-1: نسبة الموارد المولدة محلياً التي تخصصها الحكومة مباشرة لبرامج الحد من الفقر.

يتبين من الشكل رقم (2-3) أن قيمة إجمالي الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية المقدمة لبرامج الحد من الفقر بلغت حوالى 327.7 مليون جنيه خلال عام 2020/2019 بزيادة قدرت بحوالى 14.9% عن نظيرتها عام 2016/2015. وبلغت نسبة الموارد التى خصصتها الحكومة مباشرة لبرامج الحد من الفقر 23.1% من إجمالي الإنفاق الحكومي خلال عام 2020/2019.

شكل رقم (2-3): الموارد التى تخصصها الحكومة
لبرامج الحد من الفقر بالمليون جنيه خلال الفترة (2015-2020)

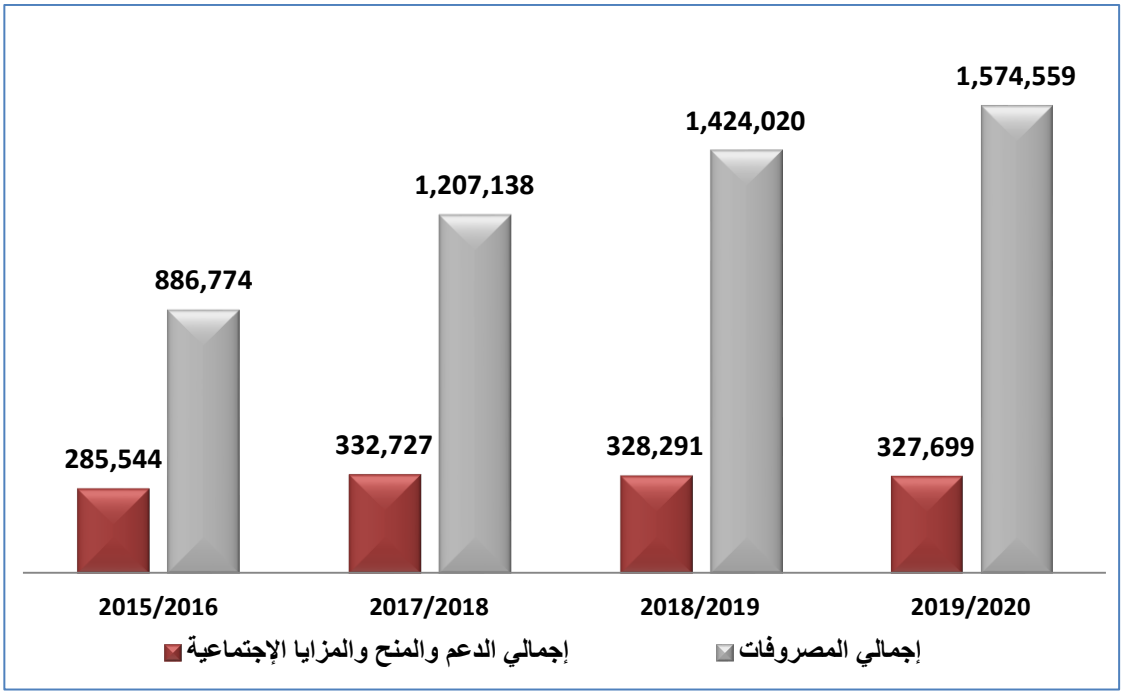

المصدر:الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية للموازنة العامة للدولة طبقا للتصنيف الوظيفي للحكومة 2020/2019.

المؤشر1-أ-2: نسبة مجموع الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية.

بلغت قيمة الإنفاق الحكومي على الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية (الخدمات الأساسية) 476.0 مليون جنيه خلال عام 2020/2019 بزيادة قدرها 34% عن عام 2016/2015.

وشكلت نسبة الإنفاق الحكومي على الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية حوالى 30.2% خلال عام 2020/2019، مقابل 33.5% عام 2019/2018، وحوالى 41.2% عام 2016/2015.

وتناقص نسبة الإنفاق هنا لا تعكس خفض الموارد المالية المخصصة للإنفاق على الخدمات الأساسية وإنما تعود لزيادة إجمالي الإنفاق الحكومي بصفة عامة.

من ناحية أخرى شكل الإنفاق على الصحة حوالى 15.3% من جملة الإنفاق على الخدمات الأساسية خلال عام 2020/2019 وبلغ حوالى 27.7% للتعليم، وحوالى 57% على الحماية الاجتماعية.

جدول رقم (2-6): الموارد التى تخصصها الحكومة للإنفاق على الخدمات الأساسية بالمليون جنيه خلال الفترة (2015-2020)

البيان	الإنفاق على الصحة	الإنفاق على التعليم	الإنفاق على الحماية الاجتماعية
2016/2015	44,950	99,263	211,661
2017/2016	48,944	103,962	187,368
2018/2017	54,922	107,075	300,580
2019/2018	61,811	115,668	299,937
2020/2019	73,062	132,038	270,942

المصدر:الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية للموازنة العامة للدوله طبقا للتصنيف الوظيفي للحكومة 2020/2019.

الهدف الثاني:

القضاء على الجوع وإتاحة الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة

تلتزم الدول عبر هذا الهدف بوضع نهاية للجوع ولكافة أوجه سوء التغذية بحلول عام 2030، والتي يمكن تحقيقها من خلال اتخاذ كافة السبل لوقف الهزال والتقزم لدى الأطفال دون سن الخامسة، ولسوء التغذية وجه أخر وهو الوزن الزائد والسمنة المفرطة، لذا فإن التصدي لسوء التغذية أصبح حتمياً، ربما من خلال الاستثمار في مجالات تؤثر على التغذية مثل الزراعة والحماية الاجتماعية، أو مجالات أخرى مثل اتخاذ التدابير اللازمة من سياسات وإجراءات تهدف إلى خفض سوء التغذية بشقيه الهزال والسمنة.

الغاية 2-1:

القضاء على الجوع وكفالة حصول الجميع، ولا سيما الفقراء والفئات الضعيفة، بمن فيهم الرضع، على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذّي طوال العام بحلول عام 2030.

المؤشر 2-2-1 معدل انتشار نقص التغذية

بلغت النسبة المقدرة لهذا المؤشر حوالي 4.7% من جملة السكان خلال عام 2020، بينما المستهدف عام 2025 هو وضع نهاية لكافة أوجه سوء التغذية.

الغاية 2-2:

إنهاء جميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030، بما في ذلك تحقيق الأهداف المتّفق عليها دولياً بشأن توقف النمو والهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة، ومعالجة الاحتياجات التغذوية للمراهقات والحوامل والمراضع وكبار السن بحلول عام 2030.

جدول رقم (2-7): التغير في قيم مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المرتبطة بالأمن الغذائي في مصر

البيان	2015	2019	2020	النسب المستهدفة	
				2025	2030
انتشار نقص التغذية	%5.0	%4.5	%4.7	--	-
% الأطفال الذين يعانون من التقزم	%30.7	%22.3	%21	%14.7	%12.1
% الأطفال الذين يعانون من الهزال	%6.8	%7.0	%5.3	%5.0	%3.0
% زيادة الوزن في الأطفال دون الخامسة	%20.5	%15.7	%15.7	%5.4	%3.0
% النساء في سن الإنجاب المصابات بفقر الدم	%29.3	..	..	%15.2	%15.2
% الرضع الذين تقل أعمارهم عن 6 أشهر ويتم إرضاعهم رضاعة طبيعية	%52.8	..	..	%50.0	%70.0
انتشار السمنة	%30.4	%31.1	%31.1	%11.7	-

المصدر: مستخلص من نتائج مؤشر الأمن الغذائي العالمي.

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2019، تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم.

المؤشر 2-2-1 التقزم في الأطفال

سجلت النسب المقدرة لهذا المؤشر تناقص تدريجى في قيمته خلال الفترة (2015-2020)، فقد تناقص من حوالي 30.7% خلال عام 2015، ثم حوالي 22.3% عام 2017، وأخيراً إلى حوالي 21% عام 2020، وبالرغم من هذا التناقص إلا أن النسبة المسجلة عام 2020 مازالت بعيدة عن النسبة المستهدفة عام 2025 والمقدرة بحوالى 14.7% كما يوضح جدول (2-7).

المؤشر 2-2-2 الهزال في الأطفال:

بلغت النسبة المقدرة لهذا المؤشر حوالى 5.3% خلال عام 2020، وتعد أقل نسبة مسجلة لهذا المؤشر خلال الفترة (2015-2020)، كما أنها تشير إلى إمكانية تحقيق النسبة المستهدفة لهذا المؤشر خلال عام 2025 والمقدرة بحوالى 5% جدول (2-7).

مؤشر زيادة الوزن للاطفال دون الخامسة:

تشير النسبة المقدرة لهذا المؤشر والموضحة بالجدول رقم (2-7) إلى إنها مازالت بعيدة عن النسب المستهدفة عامى 2025 و2030، مما يتطلب مزيد من الاهتمام بنظام تغذية الأطفال في المراحل المبكرة من العمر.

وفي هذا الصدد أطلقت وزارتى التربية والتعليم والتعليم الفني ووزارة الصحة والسكان مبادرة للكشف المبكر عن السمنة، والأنيميا، والتقزم، ضمن حملة "100 مليون صحة" لطلاب المرحلة الابتدائية بالمدارس الحكومية، والخاصة، والأزهرية، وذلك بهدف المحافظة على صحة ما يقارب من 12 مليون طالب فى أكثر من 22 ألف مدرسة، ورعايتهم ولا سيما في هذه المرحلة العمرية.

مؤشر انتشار السمنة:

تشير النسبة المسجلة لهذا المؤشر عام 2020 إلى أنها مازالت بعيدة عن النسبة المستهدفة عام 2025 والمقدرة بحوالى 14.7%.

الغاية 2-4:

كفالة وجود نظم إنتاج غذائي مستدامة، وتنفيذ ممارسات زراعية متينة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والمحاصيل، وتساعد على الحفاظ على النظم الإيكولوجية، وتعزز القدرة على التكيف مع تغير المناخ وعلى مواجهة أحوال الطقس الشديدة وحالات الجفاف، والفيضانات وغيرها من الكوارث، وتحسِّن تدريجيا نوعية الأراضي والتربة بحلول 2030.

المؤشر 2-4-1: نسبة المساحة الزراعية المخصصة للزراعة المنتجة والمستدامة

سجلت المساحات المزروعة زيادة سنوية خلال الفترة 2019/2018-2016/2015، وقد بلغت هذه الزيادة نحو 2.5% خلال عام 2019/2018 مقارنة بعام 2016/2015.

جدول رقم (2-8): إجمالي المساحة المخصصة للزراعة المنتجة والمستدامة بالألف فدان

البيان	2016/2015	2017/2016	2018/2017	2019/2018
المساحة المزروعة	9,101.2	9,133.3	9,192.5	9,332.8

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الأقتصادية، نشرة الإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة، 2019/2018 -2016/2015

2-4 معدلات تضخم أسعار السلع الغذائية للمستهلكين

تزايد معدل التضخم وفقا للرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين إلى 6% في نهاية ديسمبر 2020 مقارنةً بسعر ديسمبر 2019، ويعزى ذلك بالدرجة الأولى لزيادة الرقم القياسي لأسعار الخضروات والتى تزايدت بحوالى 13.7%، وتزايد أسعار الفاكهة بحوالى 4.5%، واللحوم والدواجن بحوالى 2.7% كما يوضح جدول رقم (2-9)

كما يشير الجدول المذكور إلى أن معدلات التضخم في أسعار المستهلكين للطعام بصفة عامة بلغت 3.3% وذلك خلال ديسمبر 2020 مقارنًة ديسمبر 2019، مقابل 0.7% زيادة في أسعار المشروبات.

جدول رقم (2-9): الرقم القياسى لأسعار المستهلكين لبعض السلع الغذائية

%100=2019/2018

البيان	ديسمبر 2020	نسبة التغير عن ديسمبر 2019
الرقم العام	110.6	%6.0
الطعام والمشروبات	99.0	%3.3
الطعام	98.9	%3.4
الحبوب والخبز	95.6	%2.9
اللحوم والدواجن	92.8	%2.7
الأسماك والمأكولات البحرية	98.8	(%0.5)
الألبان والجبن الأبيض	100.2	(%0.9)
الزيوت والدهون	106.5	%0.7
الفاكهة	107.3	%4.5
الخضراوات	107.5	%13.7
السكر والأغذية السكرية	93.9	%0.8
المشروبات	102.1	%0.7

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء،النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين، يناير 2021.

شكل رقم (2-4): نسبة التغير السنوية في أسعار المستهلكين لبعض السلع الغذائية

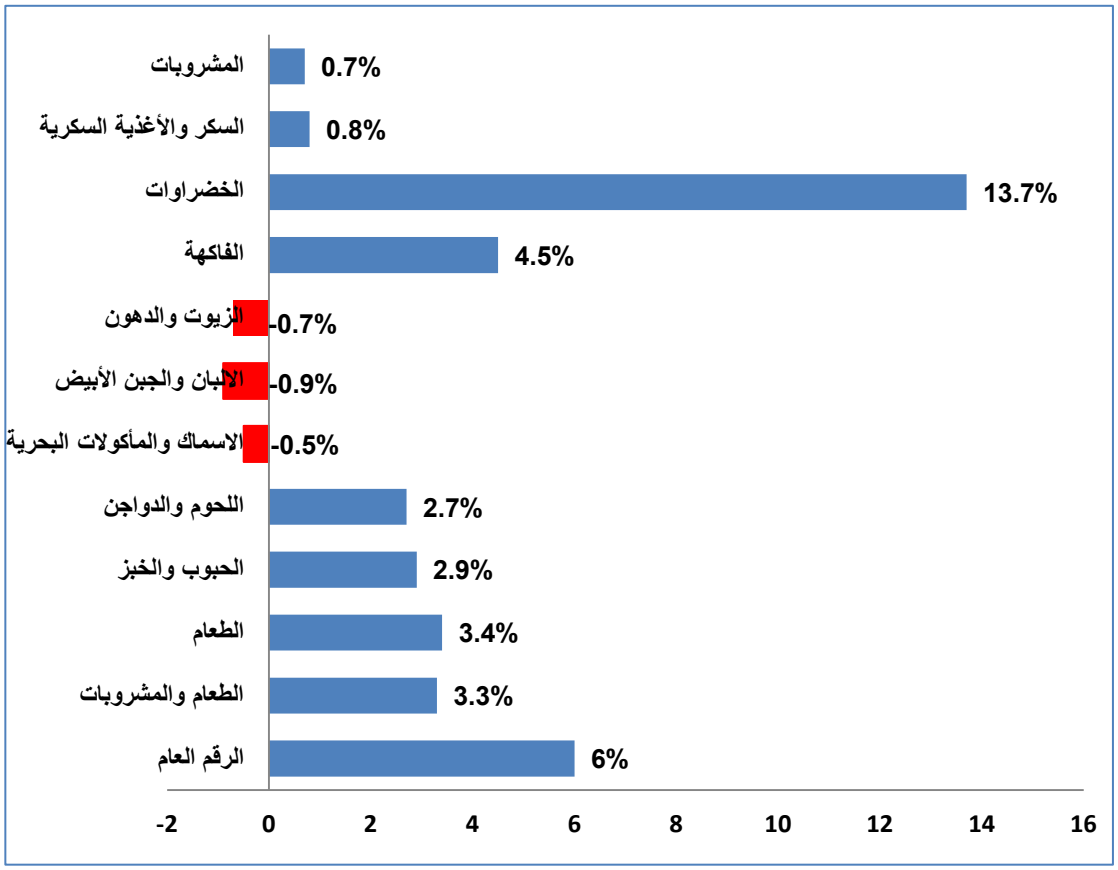

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء،النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين، يناير 2021.

5-2 الفجوة الغذائية من السلع الغذائية

تعرف الفجوة الغذائية بأنها الفرق بين كمية الإنتاج المحي من السلعة والكمية المستهلكة منها، وهذا الفرق يمثل الكمية التي يتم استيرادها لتغطية العجز في الإنتاج المحلي، ويرصد هذا الجزء تطور كمية الفجوة الغذائية لكل من القمح، والأرز، والذرة الشامية، والسكر، والزيوت النباتية، واللحوم الحمراء والبيضاء والأسماك والألبان ومنتجاتها خلال الفترة (2015-2020).

2-5-1 الفجوة الغذائية للسلع النباتية الرئيسة

مجموعة الحبوب:

تزايدت كمية الفجوة الغذائية للقمح من 9.9 مليون طن عام 2015 إلى حوالى 12.7 مليون طن عام 2019، ويُعزى ذلك لتناقص الإنتاج المحلي منه وزيادة الكمية المستهلكة خلال نفس الفترة، فقد تناقص الإنتاج خلال عام 2019 بنسبة بلغت حوالي 10.9% مقارنةً بإنتاجه عام 2015، وتزايدت الكمية المستهلكة بحوالى 8.6% خلال عام 2019 مقارنةً باستهلاكه عام 2015، كما يوضح جدول رقم (2-10).

جدول رقم (2-10): الفجوة الغذائية لأهم محاصيل الحبوب بالألف طن خلال الفترة (2015-2019)

البيان		2015	2017	2019
القمح	الإنتاج المحلى	9,608	8,421	8,559
	كمية الاستهلاك	19,563	24,374	21,251
	الفجوة الغذائية	(9,955)	(15,953)	(12,692)
الذرة الشامية	الإنتاج المحلى	8,060	7,818	8,349
	كمية الاستهلاك	14,340	16,621	16,354
	الفجوة الغذائية	(6,280)	(8,803)	(8,005)
الأرز	الإنتاج المحلى	5,467	5,309	3,124
	كمية الاستهلاك	5,326	5,636	4,100
	الفجوة الغذائية	141	(327)	(976)

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لحركة الإنتاج والتجارة الخارجية والمتاح للاستهلاك من السلع الزراعية، أعداد مختلفة، 2015 -2019.

تزايدت كمية الفجوة الغذائية للذرة الشامية من حوالى 6.2 مليون طن عام 2015 إلى حوالى 8 مليون طن عام 2019، وترجع زيادة هذه الفجوة لزيادة الكمية المستهلكة بحوالى 14% مقابل زيادة طفيفة في الإنتاج المحلي بلغت 3.6% وذلك خلال عام 2019 مقابل عام 2015، كما يوضح جدول رقم (2-10).

بلغت كمية الفجوة الغذائية للأرز حوالى 976 ألف طن عام 2019 بزيادة بلغت حوالى 649 ألف طن عن عام 2017، وتعزي زيادة الفجوة بالدرجة الأولي إلى تناقص الانتاج المحلى بمعدل بلغ نحو 41.2% خلال عام 2019 مقارنةً بإنتاجه عام 2017، كما يوضح جدول رقم (2-10)

مجموعة البقوليات:

يلاحظ تذبذب الإنتاج المحلي لكل من الفول البلدي والعدس خلال الفترة (2015-2019)، مقابل تزايد في الاستهلاك المحلي خلال نفس الفترة، مما أدى لزيادة كمية الفجوة الغذائية لكلاهما من 267 ألف طن، و62 ألف طن على الترتيب عام 2015 إلى حوالى 863 ألف طن و77 ألف طن عام 2019.

جدول رقم (2-11): الفجوة الغذائية لأهم محاصيل البقوليات بالألف طن خلال الفترة (2015-2019)

البيان		2015	2017	2019
الفول البلدى	الإنتاج المحلى	120	170	99.1
	كمية الاستهلاك	387	554	964
	الفجوة الغذائية	(267)	(384)	(864.9)
العدس	الإنتاج المحلى	1	2.4	0.4
	كمية الاستهلاك	63	112	77
	الفجوة الغذائية	(62)	(109.6)	(76.6)

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لحركة الإنتاج والتجارة الخارجية والمتاح للاستهلاك من السلع الزراعية، أعداد مختلفة، 2015 -2019.

مجموعة السكر:

تزايد الانتاج المحلى من السكر خلال الفترة 2015-2019، وكانت الزيادة كافية لتقليل كمية الفجوة الغذائية من حوالى خمسة ألف طن عام 2015 إلى حوالى ألف طن عام 2019، كما يوضح جدول رقم (2-12)

جدول رقم (2-12): كمية الفجوة الغذائية للسكر بالألف طن خلال الفترة (2015-2019)

البيان	2015	2017	2019
الإنتاج المحلي	28,038	26,283	28,070
كمية الاستهلاك	28,043	26,278	28,071
الفجوة الغذائية	(5)	5	(1)

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لحركة الإنتاج والتجارة الخارجية والمتاح للاستهلاك من السلع الزراعية، أعداد مختلفة، 2015 -2019.

مجموعة الزيوت النباتية:

تناقص الإنتاج المحلي من الزيوت النباتية خلال عام 2019 مقارنةً بإنتاجه عام 2015 بحوالي 35.6%، مقابل تزايد الاستهلاك المحلي بحوالي 31.5%، مما أدى لزيادة كمية الفجوة الغذائية من 530 ألف طن خلال عام 2015 إلى حوالي 991 ألف طن عام 2019.

جدول رقم (2-13): كمية الفجوة الغذائية للزيوت النباتية بالألف طن
خلال الفترة (2015-2019)

البيان	2015	2017	2019
الإنتاج المحلى	438	151	282
كمية الاستهلاك	968	1,717	1,273
الفجوة الغذائية	(530)	(1,566)	(991)

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لحركة الإنتاج والتجارة الخارجية والمتاح للاستهلاك من السلع الزراعية، أعداد مختلفة، 2015 -2019.

2-5-2 الفجوة الغذائية من المنتجات الحيوانية

مجموعة اللحوم:

تناقص الإنتاج المحلى من اللحوم الحمراء من حوالى 975 ألف طن عام 2015 إلى حوالي 543 ألف طن عام 2019، بما يعادل نحو 44.3% من إنتاجه عام 2015، وساعد تناقص الاستهلاك المحلي خلال نفس الفترة، على انخفاض كمية الفجوة الغذائية من حوالى 720 ألف طن عام 2015 إلى حوالي 445 ألف طن عام 2019 كما يوضح جدول رقم (2-14).

تزايد الإنتاج المحلي من اللحوم البيضاء من حوالى 1.3 مليون طن عام 2015 إلى حوالي 1.9 مليون طن عام 2019، بما يعادل نحو 49.2% من إنتاجه عام 2015، كما تزايد الاستهلاك المحلى خلال نفس الفترة بحوالى 43.9%، هذا وقد ساهمت زيادة الإنتاج في خفض كمية الفجوة الغذائية من حوالى 98 ألف طن عام 2015 إلى حوالي 73 ألف طن عام 2019، كما يوضح جدول رقم (2-14)

جدول رقم (2-14): كمية الفجوة الغذائية للمنتجات الحيوانية بالألف طن
خلال الفترة 2015-2019

البيان		2015	2017	2019
اللحوم الحمراء	الإنتاج المحلى	975	792	543
	كمية الاستهلاك	1,695	1,417	988
	الفجوة الغذائية	(720)	(625)	(445)
اللحوم البيضاء	الإنتاج المحلى	1,293	1,276	1,929
	كمية الاستهلاك	1,391	1,395	2,002
	الفجوة الغذائية	(98)	(119)	(73)
الأسماك	الإنتاج المحلى	1,519	1,823	2,039
	كمية الاستهلاك	1,707	2,130	2,563
	الفجوة الغذائية	(188)	(307)	(524)
الألبان ومنتجاتها	الإنتاج المحلى	5,245	5,167	5,227
	كمية الاستهلاك	5,238	5,157	5,267
	الفجوة الغذائية	7	(10)	(40)

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لحركة الإنتاج والتجارة الخارجية والمتاح للاستهلاك من السلع الزراعية، أعداد مختلفة، 2015 -2019.

مجموعة الأسماك:

تزايد الإنتاج المحلى من حوالى 1.5 مليون طن عام 2015 إلى حوالي 2 مليون طن عام 2019، بما يعادل نحو 34.2% من انتاجه عام 2015، وتزايد الاستهلاك المحلى خلال نفس الفترة بحوالى 50.1%، وساهمت زيادة الاستهلاك في زيادة كمية الفجوة الغذائية من حوالى 188 ألف طن عام 2015 إلى حوالي 524 ألف عام 2019 كما يوضح جدول رقم (2-14).

مجموعة الألبان ومنتجاتها:

تزايد الإنتاج المحلي من الألبان ومنتجاتها خلال عام 2019 بنحو 1.2% من انتاجه عام 2017، كما تزايد الاستهلاك المحلى خلال نفس الفترة بنحو 2.1% وهو الأمر الذي ساعد على تزايد كمية الفجوة الغذائية من حوالى 10 ألف طن عام 2017 إلى حوالي 40 ألف طن عام 2019 كما يوضح شكل رقم (2-14)

2-6 نسب الإكتفاء الذاتي من السلع الغذائية

2-6-1 نسب الإكتفاء الذاتي من السلع النباتية الرئيسة:

يعبر مفهوم الاكتفاء الذاتي في الغذاء في دولة ما، عن مدى مساهمة الإنتاج المحلي من الغذاء في هذه الدولة في استهلاكها منه، ويقاس كمياً بالنسبة لسلعة ما في سنة معينة بإنتاجها المحلي كنسبة مئوية من إجمالي الاستهلاك منها. ويتبين من الجدول رقم (2-15) ما يلي:

تناقصت نسب الاكتفاء الذاتي لمعظم السلع الغذائية خلال عام 2019 مُقارنةً بعام 2015، حيث تناقصت للقمح من حوالي 49.1% عام 2015 إلى حوالي 40.3% عام 2019، وللذرة الشامية من 56.2% إلى 51.1%، وللأرز من 102.% إلى 76.2% وللفول البلدى من حوالي 31% إلى 10.5%.

وبلغت نسبة الاكتفاء الذاتي من العدس حوالى 1.6% عام 2015، وحوالي 1.8% عام 2017، وللزيوت النباتية من 45.2% عام 2015، وحوالي 22.2% خلال عام 2019، ومن ناحية أخرى بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي للسكر حوالى 99.9% كمتوسط خلال الفترة 2015-2019

وبمقارنة نسب الأكتفاء الذاتي من السلع خلال عام 2019 بنظيرتها عام 2015 يلاحظ تراجع نسب الأكتفاء لكل من القمح، والذرة الشامية، والأرز، والفول البلدي، والعدس، والزيوت النباتية، بينما ظلت نسبة الاكتفاء الذاتي من السكر مستقرة.

جدول رقم (2-15): نسب الإكتفاء الذاتي للسلع الغذائية النباتية خلال الفترة 2015-2019

البيان	2015	2017	2019
القمح	%49.1	%34.5	%40.3
الذرة الشامية	%56.2	%47.0	%51.1
الأرز	%102.6	%94.2	%76.2
الفول البلدى	%31.0	%30.7	%10.5
العدس	%1.6	%1.8	%00
السكر	%99.9	%100	%99.9
الزيوت النباتية	%45.2	%8.8	%22.2

المصدر: حسبت من الجداول (2-10)، (2-11)، (2-12)، (2-13).

2-6-2 نسب الإكتفاء الذاتي من المنتجات الحيوانية:

يتبين من الجدول رقم (2-16) تناقص نسب الاكتفاء الذاتي للحوم الحمراء من حوالي 57.5% عام 2015 إلى حوالي 55% عام 2019، وللأسماك من حوالي 89% إلى 79.6%. بينما تزايدت نسب الإكتفاء الذاتي للحوم البيضاء من 93% عام 2015 الى حوالى 96.4% عام 2019، وبلغت حوالي 99.8% لمجموعة الألبان ومنتجاتها كمتوسط خلال الفترة 2015-2019.

جدول رقم (2-16): نسب الإكتفاء الذاتي للمنتجات الحيوانية خلال الفترة 2015-2019

البيان	2015	2017	2019
اللحوم الحمراء	%57.5	%55.9	%55
اللحوم البيضاء	%93	%91.5	%96.4
الأسماك	%89	%85.6	%79.6
الألبان ومنتجاتها	%100	%100.2	%99.2

المصدر: حسبت من الجدول (2-14)

7-2 متوسط نصيب الفرد من السلع الغذائية الرئيسية

يستدل من هذا المؤشر على مدى التغير في متوسط الكمية المستهلكة للفرد المصري من السلع الغذائية المختلفة، ومقارنتها بمتوسط الاستهلاك العالمى والمنصوص عليها حسب التوصيات الدولية.

1-7-2 متوسط نصيب الفرد من السلع الغذائية النباتية

يوضح الجدول رقم (2-17) متوسط نصيب الفرد من أهم السلع الغذائية النباتية خلال الفترة 2015-2019 حيث يتبين:

تزايد متوسط نصيب الفرد من القمح من حوالى 141.1 كجم عام 2015 إلى حوالي 153.3 كجم عام 2019، بما يعادل أضعاف المتوسط العالمي والبالغ 66.8 كجم.كما تزايد متوسط نصيبه من الفول البلدي من حوالي 3.4 كجم عام 2015 إلى حوالي 7.6 كجم عام 2019، ومن العدس من حوالى 0.6 عام 2015 إلى حوالي 0.7 عام 2019.

وبالنسبة للأرز فقد تناقص نصيب الفرد من حوالى 39.1 كجم عام 2015 إلى حوالي 36.7 كجم عام 2019، وبصفة عامة يقل متوسط نصيب الفرد المصري في استهلاكه من الأرز عن نظيره

العالمي والبالغ 54.3 كجم، كما تناقص متوسط نصيب استهلاك الفرد من الزيوت خلال عام 2019 مُقارنةً بنظيره العالمي خلال نفس العام.

وبالنسبة للسكر تزايد متوسط نصيب الفرد منه إلى حوالي 31.2 كجم عام 2019، مقارنة بحوالى 29.6 كجم عام 2015، وهو متوسط استهلاك أعلى من المتوسط العالمي لاستهلاك الفرد والبالغ نحو 25.3 كجم.

جدول رقم (2-17): متوسط نصيب الفرد السنوي من استهلاك السلع الغذائية النباتية كجم/سنة خلال الفترة (2015-2019)

البيان	2015	2017	2019	متوسط نصيب الفرد العالمي
القمح	141.1	163.9	153.3	66.8
الأرز	39.1	38.7	36.7	54.3
الفول البلدى	3.4	4.5	7.6	00
العدس	0.6	1.0	0.7	00
زيت فول الصويا	3.3	2.5	2.7	16
زيت عباد الشمس	0.7	5.0	2.2	
زيت الذرة	0.4	0.5	0.5	
إجمالي السكر	29.6	30	31.2	25.3

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لحركة الإنتاج والتجارة الخارجية والمتاح للاستهلاك من السلع الزراعية، أعداد مختلفة، 2015 -2019.

2-7-2 متوسط نصيب الفرد من المنتجات الحيوانية

يتبين من الجدول رقم (2-18) تناقص متوسط نصيب استهلاك الفرد من المنتجات الحيوانية خلال عام 2019 مُقارنةً بنظيره العالمي خلال نفس العام، فيمثل متوسط نصيب الفرد من اللحوم الحمراء حوالي 16.8% من المتوسط العالمي، ومن اللحوم البيضاء حوالي 32.3%، والأسماك 82.7%، والألبان ومنتجاتها 46.5%.

جدول رقم (2-18): متوسط نصيب الفرد السنوي من استهلاك المنتجات الحيوانية كجم/سنة خلال الفترة 2015-2019

البيان	2015	2017	2019	متوسط نصيب الفرد العالمي
اللحوم الحمراء	18	10.7	7.2	42.7
اللحوم البيضاء	10.7	10	13.7	42.4
إجمالى الألبان	57.1	52.4	51.8	111.5
إجمالى الأسماك	10.9	12	16.8	20.3

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لحركة الإنتاج والتجارة الخارجية والمتاح للاستهلاك من السلع الزراعية، أعداد مختلفة، 2015 -2019.

وبصفة عامة تزايد متوسط نصيب الفرد من اللحوم البيضاء والأسماك خلال عام 2019 مقارنةً بنصيبه خلال عام 2015، فقد تزايد للحوم البيضاء من 10.7كجم إلى 13.7 كجم، وللأسماك من

10.9 كجم إلى 16.8 كجم، بينما تناقص للّحوم الحمراء من 18 كجم إلى 7.2 كجم، وللألبان من 27.1 كجم إلى 51.8 كجم.

8-2 متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية والبروتينات والدهون

يحتاج جسم الإنسان لجميع مصادر الغذاء من كربوهيدرات وبروتينات ودهون لإنتاج الطاقة، ويتناول الجزء التالي دراسة متوسط نصيب الفرد من مكونات الطاقة من مصادرها الغذائية النباتية والحيوانية والسمكية خلال عام 2018 مقارنًة بعام 2017.

1-8-2 متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية

السعرات الحرارية هى الطاقة التى يمد بها الطعام الجسم للقيام بمهامه، وزيادة تلك السعرات عن ما يحتاجه الجسم يعتبر السبب الرئيسى للإصابة بالسمنة.

وتوضح الأشكال البيانية التالية متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية (كالورى/ يوم) من مصادرها النباتية والحيوانية خلال عام 2019 مقارنة بنصيبه خلال عام 2017، ويلاحظ أن المصدر الرئيسي للسعرات الحرارية من المنتجات النباتية القمح بالرغم من تناقص كمية السعرات الحرارية المتحصل عليها من حوالى 1,572 كالورى/ يوم عام 2017 إلى حوالي 1,470 كالورى/يوم 2019.

شكل رقم (2-5): متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية
لبعض محاصيل الحبوب والبقوليات بالكالورى /يوم خلال عامى 2017 و2019

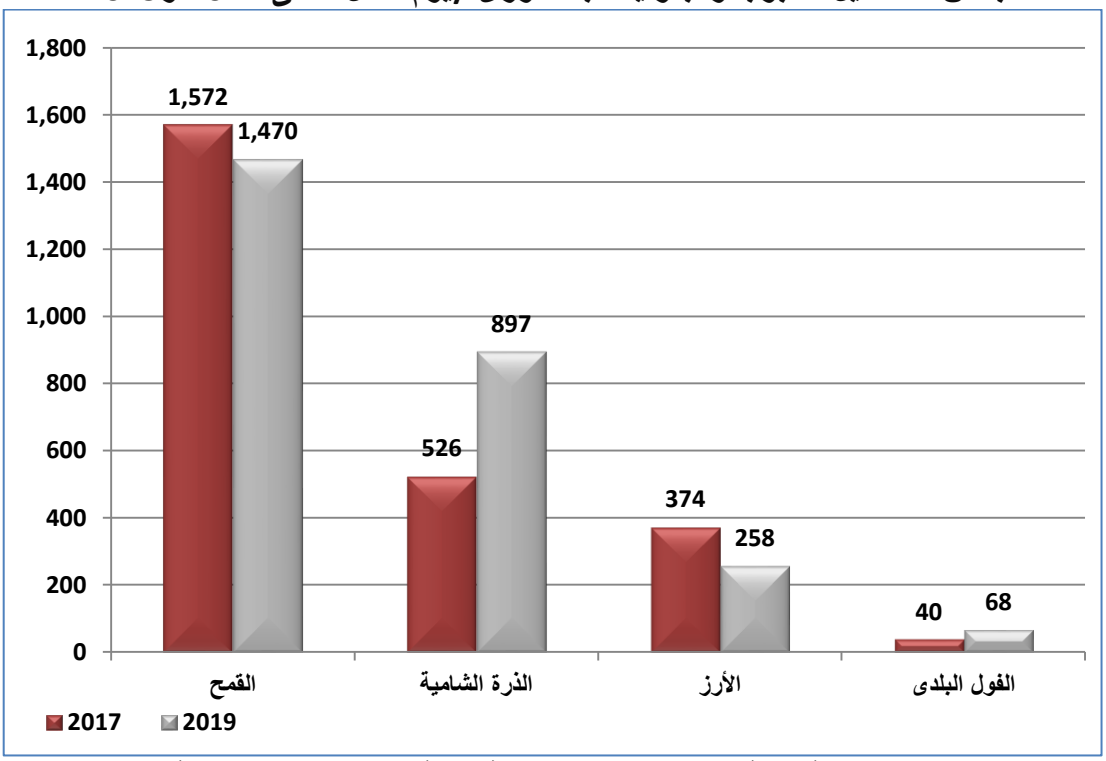

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لحركة الإنتاج والتجارة الخارجية والمتاح للاستهلاك من السلع الزراعية، أعداد مختلفة، 2017 -2019.

وتناقصت السعرات الحرارية المتحصل عليها من الأرز من حوالى 374 كالورى/يوم عام 2017 إلى حوالي 258 كالورى/ يوم عام 2019.

وعلى مستوي المنتجات الحيوانية تزايد السعرات الحرارية المتحصل عليها من الألبان من حوالى 116 كالورى/يوم عام 2017 إلى حوالى 211 كالورى /يوم 2019، ومن 33 إلى 50 كالورى/يوم من الدجاج، ومن 47 إلى 38 كالورى/يوم من الأسماك.

شكل رقم (2-6): متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية لبعض السلع نباتية المصدر بالكالورى/ يوم خلال عامى 2017 و2019

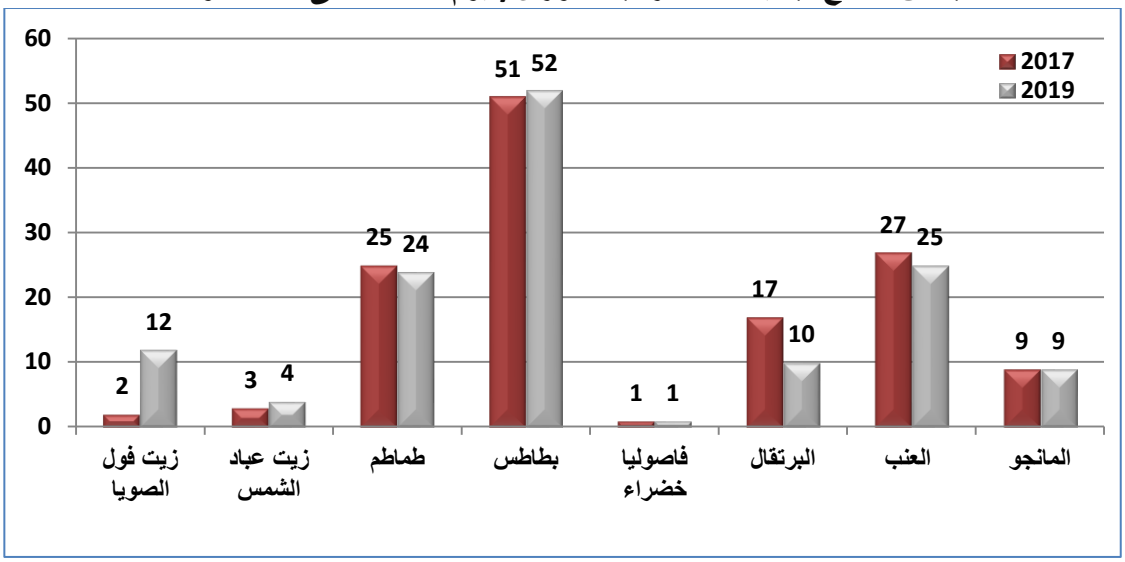

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لحركة الإنتاج والتجارة الخارجية والمتاح للاستهلاك من السلع الزراعية، أعداد مختلفة، 2017 -2019.

شكل رقم (2-7): متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية لبعض السلع حيوانية المصدر بالكالورى/يوم خلال عامى 2017 و2019

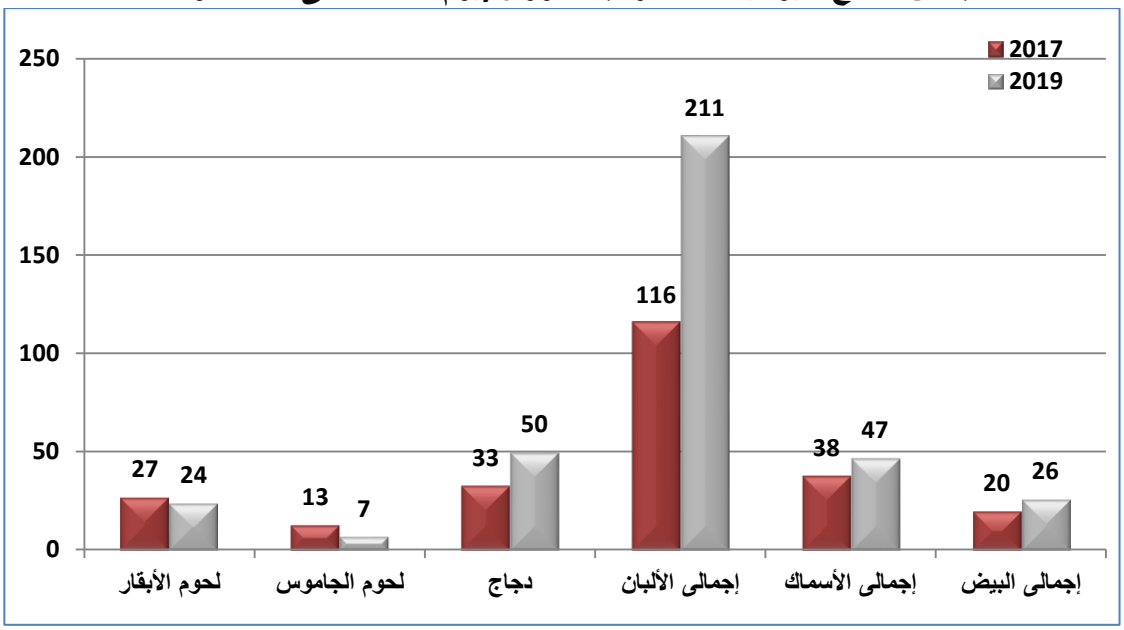

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لحركة الإنتاج والتجارة الخارجية والمتاح للاستهلاك من السلع الزراعية، أعداد مختلفة، 2017 -2019.

2-8-2 متوسط نصيب الفرد من البروتينات

توضح الأشكال البيانية التالية متوسط نصيب الفرد من البروتينات (جم/ يوم) من مصادرها النباتية والحيوانية خلال عام 2019 مقارنة بنصيبه خلال عام 2017، ويلاحظ أن المصدر الرئيسي للبروتينات من المنتجات النباتية كان من القمح بحوالى 49.6 جم/يوم، والأرز بحوالي 5.4 جم/يوم، ومن المنتجات الحيوانية كان من الألبان 27.8 جم/يوم، والدجاج 6.6 جم/يوم، والأسماك 8.6 جم/يوم.

شكل رقم (2-8): متوسط نصيب الفرد من البروتينات
لبعض محاصيل الحبوب والبقوليات جم/يوم خلال عامى 2017 و2019

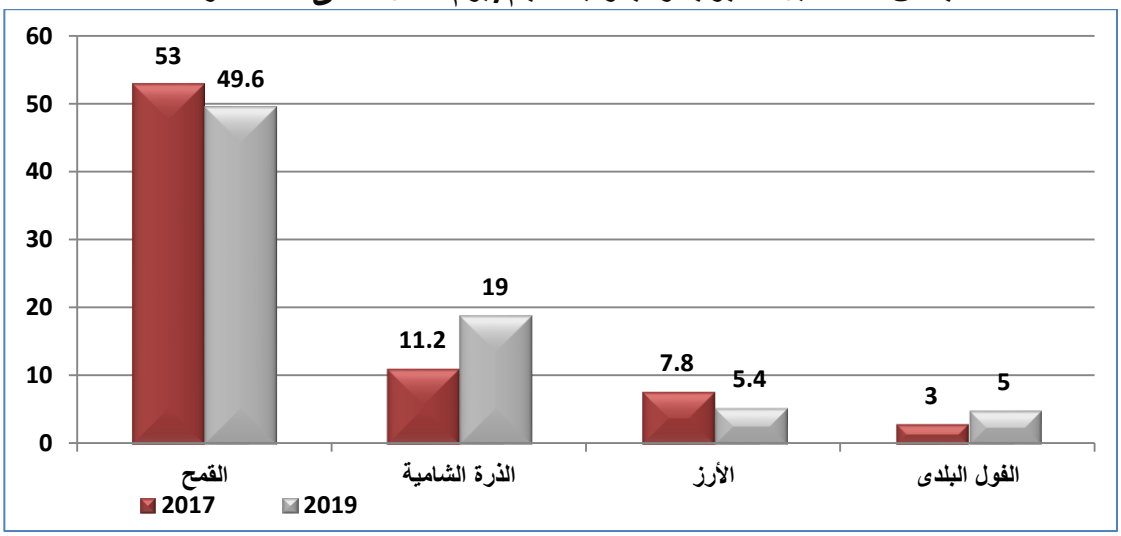

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لحركة الإنتاج والتجارة الخارجية والمتاح للاستهلاك من السلع الزراعية، أعداد مختلفة، 2017 -2019.

شكل رقم (2-9): متوسط نصيب الفرد من البروتينات
لبعض السلع نباتية المصدر جم/يوم خلال عامى 2017، 2019

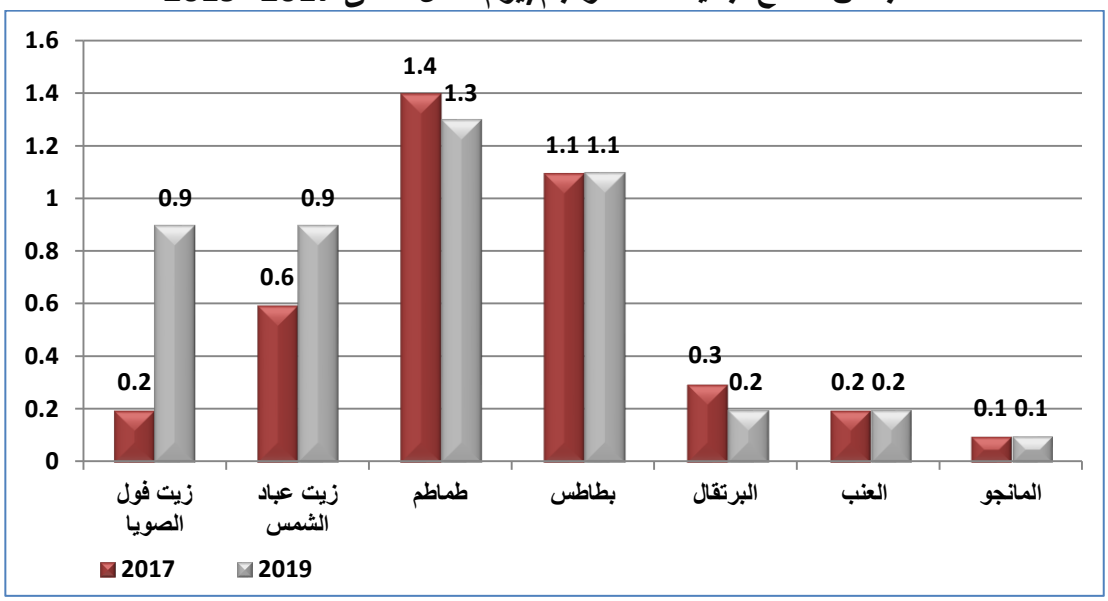

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لحركة الإنتاج والتجارة الخارجية والمتاح للإستهلاك من السلع الزراعية، أعداد مختلفة، 2017 -2019.

شكل رقم (2-10): متوسط نصيب الفرد من البروتينات
لبعض السلع حيوانية المصدر جم/يوم خلال عامي 2017 و2019

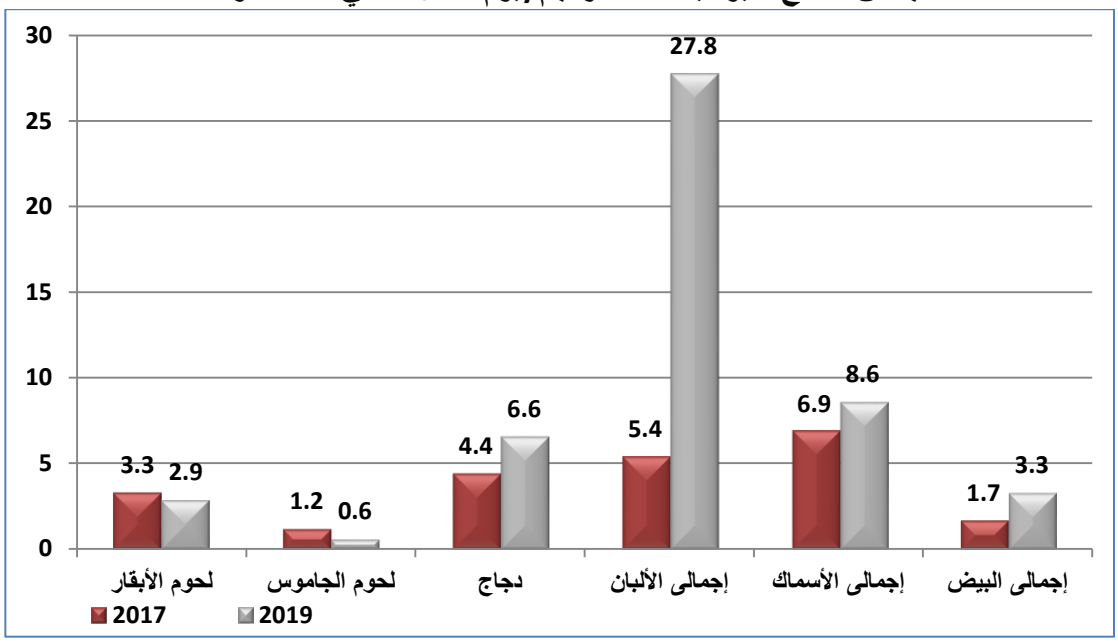

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لحركة الإنتاج والتجارة الخارجية والمتاح للاستهلاك من السلع الزراعية، أعداد مختلفة، 2017 -2019.

3-8-2 متوسط نصيب الفرد من الدهون

توضح الأشكال البيانية التالية متوسط نصيب الفرد من الدهون (جم/ يوم) من مصادرها النباتية والحيوانية خلال عام 2019 مقارنة بنصيبه خلال عام 2017، ويلاحظ أن المصدر الرئيسي للبروتينات من المنتجات النباتية كان من القمح 5.5 جم/يوم، والأرز 0.5 جم/يوم، ومن المنتجات الحيوانية كان من الألبان 11. جم/يوم، والدجاج 2.6 جم/يوم، والأسماك 1.4 جم/يوم.

شكل رقم (2-11): متوسط نصيب الفرد من الدهون
لبعض محاصيل الحبوب والبقوليات جم/يوم خلال عامى 2017، 2019

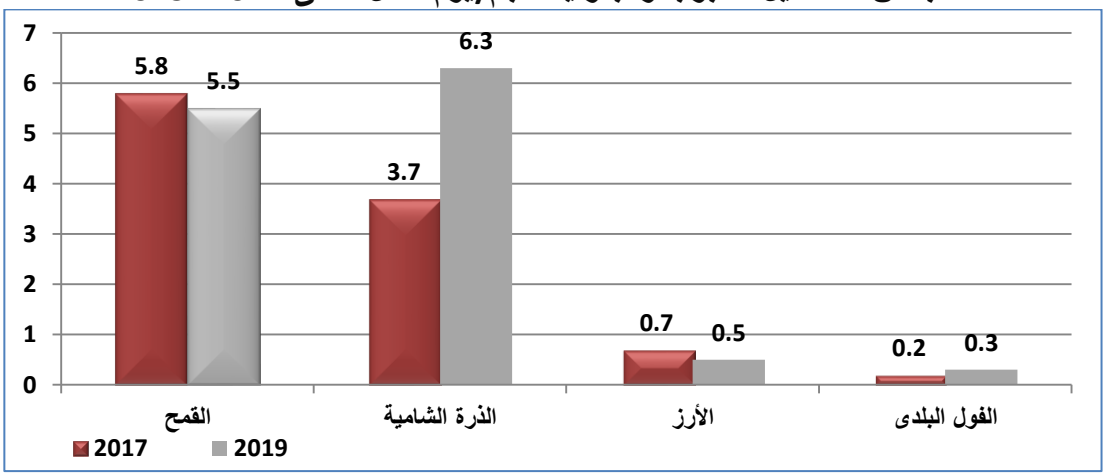

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لحركة الإنتاج والتجارة الخارجية والمتاح للاستهلاك من السلع الزراعية، أعداد مختلفة، 2017 -2019.

شكل رقم (2-12): متوسط نصيب الفرد من الدهون
لبعض السلع نباتية المصدر جم/يوم خلال عامى 2017 و2019

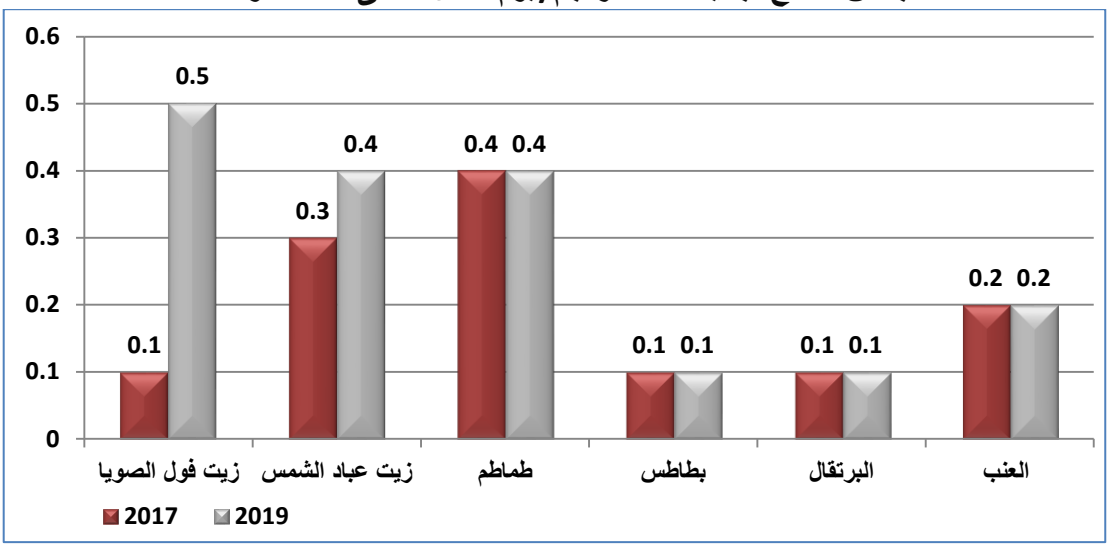

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لحركة الإنتاج والتجارة الخارجية والمتاح للاستهلاك من السلع الزراعية، أعداد مختلفة، 2017 -2019.

شكل رقم (2-13): متوسط نصيب الفرد من الدهون
لبعض السلع حيوانية المصدر جم/يوم خلال عامى 2017 و2019

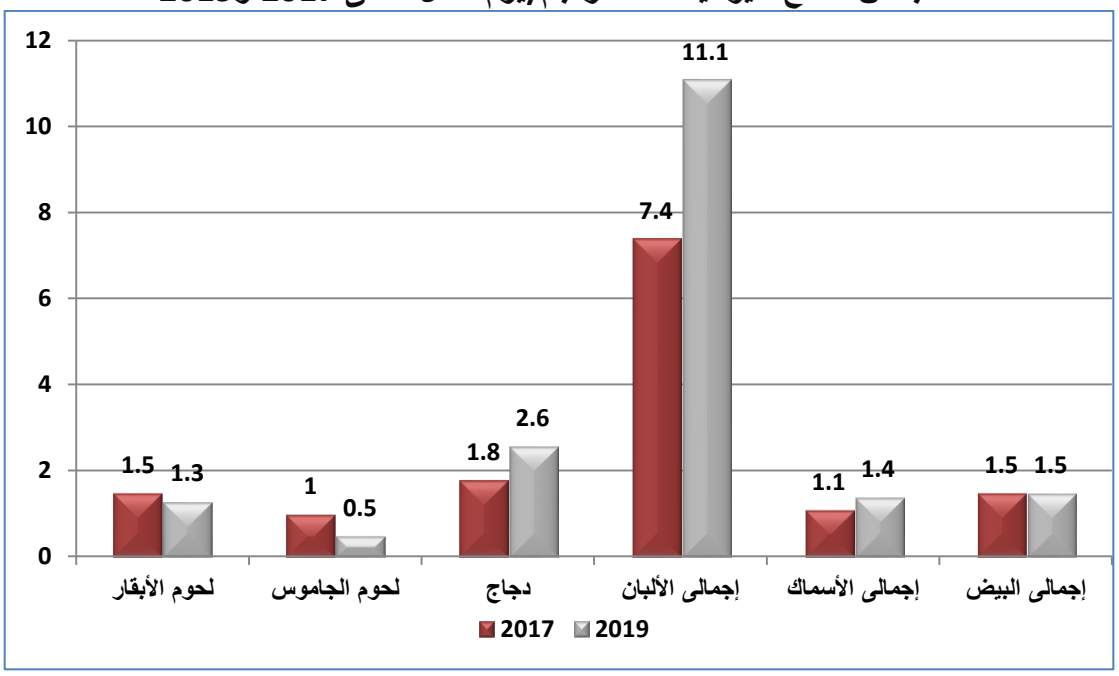

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لحركة الإنتاج والتجارة الخارجية والمتاح للاستهلاك من السلع الزراعية، أعداد مختلفة، 2017 -2019.

9-2 الاحتياجات الاستهلاكية من السعرات الحرارية والبروتينات والدهون

قدرت الاحتياجات الاستهلاكية من السعرات الحرارية والبروتين والدهون خلال عام 2019 بنحو 197.8 مليار كيلو كالوري، 3.5 مليون طن بروتين، 5.9 مليون طن دهون.

ويوفّر الإنتاج المحلى من مختلف السلع الغذائية الرئيسية نحو 55.9% من حجم الاحتياجات الكلية من السعرات الحرارية، ونحو 33% من حجم الاحتياجات الكلية من البروتين، ونحو90.8% من حجم الاحتياجات الكلية من الدهون، كما هو موضح في الجدول التالي.

جدول رقم (2-19): الاحتياجات الاستهلاكية
من السعرات الحرارية والبروتين والدهون عام 2019

البيان	السعرات الحرارية مليار كالورى	البروتينات مليون طن	الدهون مليون طن
الاحتياجات الكلية	197,804.0	3.5	5.9
المتاح للإنتاج	354,069.2	10.6	6.5
العجز	(156,265.2)	(7.10)	(0.6)
نسبة الاكتفاء الذاتي	%55.9	%33	%90.8

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، الميزان الغذائي السلعى، 2020.

الفصل الثالث
تحديات الأمن الغذائي في مصر

تمهيد:

يواجه العالم منذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين عدداً من التحديات المعقدة والمترابطة التي ستترتب عليها آثار وخيمة على جهود تحقيق الأمن الغذائي العالمي، ومن أهم هذه التحديات، ازدياد عدد سكان العالم بوتيرة سريعة والمتوقع أن يصل إلى 9 مليارات نسمة بحلول عام 2050، وأن معظم هذا النمو سيسجل في البلدان النامية، ومن التحديات أيضا، تعرض الموارد الطبيعية إلى ضغوط هائلة جراء الأنشطة البشرية، وحدوث تغيرات مناخية وبيئية ملحوظة، كما أن تأثير العولمة على القطاع الزراعي والأمن الغذائي لا يمكن تجاهله، حيث تنعكس أهم الآثار على التجارة الحرة في المواد الغذائية، والوصول إلى الأسواق والمعلومات، وعلى أسعار المواد الغذائية وتوافر الأراضي لإنتاج الأغذية، كما أن الأهمية الاقتصادية للقطاع الزراعي وما يمكن أن يحققه في البلدان النامية لا تنعكس بشكل مناسب فى عمليات صنع السياسات المحلية الرسمية، وذلك طبقاً لتقديرات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة عام 2018.

وعلى المستوي المحلى تمثل محدودية الموارد الطبيعية للإنتاج الزراعي، والمتمثلة في الأراضي والمياه تحديًا رئيسيًا أمام تحقيق الأمن الغذائي في مصر، وذلك فضلاً عن انخفاض نسبة الاستثمارات الخاصة والعامة في القطاع الزراعي وغيرها من التحديات.

ويتناول هذا الفصل استعراض لبعض التحديات التي تؤثر على الأمن الغذائي في مصر بصفة عامة، مع التركيز على تحدى تفتت الحيازات الزراعية، وتدنى نسب الاكتفاء الذاتي من بعض السلع حيث يتم استعراضهما وعرض بعض المقترحات للتغلب على هذه التحديات.

1-3 محدودية الموارد المائية

تعانى مصر من محدودية وضآلة المعروض من الموارد المائية، فضلًا عن دخولها ضمن دول الفقر المائي بمعدلات تزداد حده سنة بعد أخرى، هذا بالإضافة إلى التحدي الراهن والمتمثل في ملئ سد النهضة، وما يترتب عليه من نقص في حصة مصر المائية خلال فترة المليء. وتؤكد العديد من الدراسات والتقارير المتعلقة بإنشاء سد النهضة على حدوث العديد من الإضرار نستعرض منها ما يلى:

- احتمال وجود انهيارات جزئية أو كلية للخزان لأسباب فنيه أو جيولوجية أو أسباب غير متوقعة مما يشكل خطر على مدينة الخرطوم، وسيؤثر ذلك أيضا على الخزانات بالسودان، وسوف يمتد أثره إلى خزان السد العالي ومصر.
- حدوث توتر في العلاقات بين كل من أثيوبيا والسودان ومصر من جراء تزايد التحكم والسيطرة الإثيوبية على تدفق المياه الطبيعي لنهر النيل من منابعه في الهضبة الإثيوبية إلى مصبه في مصر.
- تلوث مياه النيل نتيجة لعدم ورود الفيضانات التي تعمل على تطهير مجراه، أو جريانه بمعدل أقل يزيد من تعرضه لملوثات عديدة، وقد تصل إلى حد تلويث المياه وحياه الإسماك وغيرها.

وتشير أحدى الدراسات[5] إلى العديد من الأثار السلبية لسد النهضة على مصر وفقاً لثلاث سيناريوهات، يتوقع الأول خفض حصة مصر إلى حوالى 49.95 مليار متر مكعب، والسيناريو الثاني خفض الحصة لحوالي 46.25 مليار متر مكعب، والثالث لحوالي 36.75 مليار متر مكعب ووفقاً لهذه السيناريوهات سوف يكون هناك أثار سلبية تتمثل في خفض المتاح من الموارد المائية من حوالى 80 مليار متر مكعب، إلى 74.42 مليار متر^3 ، أو 70.75 مليار متر^3، أو 61.25 مليار متر ^{3}وفقاً للثلاثة سيناريوهات على الترتيب.

كما يتوقع انخفاض كمية المياه المستخدمة للزراعة من حوالى 61.4 مليار متر^3 إلى حوالى 57.14 مليار متر^3، أو 54.3 مليار متر^3، أو 47 مليار مكعب^3 وفقاً للثلاثة سيناريوهات على الترتيب.

كما أشارت أيضا الدراسة إلى انخفاض المساحة المحصولية بمقدار 645 ألف فدان، أو 1.55 مليون فدان، أو 3.89 مليون فدان وفقاً للثلاثة سيناريوهات على الترتيب. وعليه يتوقع انخفاض قيمة الدخل الزراعي بمقدار 28.3 أو 63.8 أو 160.7 مليار جنيه وفقاً للثلاثة سيناريوهات على الترتيب.

2-3 تفتت الحيازات الزراعية

تعتبر حيازة الأرض الزراعية سواء من حيث المساحة أو عدد القطع التي تتكون منها أمرًا بالغ الأهمية فى التأثير على حجم الإنتاج الزراعي، فنقص مساحة الحيازة عن حد معين يؤدى إلى انخفاض إنتاجيتها، ومن ثم انخفاض مساهمتها في الإنتاج الزراعي مما يؤدى إلى ضعف مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي.

ويعني مصطلح تفتت الحيازات الزراعية، وجود المزارع في وحدات مساحية صغيرة فى حوض أو أكثر داخل القرية ولا يرتبط بعضها ببعض في عمليات الإنتاج الزراعي مما يؤدى لعدم الاستفادة من المميزات الاقتصادية للسعة المزرعية الكبيرة، وبالتالي نقص الإنتاج وارتفاع التكلفة الإنتاجية الزراعية، وانعكاس ذلك على المدى الطويل في اتساع الفجوة الغذائية، وتظهر مشكلة التفتت الحيازي من خلال تناثر حيازة المزارع في أكثر من قطعة سواء بالملك أو الإيجار وصغر مساحة هذه القطع وتباعدها عن بعضها البعض.

وبدراسة توزيع الملكية الزراعية في جمهورية مصر العربية وفقا لأخر تعداد زراعي عام 2010/2009 يتبين أنه يأتي في المرتبة الأولى الحائزين على أقل من فدان والبالغ عددهم 2.14 مليون حائز يمثلون حوالى 48.29% من إجمالي عدد الملاك بالجمهورية ويملكون نحو 9.49%من الرقعة الزراعية بمتوسط 0.43 فدان.

ويأتي في المرتبة الثانية الحائزين على فدان فأقل من 2 فدان حيث بلغ عددهم1.07 مليون حائز يمثلون نحو 24.07% ويملكون حوالى 13.59% من إجمالي الرقعة المملوكة بمتوسط 1.24 فدان. وفى المرتبة الثالثة يأتي الحائزين على من2 إلى 3 أفدنة حيث بلغ عددهم نحو 531.46 ألف حائز يمثلون نحو11.97% من إجمالي الأراضي الزراعية بمتوسط يقدر بحوالي 2.22 فدان.

5-محمد الماحى وأخرون، 2020، التوجية الاقتصادى للموارد المائية في الزراعة المصرية في ضوء أزمة سد النهضة، مجلة العلوم الزراعية، جامعة الاسكندرية، المجلد 65، العدد 2.

ويأتى فى المرتبة الرابعة الحائزين على من 3-4 فدان حيث قدر عددهم بنحو 230.36 ألف حائز بنسبة تقدر بحوالى5.19% من إجمالى عدد الحائزين حيث يملكون 7.57% من الأراضى الزراعية بمتوسط يقدر بحوالي 3.2 فدان.

ويمثل عدد الملاك الذين يحوزون على أقل من أربعة أفدنة حوالى 89.52%من إجمالي عدد الملاك بالجمهورية يملكون حوالى 42.75% من الرقعة الزراعية المملوكة، ولقد ترتب على تفتيت الحيازات الزراعية لحيازات قزميه صغيرة عدم الاستفادة من المميزات الاقتصادية للسعة المنزرعة الكبيرة وصعوبة تطبيق الأساليب العلمية والتكنولوجية الحديثة وصعوبة استخدام الميكنة الزراعية في تلك الحيازات الصغيرة.

يقترح للتغلب على مشكلة التفتت الحيازي:

تفعيل الدور المؤسسي للدولة للتغلب على ظاهرة التفتت الحيازي، والعمل على تجميع الحيازات الصغيرة من خلال الأطراف الفاعلة في عملية إدارة الحيازات الزراعية. هذا وتعتبر الأنماط المقترحة مداخل أولية لتحول الزراعة المصرية من الزراعة في مساحات قزمية إلى الزراعة في مزارع تتميز باقتصاديات السعة (مزايا الحجم الكبير)، ويمكن تطبيق هذه الأنماط مجتمعة أو منفردة في القرية المصرية وذلك حسب الظروف الكائنة :

1. تجميع الحيازات الصغيرة بواسطة الدولة:

- **يتم حصر الحيازات الأقل من 5 أفدنه على مستوى محافظات الجمهورية بحيث يصبح لدينا خريطة كاملة عن الحيازات في كل محافظة ومساحتها والمالكين لها وفق الواقع الفعلى الراهن.**
- **إصدار تشريع يعطى الدولة الحق في تجميع الحيازات المفتتة المتجاورة الأقل من 5 أفدنه، (ويطلق على التشريع قانون تجميع الحيازات المفتتة) يهدف للمحافظة على خصوبة الأراضي الزراعية، وترشيد استهلاك مياه الري، وتوفير الخدمات الزراعية، والاستفادة من وفورات السعة في الإنتاج الزراعي، على أن تقوم الدولة بشراء هذه الحيازات من المالكين بمقابل مادى أو يتم استبدالها بمساحات مضاعفة في الأراضي الجديدة، على أن لا تقل المساحات الجديدة عن 5 أفدنه من ناحية كنوع من الحوافز للمالك، وأيضا حتى لا ننقل ظاهرة التفتت إلى الأراضي الجديدة على أن تساعد الدولة هؤلاء المزارعين في توفير مستلزمات الإنتاج وتسويق المحاصيل وخلافه من الحوافز.**
- **الحيازات التي تم تجميعها تدخل ضمن الصندوق السيادي للدولة تحت إشراف وزارة الزراعة والتي تتولى زراعتها بمساحات كبيرة أو تؤجرها لمستثمرين.**

2. بنك الأراضي الزراعية

يتم إنشاء بنك للأراضي الزراعية- أو يتولى البنك الزراعي المصري " بنك التنمية والائتمان الزراعي سابقًا" تحفيز وتدعيم تجميع الحيازات الصغيرة من خلال الآتي:

قيام البنك بشراء الأراضي من أصحاب الحيازات الصغيرة لحسابه (سواء بمقابل نقدى أو من خلال استبدال الحيازة الصغيرة في الوادي بحيازات أكبر في الأراضي الجديدة والمستصلحة)،

ثم يقوم بتأجيرها في صورة حيازات كبيرة لمستثمرين، وذلك بعد إعدادها وتجهيزها للزراعة بمحصول واحد، كما يقوم بالتعاقد على تسويق المحصول الناتج مع شركات داخلية أو خارجية.
هذا النمط يحقق العديد من الأهداف مثل ترشيد استهلاك الأسمدة وزيادة إنتاجية المحاصيل الاستراتيجية وترشيد استهلاك مياه الري لتوفير كميات من مياه الري لاستصلاح أراض جديدة، فضلًا عن تقديم الخدمات الزراعية وتوفير وتطوير نظم الميكنة الزراعية الملائمة وتوفير التمويل اللازم للعمليات الإنتاجية والتسويقية مع القيام بالعمليات التسويقية المختلفة.

3. إقامة مشروعات تعاونية

يقوم الأفراد ذو الحيازات القزمية بتسليم أراضيهم للجمعية طواعية لاستغلالها مع احتفاظهم بالملكية، وتقوم الجمعية التعاونية من خلال إدارة متخصصة بكافة ما يتصل بزراعة الأرض وتسويق الحاصلات محلياً وخارجياً، ثم يتم توزيع العائد الاقتصادي المتحقق على الأفراد كلًا بحسب مساهمته في المساحة الأرضية، ويصلح هذا النمط للأفراد المالكين لأرض ويعملون في مهن أخرى أو المقيمين خارج القرية أو المؤجرين لأراضيهم أو المالكين لمساحات صغيرة للغاية.

4. إنشاء مجمعات زراعية صناعية

هذه المجمعات الزراعية الصناعية تقوم بإنشائها التعاونيات الزراعية أيضا، على أن يتم تجميع المساحات الزراعية الصغيرة، وتنظيم استغلالها زراعيًا في زراعة المحاصيل التي تتناسب مع المنطقة والتي يمكن تصنيعها، وتقوم البنوك بتمويل الجمعيات التعاونية لإنشاء هذه المجمعات الزراعية الصناعية، ذلك لأن مشكلة التمويل تعتبر من أهم المشاكل والعقبات التي تواجه المنتج الزراعي.

ويؤدى إنشاء المجمعات الزراعية الصناعية إلى تطبيق نظام الزراعة التعاقدية وخفض تكاليف النقل، وتقليل نسبة الفاقد في الحاصلات الزراعية، والاستخدام الأمثل للمياه وتطبيق نظم الري الحديثة المتطورة، حصول المزارعين على أسعار مناسبة لمنتجاتهم، وبالتالي التأمين ضد المخاطر، فضلًا عن تحقيق قيمة مضافة للدولة نتيجة اقتصاديات السعة والتصنيع الزراعي.

5. إنشاء شركات للإنتاج الزراعي

تأتى أهمية إنشاء شركات الإنتاج الزراعي للوصول بالإنتاج الزراعي إلى اقتصاديات الحجم، وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد، وعلى الرغم من إمكانية تطبيق هذا النموذج في الأراضي القديمة والجديدة على السواء، إلا أنه يسهل تطبيق هذا النظام في الأراضي الجديدة المستصلحة عنه في إراضي الوادي والدلتا. وجدير بالذكر الإشارة إلى أن هناك أراضي تدار من خلال شركات الإنتاج الزراعي (الأراضي المخصصة لكبار المستثمرين).

ويتم إنشاء شركات الإنتاج الزراعي عن طريق دمج قطع الأرض التي يملكها صغار ملاك الأراضي الزراعية معًا، ويمارس أصحاب الأراضي في هذه الشركات دورا مزدوجا كمزارعين وكأعضاء مجلس إدارة أو موظفين بالشركة.

بالتالي تصبح الشركة هي صاحبة الأرض، ويحصل أصحاب الملكيات الصغيرة المكونة لتلك الشركة على أسهم وعوائد لتلك الأسهم، على أن يتم توريث تلك الأسهم وبيعها كأسهم مالية فقط وليس كأرض زراعية، ويمكن للشركة أن تقوم بالاستعانة بخبرات مزارعين من خارج الشركة بموجب عقود محددة، ولنجاح شركات الإنتاج الزراعي ينبغي عمل ما يلي :

- تحديد قطعة ارض يتم تقسيمها على العائلات مالكة الأراضي، بحيث تقوم فيها بزراعة منتجات الاكتفاء الذاتي (مثل الخضروات)، تماشيا مع عادة الفلاحين بعدم شراء هذه المنتجات من الأسواق، لكن دون أن تحصل هذه الأراضي على عوائد أسهم.
- توزيع عوائد الإنتاج بين رأس المال والعمل وفقا لإجماع أغلبية مجلس إدارة الشركات المقترح إنشاؤها.
- تقوم الشركة بإجراء تحليل التكلفة / العائد لكل محصول، لتحديد الحجم الأمثل للمزرعة.
- يقترح عمل استبيان للتعرف على آراء المزارعين حول كيفية إدارة تلك الشركات، ومحددات نجاحها وأهم معوقات العمل من وجهة نظرهم، بالإضافة إلى تحديد الطريقة المثلى لآليات الدخول والخروج من الشركة، بما لا يتعارض مع كل من مصالح المزارعين، أو كيان الشركة القائمة.

3-3 أسعار السلع الغذائية ومستلزمات الإنتاج

3-3-1 الرقم القياسي لأسعار المستهلكين لأهم المنتجات الزراعية

بلغ الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين عن شهر مارس 2021 نحو 110.9 بزيادة بلغت حوالى 4.8% عن مارس 2020، ويعزى ذلك بالدرجة الأولى لزيادة الرقم القياسي لأسعار الفواكه والتي تزايدت بحوالي 16.4%، وتزايد أسعار الزيوت والدهون بحوالي 2.9%، والحبوب والخبز بحوالي 2.8%.

ويشير الجدول رقم (3-1) إلى معدلات التضخم في أسعار المستهلكين لأهم السلع الغذائية وذلك خلال مارس 2021 مقارنةً مارس 2020.

جدول رقم (3-1): الرقم القياسي لأسعار المستهلكين لبعض السلع الغذائية

يناير2010=100%

البيان	مارس 2021	نسبة التغير عن مارس 2020
الرقم العام	110.9	%4.8
الطعام والمشروبات	99.5	%1.0
الطعام	99.4	%1.0
الحبوب والخبز	96.3	%2.8
اللحوم والدواجن	101.5	%2.4
الأسماك والمأكولات البحرية	99.2	(%2)
الألبان والجبن الأبيض	102.2	%0.7
الزيوت والدهون	109.1	%2.9
الفاكهة	121.2	%16.4
الخضراوات	84.1	(%9.9)
السكر والأغذية السكرية	94	%0.6

البيان	مارس 2021	نسبة التغير عن مارس 2020
المشروبات	102.6	%0.8

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين، مارس 2021.

كما أرتفع متوسط أسعار أهم السلع الغذائية وقد كان الارتفاع في أسعار كل من الثوم البلدي، واليوسفي، واللحم الأحمر متوسط السن، وصغير السن أكثر حدة حيث بلغت 61.1%، 12.3%، 5.9%، 4.2% على التوالي، يلى تلك السلع الجبن القريش 2.8%، القمح 2.1%، الجوافة 2%، وذلك خلال شهر فبراير 2021 مقارنًة بفبراير 2020. جدول رقم (3-2)

جدول رقم (3-2): تطور سعر البيع بالجنيه للمستهلك لأهم السلع الغذائية

السلعة	فبراير 2021	نسبة التغير عن فبراير 2020
قمح	7.29	%2.1
أرز أبيض	16.75	(%2.8)
عدس	24.94	%0.6
فول جاف بلدي تدميس	30.01	(%10.2)
بصل	6.02	(%28.2)
ثوم بلدي	34.92	%61.1
جوافة	9.31	%2
برتقال بسرة	6.45	(%1.4)
يوسفي	6.13	%12.3
لحم بقرى جاموسي متوسط السن	133.29	%5.9
لحم جاموسي صغير السن	143.51	%4.2
بيض	1.60	(%3)
سمك بلطى	30.91	(%3.6)
سمك بورى	65.07	(%6)
لبن طازج	14.76	%1.7
جبن قريش	27.77	%2.8

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية لمتوسط أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية، مارس 2021.

2-3-3 الرقم القياسي لأسعار المنتجين لأهم مستلزمات الإنتاج الزراعي

ارتفعت الأرقام القياسية لأسعار المنتجين لأهم مستلزمات الإنتاج الزراعي، وكان أكبر ارتفاع في أسعار الأعلاف حيث بلغ معدل الزيادة حوالى 25.3% خلال عام 2021 (يناير 2021) مقارنةً بعام 2020 (يناير 2020)، يليها الزيادة في أسعار الأسمدة الأزوتية حيث قدرت بنحو 5.4%.

بينما سجلت كل من الأسمدة الفوسفاتية والبوتاسية تراجع طفيف في أسعارهما بلغ نحو 1.6%، 1.1% على الترتيب خلال عام 2021 (يناير 2021) مقارنةً بعام 2020 (يناير 2020)، وبلغ التناقص في أسعار الأمونيا حوالى 10.4% جدول (3-3)

جدول رقم (3-3): الرقم القياسي لأسعار المنتجين لأهم مستلزمات الإنتاج الزراعي
يناير 2016=100%

البيان	يناير 2020	يناير 2021	نسبة التغير عن يناير 2020
الاعلاف	93.5	117.2	%25.3
الاسمدة الازوتية	165.7	174.7	%5.4
الاسمدة الفوسفاتية	173.4	170.7	(%1.6)
الاسمدة البوتاسية	175.8	173.9	(%1.1)
الامونيا	124.6	111.7	(%10.4)
المبيدات الزراعية	228.3	228.3	0
وقود سائل (بنزين وكيروسين وسولار)	315.5	311.3	(%1.3)

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة الأرقام القياسية لأسعار المنتجين، فبراير 2021.

شكل رقم (3-1): الرقم القياسي لأسعار المنتجين لأهم مستلزمات الإنتاج الزراعي
خلال يناير 2021 مقارنة عن يناير 2020

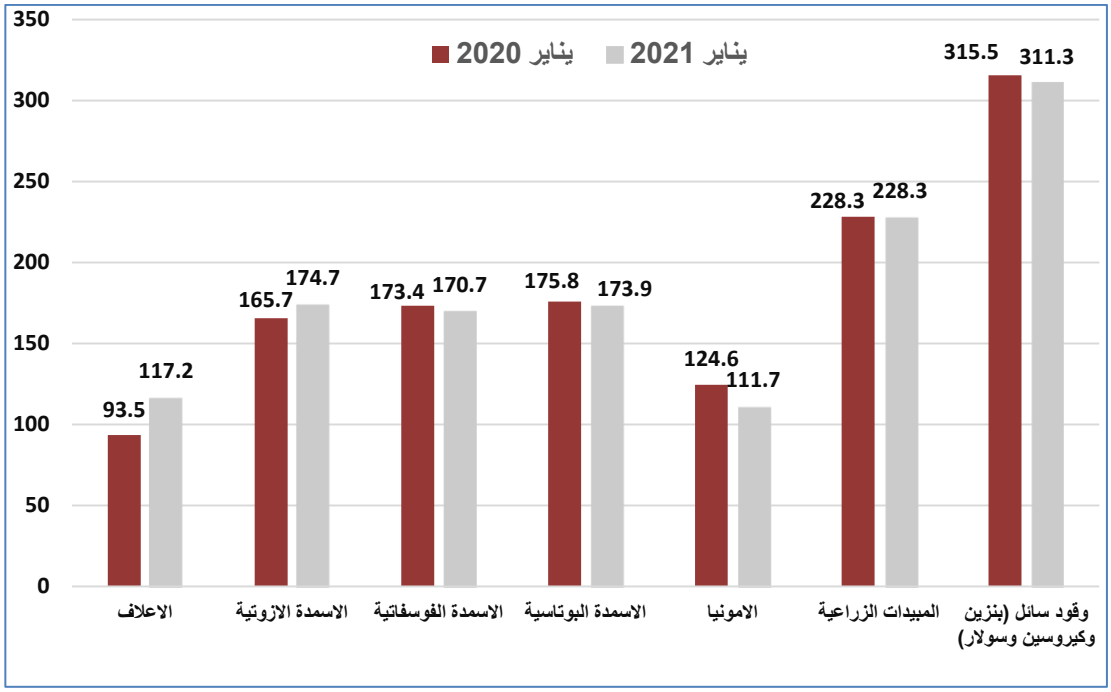

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة الأرقام القياسية لأسعار المنتجين، فبراير 2021.

3-3-3 الرقم القياسي لأسعار المنتجين لأهم المنتجات الزراعية

بلغ الرقم القياسي العام لأسعار المنتجين عن شهر يناير 2021 نحو 201.5 بانخفاض طفيف بلغ نحو 0.8% عن يناير 2020، ويعزى ذلك بالدرجة الأولى لتناقص الرقم القياسي للزيوت والدهون والتي تناقصت بشكل ملحوظ بحوالي 37.6%، والأرز بحوالي 29.8%. والخضروات بحوالي 28.6%، ويشير الجدول رقم (3-4) إلى معدلات التضخم في أسعار المنتجين لأهم المنتجات الزراعية وذلك خلال يناير 2021 مقارنةً يناير 2020.

جدول رقم (3- 4): الأرقام القياسية لأسعار المنتجين لأهم المنتجات الزراعية
يناير2016= 100%

البيان	يناير 2020	يناير 2021	نسبة التغير عن يناير 2020
الرقم العام	203.1	201.5	(%0.8)
الزراعة وصيد الاسماك	162.4	164.9	%1.5
الحبوب والبقوليات والبذور الزيتية	179.8	179.4	(%0.2)
الأرز	255.3	179.1	(%29.8)

البيان	يناير 2020	يناير 2021	نسبة التغير عن يناير 2020
الخضراوات	165.9	118.4	(%28.6)
الفواكه	147.8	179.5	%21.4
الألبان	167.5	173.5	%3.6
الدواجن والبيض	165.8	149.5	(%9.8)
الحيوانات الاخرى	175.8	163.7	(%6.9)
العسل والشمع	189.9	191.5	%0.8
الاسماك	207.9	195.9	(%5.8)
الزيوت والدهون	218.3	136.3	(%37.6)
محاصيل سكرية	125.0	125.0	%0.0

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة الأرقام القياسية لأسعار المنتجين، فبراير 2021.

شكل رقم (3-2): الرقم القياسي لأسعار المنتجين لأهم المنتجات الزراعية خلال يناير 2021 مقارنة عن يناير 2020

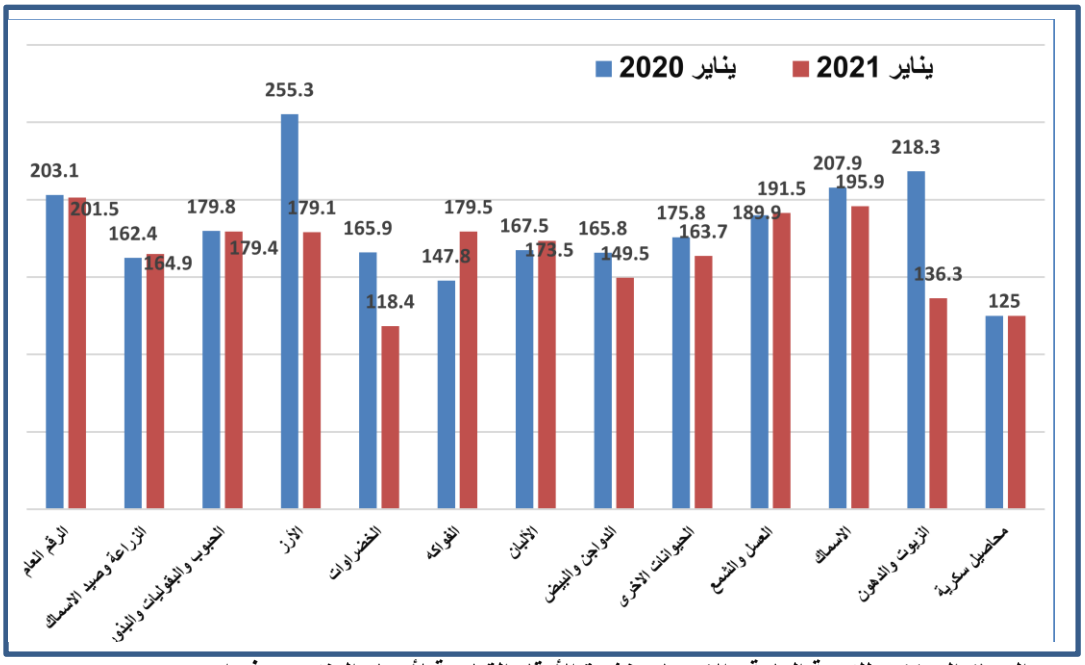

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة الأرقام القياسية لأسعار المنتجين، فبراير 2021.

4-3 نسب الاكتفاء الذاتي للسلع الغذائية الاستراتيجية

تعد قضية زيادة نسب الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية المختلفة هدف رئيسي للدولة، ويحتاج تحقيق هذا الهدف تضافر جهود الجميع، وفى مقدمة ذلك إعطاء القطاع الزراعي الأهمية ضمن جدول أولويات الحكومة بزيادة نسبة الاستثمارات الموجهة له، حيث تعتبر تلك النسبة منخفضة بكل المقاييس خاصة في مجال الإنفاق على البحث العلمي.

ويوضح الواقع الفعلي أن مصر استطاعت تحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من السلع الغذائية بلغ حوالي 117% للفواكه، 107% للخضروات، 100% للبيض، 96.4% في اللحوم البيضاء، وحوالي 76.2% في الأرز، 99.2% في الألبان ومنتجاتها، 79.6% في الأسماك، 99.9% في السكر، وحوالي 55% في اللحوم الحمراء خلال عام 2019.

هناك بعض السلع تسعي الدولة جاهدة لتحسين نسب الاكتفاء الذاتي منها، وهى كل من القمح بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي منه حوالي 40.3%، والذرة الشامية حوالي 51.1%، والفول البلدي حوالي 10.5%، والعدس حوالي 0.1%، والزيوت النباتية حوالي 22.2% خلال نفس العام. كما يتضح من الانفوجراف التالي.

ويُعزى تدنى نسب الاكتفاء الذاتي من بعض السلع ذلك للعديد من الأسباب والتي من أهمها، الزيادة السكانية الهائلة والتي تزايد من الطلب على السلع الغذائية بمعدلات أعلى من معدلات نمو هذه السلع. محدودية الموارد المائية تحول دون التوسع الأفقي وإضافة مساحات من الأراضي الجديدة، فضلاً عن التفتيت الحيازي والتي يترتب عليها عدم القدرة على تعميم نُظم الميكنة الحديثة والتسويق الاقتصادي للمحاصيل للاستفادة من وفورات الإنتاج الكبير والتجميع الأمثل للحاصلات، والتعديات المستمرة على الأراضي الزراعية، وتدهور التربة الزراعية والناجم عن تلوثها سواء لتدهور نوعية المياه بسبب الصرف الصحي والصناعي والزراعي على المجاري المائية، والإفراط في استخدام الأسمدة والمبيدات.

ومما لاشك فيه أن من أهم الشروط لتحقيق الأمن الغذائي هي قدرة الدولة على توفير احتياجاتها من السلع الغذائية من خلال الإنتاج المحلى بشكل رئيسي، ثم توفير ما يتبقى من ذلك من خلال الاستيراد، وهنا يلاحظ تداخل وتقاطع مفهوم الاكتفاء الذاتي مع مفهوم الأمن الغذائي، حيث يؤدى ارتفاع نسب الاكتفاء الذاتي من مختلف السلع إلى زيادة درجة تحقيق الأمن الغذائي ولكن المفهومين غير متطابقين.

3-4-1 سبل تحسين الاكتفاء الذاتي للمحاصيل الاستراتيجية

سبل تحسين نسب الاكتفاء الذاتي من القمح

تحديد سعر ضمان مجزى لإردب القمح: للتغلب على مشكلة السعر لابد من تحديد سعر ضمان مجزى لإردب القمح، والإعلان عنه قبل الزراعة للموسم الجديد وليس أثناء الحصاد لتحفيز المزارع علي زراعة القمح قبل الموسم بالاعتماد على التقيّد بالمادة 29 من الدستور6 وشراء الأقماح بهامش ربح بدلًا من اعتماد السعر العالمي كمعيار.

الزراعة التعاقدية: الزراعة التعاقدية للقمح مثل بنجر السكر ليضمن المزارع تسويق محصوله، حيث تهدف منظومة الزراعة التعاقدية بصفة عامة مساعدة وحماية المزارعين من مخاطر التقلبات في أحوال أسواق المنتجات الزراعية وضمان حصولهم على عائد مجزى نظير زراعتهم. حيث يتم توقيع عقود بين المزارع وجهة الشراء يحدد فيها السعر والكمية المقرر بيعها، كما أن تطبيق منظومة الزراعات التعاقدية يحقق التنمية الزراعية المستدامة التي تنص عليها رؤية مصر 2030.

مادة 29

الزراعة مقوم أساسى للاقتصاد الوطني. وتلتزم الدولة بحماية الرقعة الزراعية وزيادتها، وتجريم الاعتداء عليها، كما تلتزم بتنمية الريف ورفع مستوي معيشة سكانه وحمايتهم من المخاطر البيئية، وتعمل علي تنمية الإنتاج الزراعى والحيوانى، وتشجيع الصناعات التي تقوم عليهما.

وتلتزم الدولة بتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعى والحيوانى، وشراء المحاصيل الزراعية الأساسية بسعر مناسب يحقق هامش ربح للفلاح، وذلك بالاتفاق مع الاتحادات والنقابات والجمعيات الزراعية، كما تلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الأراضى المستصلحة لصغار الفلاحين وشباب الخريجين، وحماية الفلاح والعامل الزراعى من الاستغلال، وذلك كله علي النحو الذي ينظمه القانون

تقليل الفاقد من القمح: تقليل الفاقد من القمح سواء أثناء الحصاد أو في المخابز (بلغت كمية الفاقد 1.9 مليون طن عام 2018) من خلال توعية المزارعين والمواطنين عن طريق الإرشاد الزراعي والإعلام.

التوسع الرأسي لزيادة الإنتاجية: التوسع في استنباط أصناف جديدة من القمح أكثر مقاومة للظروف الجوية وأعلى إنتاجية (ويتطلب ذلك الاهتمام بمراكز البحوث الزراعية وتحفيزها لسرعة استنباط وتوفير هذه الأصناف)، وتغيير طرق الزراعة لطرق أفضل في الإنتاجية كالزراعة علي مصاطب والري بالتنقيط وتحسين جودة الأراضي.

زيادة المساحات المنزرعة: يمكن زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح من خلال خفض المساحة المنزرعة بالبرسيم المستديم لزراعتها قمح في مقابل تعويض الحيوانات بالأعلاف غير التقليدية. يذكر أن المياه المستخدمة لري فدان برسيم تكفى لري ثلاثة أفدنة من القمح تقريباً ونحن في أشد الحاجة إلى كل نقطة مياه.

التوسع في إدخال زراعة القمح في الأراضي الجديدة.

مقاومة الحشائش: من خلال اختيار تقاوي قمح خالية من بذور حشيشة الزمير، وعدم التسميد بسماد بلدي، يحمل روث مواشٍي تغذت على هذه الحشيشة. فضلًا عن المكافحة اليدوية فور ظهور هذه الحشيشة، التي تظهر غالبا أعلى من نباتات القمح.

سبل تحسين نسب الاكتفاء الذاتي من الذرة الشامية

يستخدم محصول الذرة الشامية على نطاق واسع في الريف المصري حيث يدخل فى صناعة الخبز (الذرة البيضاء) بنسبة 20٪، ويشكل حجر الزاوية الأساسي في إنتاج اللحوم الحمراء والدواجن(الذرة الصفراء)، ويساهم في صناعة الأعلاف بنسب تصل إلي 70%، كما يعتمد عليه في بعض صناعة الزيوت، فضلًا عن أنه يمتاز بقلة استهلاكه للمياه، ومنخفض التكاليف، وتصلح زراعته في معظم الأراضي الزراعية بمصر، وهو المنافس القوي لزراعة الأرز، المتهم الأول وسط المحاصيل الصيفية باستهلاك المياه، لذا فإن زراعة الذرة بكميات كبيرة تحل معظم المشاكل الغذائية التي تعاني منها مصر، ويحتاج لتحسين نسب الاكتفاء منه ما يلي:

الزراعات التعاقدية: التوسع في تطبيق أسلوب الزراعة التعاقدية شريطة أن يكون التعاقد أطرافه المزارع، واتحاد منتجي الدواجن، واتحاد منتجي الذرة، والحكومة كطرف ثالث مهم، للتنسيق في وضع الأسعار الاسترشادية، مما يسمح بالتوسع في إنتاج الذرة وتشجيع المزارعين على زراعتها.

تقاوى عالية الجودة وزيادة مساحته المزروعة: توفير تقاوي الذرة عالية الجودة بكميات مناسبه وأسعار معقوله، مع زيادة المساحات المزروعة منه، وتخصيص مساحات مناسبة من الأراضي المستصلحة الجديدة للتوسع في زراعته.

المتابعة الدورية لإعطاء جميع الإرشادات والتوصيات عن طرق الزراعة الصيفية والممارسات الجيدة حول طرق الري والتسميد لزياد الإنتاج.

مجففات الذرة: توفير مجففات الذرة للتغلب علي مشكلة التخزين، حيث يجب توفير مجفف لكل مساحة من الأرض المنزرعة بالذرة طبقا لقدرة وكفاءة المجفف.

حماية الإنتاج المحلى: تقنين وضع استيراد الذرة وفرض رسوم علي الذرة المستوردة لحماية الإنتاج المحلي.

سبل تحسين نسب الاكتفاء الذاتي من الفول البلدي

الزراعة التعاقدية: تطبيق مبدأ الزراعة التعاقدية والذى يساعد على زيادة مساحته، وتربية وإكثار ونشر استخدام الأصناف المتطورة عالية الإنتاج مبكرة النضج.

زيادة المساحات المنزرعة: التوسع في زراعته بمنطقة شرق الدلتا (الممتدة من بور سعيد حتى الإسماعيلية)، وزيادة مساحته بمنطقة غرب بنى سويف وغرب المنيا، ومنطقة يوسف الصديق بالفيوم ووادي الأسيوطي بأسيوط، ومن الحلول المقترحة أيضا للتغلب على المشاكل المحددة لزيادة المساحة والإنتاج، زراعة الفول محملا على محاصيل أخرى مثل القصب الغرس الخريفي في الوجه القبلي، والطماطم والبنجر في الوجه البحري.

تحديد سعر ضمان للفول البلدي: أهمية تحديد سعر ضمان للفول البلدي لحماية المزارع المصري من تذبذب الأسعار.

مقاومة الأمراض الفيروسية: أن المشاكل التي تواجه التوسع في زراعة الفول هي تعرض المحصول للأمراض الفيروسية والتي تنقل عن طريق حشرة المن، فضلًا عن انتشار الهالوك في الأراضي المنزرعة بالفول البلدي وعدم الالتزام بتطبيق حزم التوصيات الفنية الخاصة بالمحصول، مما يتطلب استمرار استنباط العديد من أصناف الفول البلدي عالية الإنتاج والمقاومة للأمراض والآفات المتحملة فضلًا عن استنباط أصناف ذات احتياجات مائية قليلة وتلائم الزراعة في الأراضي الجديدة.

تحسين نسب الاكتفاء الذاتي من العدس

الزراعة التعاقدية: تطبيق مبدأ الزراعة التعاقدية مع مزارعي العدس، والذي يساعد على زيادة مساحته، وتشجيع المزارعين على زراعته، وتقوم الدولة بحل مشكلة تسويقه من خلال شراء المحصول والقيام بتسويقه كما يتم مع القمح.

زيادة المساحات المزروعة لتحسين نسب الاكتفاء الذاتي: زيادة المساحة المنزرعة من العدس بدون استقطاع مساحات من المحاصيل الشتوية الأخرى، وذلك من خلال التوسع في زراعته تحت أشجار الفاكهة (حديثة النمو) خاصة في الأراضي الجديدة بالنوبارية، وبالتالي فإن تطبيق تكنولوجيا زراعة العدس بين أشجار الفاكهة (حديثة النمو) ممكن وميسر ويمكن التوسع فيه.

زراعة العدس (أصناف مبكرة) قبل القطن في دورة القطن.

التوسع في زراعة العدس في شمال سيناء سواء تحت ظروف الأمطار أو الري (في سهل الطينة). وسهل الطينة منطقة واعدة بها مساحات كبيرة والري فيها بالراحة، ورغم وجود نسبة من الملوحة بالتربة والمياه بها إلا أنه أمكن ببعض المعاملات (هيوميك أسيد) حماية العدس ونجاح زراعته في هذه المنطقة، بالإضافة إلى عدم وجود منافسة مع محاصيل أخرى بهذه المنطقة.

انتتاج وتوزيع التقاوي: بواسطة الإدارة المركزية لإنتاج التقاوي، مع عقد شراكات مع شركات التقاوي الخاصة وتشجيعها وتحفيزها للمشاركة في إنتاج وتوزيع تقاوى العدس.

استبدال نظام الري الحالي: نظام الري بالغمر الحالي غير مناسب لمحصول العدس، ويسبب مشاكل فسيولوجية للنبات (اختناق النباتات) ومشاكل مرضية (أمراض أعفان الجذور)، وعليه لابد من استبدال نظام الري الحالي بنظم الري الحديثة مثل الري بالرش، الري بالنظام النقالي، مع التأكد من صلاحية الصرف الزراعي، وعدم الإسراف في استخدام المبيدات لمقاومة الحشائش.

السياسات التسويقية والسعرية: ضبط وتقنين استيراد العدس (خاصة البذور الكاملة) من الخارج من حيث الكمية وتوقيت الاستيراد وغيرها من السياسات، ومنع تصدير العدس للخارج.

استيراد مبيد جيسا جارد أو إيجاد بديل له: حيث أن جيسا جارد، مبيد حشائش آمن ومتخصص للعدس يقضى على الحشائش العريضة، أوقفت الشركة المستوردة استيراده منذ سنوات، ولا يوجد في الأسوق المصرية الآن مبيد متخصص للعدس يمكن استخدامه لمكافحة الحشائش، مما أدى إلى زيادة العمالة اليدوية لنقاوة الحشائش، ومع ارتفاع أجور العمال (خاصة في الأراضي الجديدة) زادت تكاليف إنتاج العدس، وبالتالي على وزارة الزراعة أن تقوم باستيراده وبيعه للمزارعين. كما يمكن إجراء دراسات بالمعامل المركزية لوزارة الزراعة المعنية بهذا المجال لإيجاد مبيد حشائش متخصص للعدس ليكون بديلاً لمبيد جيسا جارد.

نشر التوصيات الفنية للمزارعين: هناك فجوة كبيرة بين القدرة الإنتاجية لأصناف العدس الجديدة مع تطبيق حزمة التوصيات الفنية وبين إنتاجية العدس بحقول المزارعين، ولتقليل هذه الفجوة ينبغي تعريف المزارعين بالأصناف المسجلة عالية الإنتاجية ونشر زراعتها، عن طريق التوسع في الحقول الإرشادية والبرامج الإرشادية المختلفة لنشر التوصيات الفنية بين المزارعين.

تحسين نسب الاكتفاء الذاتي من الزيوت النباتية

الزراعة التعاقدية: يمكن رفع نسب الاكتفاء الذاتي من الزيوت النباتية عن طريق إيجاد سياسة سعرية واضحة لمحاصيل البذور الزيتية مثل عباد الشمس وفول الصويا من خلال أسلوب الزراعة التعاقدية.

التوسع في المساحات المحصولية: التوسع في زراعة المحاصيل الزيتية (فول الصويا – عباد الشمس – الفول السوداني ...) وكذلك بعض النباتات الزيتية التي يمكن زراعتها في المناطق الجديدة لتقليل الفجوة الغذائية من الزيوت، مثل نبات الكانولا، وهو من المحاصيل الزيتية الشتوية التي بدأت زراعتها في مصر عام 1995 ونجحت زراعته في الأراضي الجديدة خاصة العالية الملوحة منها والجافة، ويعتبر من محاصيل الزيوت الرئيسية في أوروبا ويستخدم في التغذية وصناعة الخبز، وتتراوح نسبة الزيت فيه بين 45%، 50%.

حوافز للمزارعين: علاج نظم تسويق المحاصيل الزيتية، والعمل علي زيادة العائد الاقتصادي منها، مع توفير الدعم الإرشادي وتوفير التقاوي والمبيدات التي تعالج الأمراض وتقضي علي الحشرات.

التوسع في زراعة القطن: زيادة المساحات المزروعة قطن عن طريق زيادة كلاً من المساحة والإنتاجية وبخاصة في الأراضي الجديدة، مما يساهم في زيادة إنتاج زيت بذرة القطن، وبالتالي المساهمة في زيادة إنتاج الزيوت النباتية.

هذا فضلًا عن وضع استراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي منه عن طريق مجموعة من الخطوات:

- **دعم الفلاح المصري واهتمام الدولة بقطاع الزراعة وزيادة المخصصات للبحوث والتطوير في هذا القطاع مع إتاحة الفرصة للشباب بشكل أكبر للدخول بمشروعات صغيرة ومتوسطة في قطاع الزراعة.**
- **خلق الوعى الاستهلاكي بين السكان، والعمل على معالجة ظاهرة الإسراف في الغذاء.**
- **العمل على مواجهة الزيادة السكانية.**
- **إقامة المشاريع المشتركة بين القطاع العام والخاص لتحقيق الأمن الغذائي.**
- **السعي لتحقيق الزراعة التعاقدية واستهداف زيادة الإنتاج من المحاصيل الاستراتيجية.**

3- 5 الأسعار العادلة للمحاصيل الزراعية:

يُعاني المنتجين الزراعيين في مصر من عدم حصولهم على أسعار عادلة كثمن لمحاصيلهم الزراعية، بسبب عدم وجود آلية لتسويق هذه المحاصيل وكذلك ووجود العديد من الوسطاء الذي يتعدى دورهم في بعض الأحيان ليكونوا محتكرين لبعض المحاصيل الأساسية. لذلك قررت الحكومة إنشاء البوصة المصرية السلعية، وفقاً لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 182 لسنة 2020 يكون غرضها إنشاء سوق منظم لتداول بعض السلع الحاضرة القابلة للتخزين. والسوق المصرية السعرية هي سوق منظمة لتداول بعض السلع الأساسية الحاضرة القابلة للتخزين كما إنها وهي نظام أساسي تمارس من خلاله التجارة بشكل أسرع وأقل تكلفة، وهي تعد نظام عالمي معتمد للبيع والشراء وبالتالي ستقوم البورصة السلعية بتنظيم السوق ومنع الممارسات الاحتكارية وزيادة فرص تصدير المحاصيل والسلع المصرية، حيث سيتم توفير قاعدة بيانات ومواصفات ومخازن معتمدة وموثقة للسلع المتداولة، مما يساعد في تخفيض التكاليف نتيجة تقليل حلقات التداول والوسطاء وكذلك تقليل التالف من السلع المتداولة. وستبدأ البورصة المصرية السلعية بسلعة القمح كمرحلة أولى لضمان توفير القمح وتأمين احتياجات البلاد من هذه السلعة الاستراتيجية، ومن المتوقع أن تكون البورصة السلعية مشجعة للمزارعين لزيادة توريد هذا المحصول الاستراتيجي نتيجة وجود شفافية في الأسعار سواء للمنتجين أو الموردين أو التجار. وأيضا ستكون بورصة مصر السلعية أحد المنصات الإليكترونية لتداول القمح من الدول المصدرة له مثل روسيا وأكرانيا والولايات المتحدة وكندا وأستراليا وفرنسا وغيرها، وذلك لضمان الحصول على القمح بجودة عالية وأسعار مناسبة.

الفصل الرابع
الصناعات الغذائية في الاقتصاد المصري سياسات وآليات التطوير

تمهيد:

تعتبر الصناعات التحويلية من أهم الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية التي ترتكز عليها اقتصاديات المجتمعات الحديثة، فهي محرك عملية التقدم والتنمية الاقتصادية لما لها من دور في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية للسكان.

وتحتل الصناعات الغذائية أهمية كبري في الصناعات التحويلية خاصةً بالدول النامية وذلك من أجل توسيع وتنويع القاعدة الصناعية التنموية بهذه الدول وتلبية الاحتياجات المتزايدة من المنتجات الغذائية لهذه الدول، ومن هنا يأتي دور الصناعات الغذائية كأحد أهم الأليات التي يمكن من خلالها تدعيم الأمن الغذائي وتوفير الاحتياجات الغذائية للشعوب[7].

وانطلاقاً من هذه العلاقة بين الأمن الغذائي والصناعات الغذائية، يتبين مدى أهمية تطوير وتحديث الصناعات وزيادة حجم الاستثمارات الموجه لقطاعات هذه الصناعات، وذلك سعياً لتدعيم هذه الصناعات بشكل مباشر، الأمر الذى يؤدى بدوره إلى زيادة فرص الاقتصادات المختلفة في تحقيق الاكتفاء الذاتي من أهم السلع والمستلزمات الغذائية، كما يدعم أيضاً فرص زيادة تنافسية هذه القطاعات الصناعية في حال توجهها للتصدير لأسواق أخري، مما يزيد بشكل أو باخر من فرص تحقيق الأمن الغذائي الذى يعد هدفاً محورياً تسعى لتحقيقه مختلف دول العالم.

وتأتى ضرورة الاهتمام بهذه الصناعات في الدول العربية في ضوء تقديرات الأمن الغذائي والتي أشارت إلى التوجه المتزايد للمنطقة العربية[8] للاعتماد على الخارج، حيث تستورد دول المنطقة العربية أكثر من نصف منتجاتها الغذائية ولاتزال الحبوب والسلع الغذائية الرئيسة من أهم مجموعات الصناعات الغذائية التي تستوردها هذه الدول، الأمر الذى يشير بشكل أو بأخر إلى ضعف قطاع الصناعات الغذائية في العديد من دول المنطقة، وهذا يهدد بدوره محاولات دول المنطقة في تحقيق أهداف الأمن الغذائي والقضاء على الجوع والفقر وخاصة في ظل تحديات أخري تواجهها المنطقة ومن أهمها التوترات السياسية والصراعات والخلافات والتأثيرات السلبية الناجمة عن التغيرات المناخية وما سينجم عنها من تأثيرات سلبية على القطاع الزراعي والإنتاج المحلى للعديد من المحاصيل والسلع الغذائية الرئيسة. وسوف يستعرض هذا الفصل أهمية الصناعات التحويلية بالاقتصاد المصري بصفة عامة، ومكانة الصناعات الغذائية في هذا القطاع، والملامح الرئيسة لتجارة مصر الخارجية من الصناعات الغذائية والإمكانيات التنافسية لهذا القطاع وتحدياته والفرص المتاحة، مع طرح السياسات وآليات اللازمة لتطوير هذه الصناعة.

1-4 الصناعات التحويلية في الاقتصاد المصري

تحتل الصناعات التحويلية مكانة متميزة في الاقتصاد المصري بقيمة إنتاج تبلغ حوالي 44% من جملة إنتاج الأنشطة الاقتصادية خلال عام 2018/2017، وبقيمة مضافة تبلغ حوالي 31% من جملة القيمة المضافة لإجمالي الأنشطة الاقتصادية خلال نفس العام، وتستحوذ على 14% من جملة المنشآت الاقتصادية، ويشتغل بها حوالي 24% من إجمالي عدد المشتغلين بقيمة أجور تمثل نحو 29% من إجمالي أجور هذه الأنشطة، ويمكن استعراض أهمية الصناعات التحويلية في الاقتصاد المصري على النحو التالي:

قيمة الإنتاج:

يوضح الشكل التالي مكانة الصناعات التحويلية بين الأنشطة الاقتصادية، والذي يتبين منه أنها تحتل المرتبة الأولي بقيمة إنتاج تبلغ 666 مليار جنيه تمثل نحو 39% من جملة قيمة إنتاج الأنشطة الاقتصادية عام 2013/2012، وحوالي 1,693 مليار جنيه بما يعادل نحو 44% من إجمالي قيمة إنتاج الأنشطة الاقتصادية عام 2018/2017.

شكل رقم (4-1): تطور قيمة الإنتاج بقطاعات النشاط الاقتصادي بالمليون جنيه خلال عام 2018 مقارنةً بعام 2012

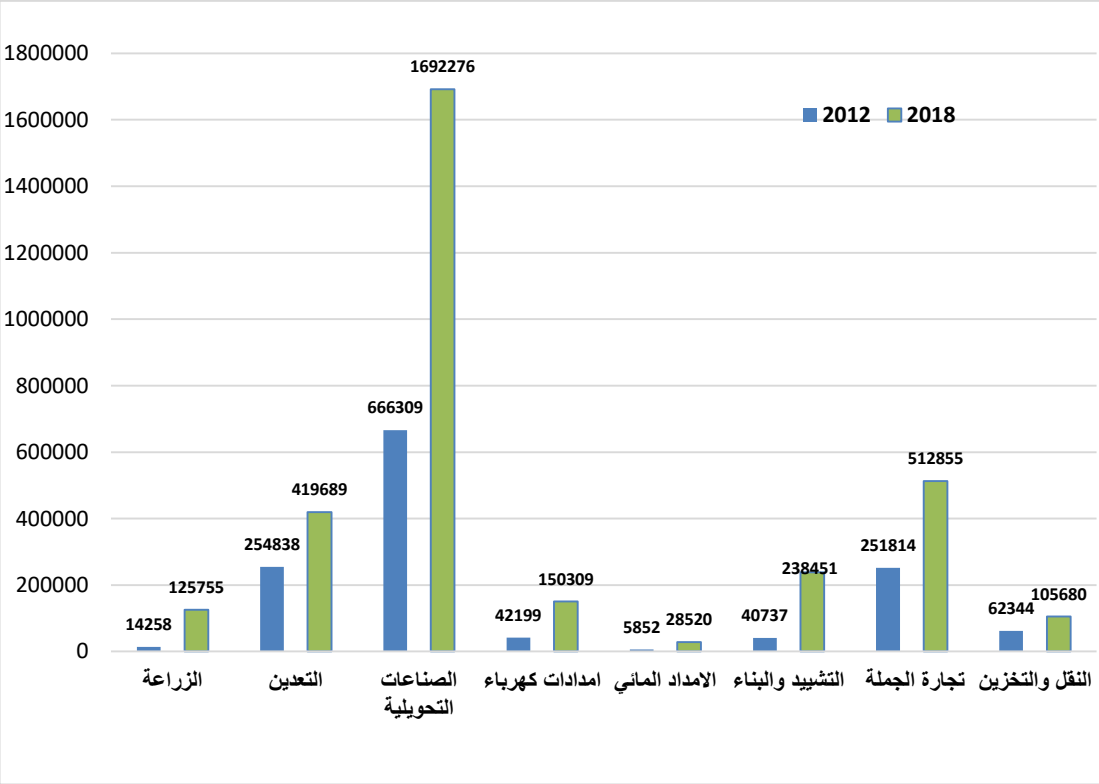

القيمة المضافة:

يوضح الشكل التالي تزايد القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية من نحو 24 مليار جنيه عام 2013/2012، إلى حوالي 667 مليار جنيه عام 2018/2017 بما يعادل نحو 31% من جملة القيمة المضافة للأنشطة الاقتصادية.

شكل رقم (4-2): تطور القيمة المضافة للأنشطة الاقتصادية
خلال الفترة 2012/ 2013-2017 /2018

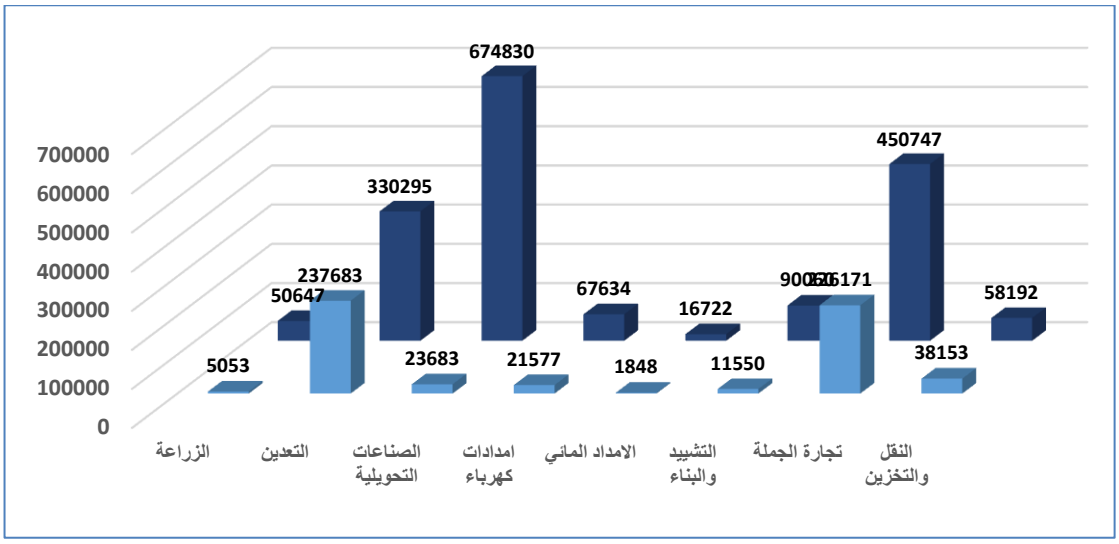

عدد المنشآت:

يحتل قطاع الصناعات التحويلية المرتبة الثانية بعد قطاع تجارة الجملة والتجزئة، بعدد منشآت بلغ 386 ألف منشأة عام 2013/2012 تزايد لنحو 523 ألف منشأة وبنسبة بلغت حوالي 14% من إجمالي عدد المنشآت المصرية عام 2017/ 2018.

عدد المشتغلين:

بلغ عدد المشتغلين بقطاع الصناعات التحويلية نحو 2,416 ألف مشتغل عام 2013/2012 كما يوضح الشكل التالي، ارتفع لنحو 3,258 ألف مشتغل عام 2018/2017 بما يعادل نحو 24% من إجمالي عدد المشتغلين في جميع الأنشطة الاقتصادية.

شكل رقم (4-3): تطور عدد المشتغلين بالمنشآت الاقتصادية
خلال الفترة 2018/2017-2013/2012

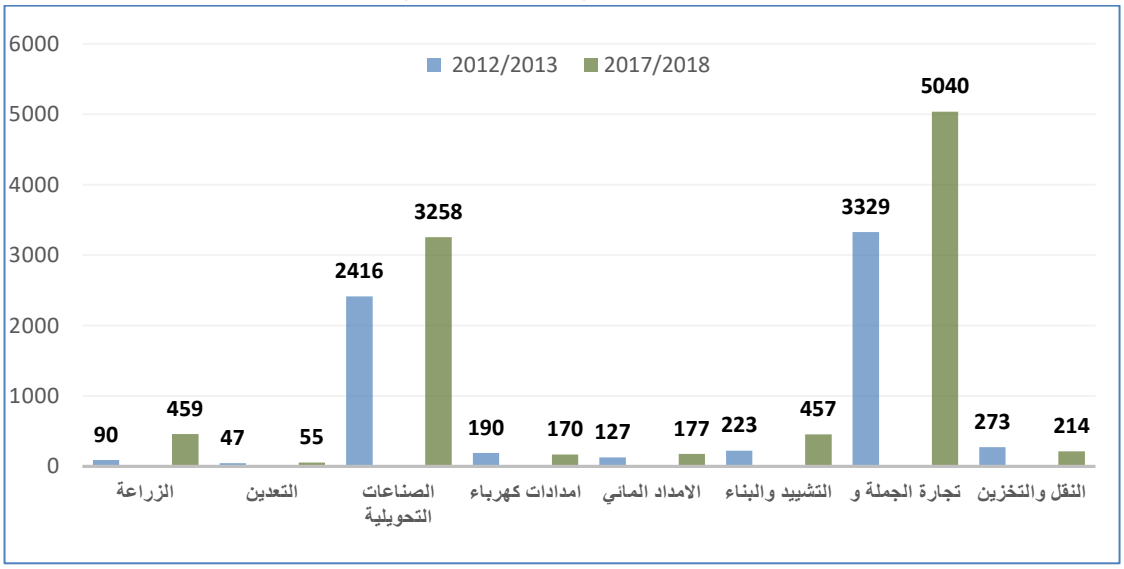

قيمة الأجور

تزايدت قيمة الأجور في قطاع الصناعات التحويلية كما يوضح الشكل التالي من نحو 51 مليار جنيه عام 2013/2012 إلى حوالي 104 مليار جنيه عام 2018/2017 بما يعادل نحو 29% من إجمالي الأجور خلال هذا العام، وهي تمثل نسبة مرتفعة بالنسبة لباقي القطاعات الاقتصادية.

شكل رقم (4-4): تطور قيمة الأجور بالمنشآت الاقتصادية
خلال الفترة 2018/2017-2013/2012

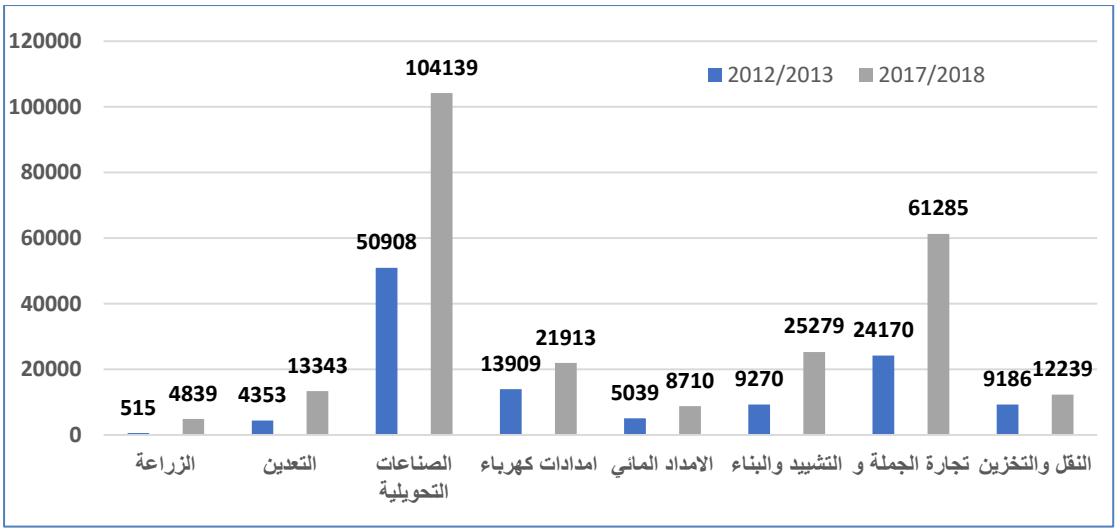

2-4 نبذة عن الصناعات الغذائية وأنشطتها

يشير مصطلح الصناعات الغذائية إلى مجموع المؤسسات التي تهتم أساساً بتحويل المواد الزراعية إلى منتجات من أجل الاستهلاك الغذائي النهائي، وبذلك تعد جزءاً هاماً من النظام الغذائي الذى يضم بدوره النشاطات المصنفة في الزراعة كالتوزيع الغذائي.

الصناعات الغذائية وتنقسم إلى نوعين[9]:

1- الصناعات الغذائية الحفظية ومنها صناعة التعليب والتبريد والتجميد وغيرها.
2- الصناعات الغذائية التحويلية ومنها صناعة السكر والزيوت والألبان وغيرها.

وتعتبر الصناعات الغذائية فرع من الصناعة التحويلية حيث تقوم بتحويل المواد الأولية الزراعية إلى منتجات وسلع غذائية صالحة للاستعمال أطول فترة ممكنة وذلك وفقاً لمواصفات ومعايير محددة وباستخدام طرق الحفظ والاستعمال المختلفة التي تضمن سلامة هذه المنتجات وصلاحيتها وجودتها وذلك باستخدام التطبيق العملي لأحدث التكنولوجيات الغذائية فيما يتعلق بطرق وحفظ والتكيف بهدف إعداد وتصنيع وحفظ وتسويق المواد الغذائية وتحويلها من صورتها الأولية إلى صور أخري أكثر تماشياً مع هدف زيادة عمرها التخزيني والمحافظة على قيمتها الغذائية وجودتها[10].

9- أيمن مزاهرة "الصناعات الغذائية "جامعة البلقان التطبيقية، دارالشروق للنشر والتوزيع، عمان،2000، ص13.
10- عيون عبدالكريم "جغرافيا الغذاء فى الجزائر "الموسسة الوطنية للكتاب ،الجزائر ، 1985، ص212.

من خلال مختلف التعريفات السابقة للصناعات الغذائية يمكن استنتاج أن مفهوم الصناعات الغذائية لا ينطوي فقط على صناعة المنتجات الغذائية النهائية كما ورد في بعض التعريفات، ولكنها تشمل المنتجات الوسيطة أيضًا. وتهدف الصناعات الغذائية لتجهيز أو تصنيع المنتجات الغذائية الصالحة للاستهلاك البشري وكذلك إعداد أغذية الحيوانات مثل الأعلاف، ومن هنا نجد أن مصطلح الصناعات الغذائية يضم العديد من الشعب والمنتجات المختلفة.

ووفقاً للتصنيف الصناعي الدولي الموحد ISIC فإن قسم صنع المنتجات الغذائية يندرج تحته: * تجهيز منتجات الزراعة وصيد الأسماك إلى أغذية للإنسان أو الحيوان.

*** إنتاج مختلف السلع الوسيطة التي لا تمثل منتجات نهائية بشكل مباشر.**

الأنشطة التي تتضمنها الصناعات الغذائية

هيكل الصناعات الغذائية وفقاً للتصنيف الدولى للأنشطة الاقتصادية ISIC

نوع النشاط
الصناعات التحويلية
صناعة المواد الغذائية والمشروبات
صناعة المواد الغذائية
إنتاج وتحضير وحفظ اللحوم ومنتجاتها
صناعة الألبان ومنتجاتها
تعليب وحفظ الفواكه والخضروات
حفظ وتعليب الأسماك والقشريات البحرية
صناعة الزيوت والدهون النباتية والحيوانية
طحن الحبوب ومنتجاتها
صناعة منتجات الخبز
صناعة السكر
صناعة الكاكاو والشوكولاتة والحلويات السكرية
صناعة منتجات غذائية أخري
صناعة الأعلاف الحيوانية
صناعة المشروبات
صناعة التبوغ

المصدر: أركان عباس ،" التكنولوجيا الحديثة ودورها في تنمية الصناعات الغذائية فى العراق ، مجلة مداد الآداب، كلية التربية الإسلامية ، الجامعة المستنصرية ،عدد خاص بالمؤتمرات 2019/2018، ص 385-386.

وتتميز الصناعات الغذائية بمجموعة من الخصائص التي تميزها بخلاف القطاعات الصناعية الأخرى وأهم هذه الخصائص[11]

- **الاعتماد المباشر على القطاع الزراعي في الحصول على مدخلات الإنتاج من مواد أولية ومنتجات وسيطة .**
- **تتميز مخرجات هذه الصناعات بالتنوع والتطور طبقاً لتطور احتياجات المستهلكين من فترة زمنية لأخري .**
- **يتميز سوق منتجاتها بالتنافس الشديد، حيث يكون التنافس على أساس (الأسعار – العلامات والأسماء التجارية –العبوات والأغلفة التجارية).**
- **تختلف طريقة التصنيع الغذائي لهذه الصناعات باختلاف المادة المصنعة وطريقة تخزينها والحفاظ عليها.**
- **يعتمد الإنتاج الصناعي في هذا القطاع اعتمادا كبيراً على مواكبة الأساليب التكنولوجية الحديثة في الإنتاج للمحافظة على سلامة المنتجات وجودتها من جهة ومن جهة أخري لإرضاء أذواق المستهلكين لذلك تحظى دراسة السوق وأذواق المستهلكين بأهمية بالغة في هذه الصناعات مقارنة بغيرها.**

3-4 ملامح واتجاهات الصناعات الغذائية عالمياً

تمثل الصناعات الغذائية أحد أهم الأنشطة الاقتصادية عالمياً سواء من حيث الحجم أو من حيث الأهمية الاستراتيجية، حيث تستوعب هذه الصناعات الغذائية على مستوى العالم ما يزيد عن 600 ألف مؤسسة توظف حوالى 20 مليون شخص.[12]

كما تعتبر الصناعات الغذائية في العديد من الدول، القطاع الصناعي الأكبر والأكثر أهمية حيث نجد في المتوسط حوالى من 70% إلى 75% من المنتجات الزراعية يتم تحويلها إلى منتجات غذائية نهائية من خلال الصناعات الغذائية.

وتسيطر الدول الكبرى في العالم على هذه الصناعات، ومن أهم هذه الدول (الولايات المتحدة الأمريكية – الدول الأوروبية بشكل عام) فحيث يشهد قطاع الصناعات الغذائية نمواً متزايداً في الدول الناشئة أيضاً وأهمها (الصين- الهند- البرازيل ،وغيرها)، لتصبح هذه الدول الكبرى هم اللاعبين الرئيسين والمتحكمين في مجريات الصناعات الغذائية على مستوى العالم.

وعلى الرغم من التطور والنمو الذى يشهده قطاع الصناعات الغذائية على مستوى العالم، إلا أن هذا القطاع يواجه العديد من التحديات منذ عدة سنوات مثل:

- **التحديات المتعلقة بالقطاع الزراعي وتراجع حجم إنتاج بعض المحاصيل والتأثيرات السلبية التي يشهدها الإنتاج الزراعي في العديد من دول العالم كنتيجة للتغيرات المناخية العالمية، الأمر الذى يهدد بدوره من قدرة هذا القطاع على الاستمرار والنمو والوفاء باحتياجات الطلب العالمي.**
- **التوجه نحو استخدام الوقود الحيوي المعتمد على المنتجات الزراعية.**

11- حورية حلمى، (2018): "تقييم القدرة التنافسية للصناعات الغذائية فى مصر"، المجلة العلمية، جامعة الاسكندرية، ص4.

12- قش فائزة، (2019)"توجهات ومحركات الصناعات الغذائية "، مجلة الدراسات الاقتصادية،جامعة قستطينة، مجلد6، العدد 1، يونيو 2019، ص 141.

- **تحدى الزيادة السكانية حول العالم، حيث يقع على عاتق قطاع الصناعات الغذائية توفير المستلزمات والمنتجات الغذائية لتغذية حوالى 9 مليار شخص بحلول عام 2050 وهذا الأمر بدوره يمثل تحدياً هائلاً من شأنه الإخلال بمتطلبات الأمن الغذائي العالمي خلال السنوات القادمة، مما يتطلب زيادة الاستثمار والتطوير والتحسن المستمر لقطاع الصناعات الغذائية على مستوى جميع دول العالم، وكذلك التوجه نحو مزيد من الاهتمام بالقطاع الزراعي كونه المنبع الرئيسي لقطاع الصناعات الغذائية.**

4-4 التجارة الخارجية للصناعات الغذائية عالميًا

يوضح الجدول التالي حجم الصادرات والواردات العالمية للمنتجات الغذائية، وأهم الدول المصدرة والمستوردة والأنصبة السوقية لهذه الدول من إجمالي الصادرات والواردات الغذائية العالمية.

جدول رقم (4-1): قيمة صادرات وواردات الصناعات الغذائية العالمية خلال عام 2019

الصناعة	حجم الصادرات والواردات العالمية (بالمليار دولار)	أهم الدول المصدرة ونصيب كل دولة من إجمالى الصادرات العالمية	أهم الدول المستوردة ونصيب كل دولة من إجمالي الواردات العالمية
صناعة المشروبات	صادرات (123.7%) واردات (124.8%)	فرنسا (15.6%) إيطاليا (8.8%) إنجلترا (8.3%) أمريكا (6.7%)	أمريكا (22.1%) إنجلترا (6.6%) ألمانيا (6.2%) الصين (4.7%)
صناعة البذور والفواكه الزيتيه	صادرات (95.4%) واردات (101.9%)	البرازيل (27.7%) أمريكا (24.9%) كندا(5.8%) الأرجنتين(4.3%)	الصين(39.3%) ألمانيا (5.4%) اليابان(4.5%) هولندا(4.2%)
صناعة الزيوت النباتية والحيوانية ومنتجاتها	صادرات (88.6%) واردات (91.3%)	إندونيسيا (19.9%) ماليزيا(13%)- هولندا(5.3%) الأرجنتين (5.3%) أوكرانيا(5.2%)	الصين (10.9)-الهند(10.5)- أمريكا (7.1)- هولندا (5.9)
صناعة منتجات الألبان ومشتقاتها	صادرات (78.4%) واردات (78.4%)	ألمانيا (9.1%)- إيطاليا (7.6%)- هولندا(7.4%)- فرنسا (6.4%)- أمريكا (5.4%)	أمريكا (11.2%)، الصين (9.2%) إنجلترا (5.9%)- ألمانيا (5.8%)- فرنسا (5.1%)
صناعة محضرات ونكهات الطعام المتنوعة	صادرات (78.1%) واردات (79.7%)	أمريكا (12%) ألمانيا(8.3%) سنغافورا(6.9%) هولندا(6.7%)	أمريكا (10.8%) إنجلترا (4.9%) الصين(4.6%) ألمانيا (4.6%)
صناعة أعلاف الحيوانات	صادرات(76.2%) واردات(80.3%)	أمريكا 13.7% الأرجنتين(12.5%) البرازيل (8.3%) هولندا(6.9%)	ألمانيا (5.2%) الصين (4.9%) فيتنام (4.5%) هولندا(4.3%)
صناعة الخضروات والفاكهة ومنتجاتها	صادرات (64.7%) واردات (62.7%)	الصين (12.9%)- هولندا(9%)- أمريكا (7.8%)- بلجيكا (7%)- إيطاليا (6%)	أمريكا (14.6%)- ألمانيا (8.5%)- فرنسا (6.8%)- إنجلترا (6.3%) اليابان(5.9%)
صناعة اللحوم والأسماك والقشريات البحرية	صادرات (51.6%) واردات (47.7%)	الصين (17.9%)- تايلند (12.9%)- ألمانيا (6.3%)- فيت نام (4.3%)- أمريكا (4%)	اليابان (13.8%)-أمريكا (11.9%)- إنجلترا (9.5%)- ألمانيا (6.4%)-فرنسا (4.8%)
صناعة الكاكاو ومنتجاته	صادرات (50.1%) واردات (50.2%)	ألمانيا (12%)-هولندا(10.5%)- كوت ديفوار(9.9%)- بلجيكا (7.8%)- غانا(5.4%)	أمريكا (10.2%)- ألمانيا (9.8%)- هولندا(9.4%)- فرنسا(6.7%)- إنجلترا (5.5%)
صناعة منتجات التبغ	صادرات (45.6%) واردات (47.8%)	الإمارات (10.2%) بولندا(9.1%) ألمانيا(8%) البرازيل (4.7%)	اليابان(11.5%)ألمانيا(5.8%) إيطاليا (4.8%) أمريكا (4.6%)
صناعة السكر ومنتجات الحلوى	صادرات (39.4%) واردات (41.6%)	البرازيل (13.7%) تايلاند(8.5%)- ألمانيا(6.3%) الهند(5.2%)- أمريكا (4.9%)	أمريكا (10.7%)إندونيسيا(4)- ألمانيا (4%)-الصين(3.9%)- إنجلترا (3.3%)

المصدر: Trade statistics for international business development

شكل رقم (4-5): قيمة الصادرات والواردات
لأهم مجموعات الصناعات الغذائية العالمية خلال عام 2019

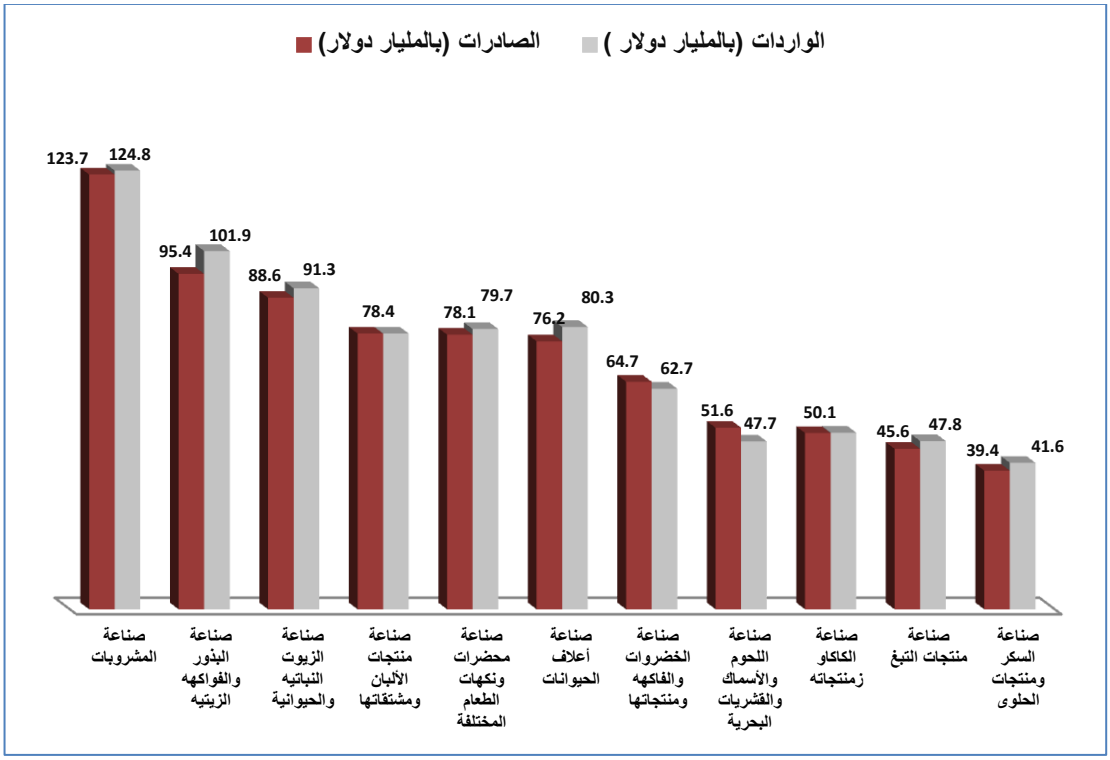

المصدر: جدول رقم (5-1).

يلاحظ من الشكل رقم (4-5) استحواذ صناعة المشروبات على المرتبة الأولى من حيث قيمة الصادرات والواردات خلال عام 2019، يليها صناعة البذور والفواكه الزيتية، ثم صناعة الزيوت النباتية والحيوانية في المرتبة الثالثة، وبعدها تأتى صناعة منتجات الألبان ومشتقاتها، ثم صناعة محضرات ونكهات الطعام المختلفة.

كما يلاحظ استحواذ الدول الكبرى والناشئة على الجزء الأكبر من صادرات وواردات هذه الصناعات بمختلف أنواعها خلال نفس العام، وذلك مقارنة بوضع الدول النامية والاقتصادات الفقيرة وذلك على الرغم من أهمية هذه الصناعات في توفير الاحتياجات الأساسية من المنتجات الغذائية لكافة دول العالم المتقدم والنامي.

4 -5 أساسيات تطوير الصناعات الغذائية العالمية[13]

الابتكار والتعلم في الصناعات الغذائية:

يعتبر قطاع الصناعات الغذائية من الأنشطة الصناعية التي تعتمد على الابتكار والتعلم على الرغم من أن هذه الصناعات لا تتميز بكثافة البحث والتطوير، وقد هدفت العديد من الدراسات إلى تفسير طبيعة هذا التناقض الذى يميز قطاع الصناعات الغذائية تحديداً، وتوصلت هذه الدراسات إلى أن أهم محركات التطوير والتي ينفرد بها هذا القطاع تحديدًا هى الابتكارات التى

13- قش فائزة، (2019)،مرجع سابق.

يقودها أنماط الاستهلاك وسلوكيات المستهلكين التي تتطور وتتغير مع الزمن ومن ثم ينتج عنها تطوير وابتكار منتجات جديدة لذلك يتميز هذا القطاع بأنه دائم التطوير والابتكار فيما يقدمه من منتجات.

المواد الأولية للصناعات الغذائية:

من المحركات الأساسية لوجود صناعة غذائية ناجحة هو قدرة وضمان استمرارية هذه الصناعة، والذى يعتمد في المقام الأول على توافر المواد الأولية التى يتم تصنيعها لتصبح منتجات غذائية نهائية، وهنا تجدر الإشارة إلى أهمية تبنى سياسة زراعية ناجحة تضمن تحسين جودة المنتجات الزراعية وتنوعها بالشكل الذى يخدم الصناعات الغذائية.

تقنية الصناعات الغذائية واليد العاملة

يتوقف تطور الصناعات الغذائية على ما تملكه الدول من تقنيات فنية وتكنولوجية وكذلك ما تملكه من يد عاملة وثروة بشرية ماهرة قادرة على التعامل مع هذه التقنيات والتكنولوجيات بالشكل الذى يخدم ويدعم جودة وكفاءة الصناعات الغذائية واستمراريتها.

الاستثمار:

لتتمكن الدول من امتلاك صناعات غذائية ناجحة ومتطورة، ينبغي عليها توجيه مزيد من الاستثمارات لهذا القطاع تحديداً، وكذلك للقطاع الزراعي من خلال حزمة من السياسات المحفزة التي تعلن عنها الدولة لتشجيع الاستثمار فى هذا القطاع، حيث يعد الاستثمار بمثابة المحرك الرئيسي لزيادة حجم الصناعات الغذائية، وتنميتها وتطويرها من حيث زيادة حجم الإنتاج وجودة المنتجات وتنوعها.

البحث عن الأسواق الداخلية والخارجية:

تعتبر مسألة الاهتمام بتسويق المنتجات داخلياً وخارجياً من أهم محركات وأسس تطوير الصناعات الغذائية حيث البحث عن أسواق جديدة يمكن هذه الصناعات من الاستفادة بمزايا الإنتاج الكبير من حيث خفض التكاليف، هذا فضلاً عن دراسة أذواق المستهلكين في الأسواق المختلفة يمكن هذه الصناعات من تنويع وتطوير منتجاتها بالشكل الذى يدعم جودة وكفاءة هذه المنتجات واستمرارية الصناعات الغذائية وتطورها .

4-6 تجارة مصر الخارجية من الصناعات الغذائية

4-6-1 الصادرات المصرية من الصناعات الغذائية

تراوحت نسبة الصادرات المصرية من السلع الغذائية ما بين عامي 2016 وأكتوبر 2020 فكانت 15% عام 2016، 14% عام 2020 وبذلك تحتل المركز الثالث من قائمة القطاعات التصديرية خلال نفس الفترة، وذلك طبقا للبيانات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، وكذلك المجلس التصديري للصناعات الغذائية، مقارنةً بحوالي 6.79% عام 2011، وحوالى 9.45% عام 2015، وهو أعلى من نصيب صادرات المواد الغذائية من إجمالي صادرات كل من إيطاليا وإسبانيا وتركيا وتونس، وهى من الدول المنافسة لمصر في

هذا الصدد[14]، وبذلك يحتل هذا القطاع المركز الثالث في قائمة القطاعات التصديرية المصرية خلال نفس الفترة (2016-2020)، جدول رقم (4-2).

جدول رقم (4-2):نسبة إجمالي صادرات الصناعات الغذائية إلى إجمالي الصادرات المصرية خلال الفترة 2016-2020

السنوات	صادرات الصناعات الغذائية بالمليون دولار	معدل النمو السنوي % مقارنة بالعام السابق	إجمالي الصادرات بالمليون دولار	% صادرات الصناعات الغذائية لإجمالي الصادرات المصرية
2016	3,048	%1	20,417	%15
2017	3,081	%1	22,615	%14
2018	3,102	%10	25,143	%12
2019	3,416	%16-	25,637	%13
Oct. 2020	2,855		20,562	%14

المصدر: الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، تقرير التجارة الخارجية المصرية غير البترولية، أكتوبر 2020

4-6-2 الواردات المصرية من الصناعات الغذائية

تراوحت الواردات المصرية من السلع الغذائية خلال نفس الفترة ما بين 13% و 11% من إجمالي الواردات المصرية عن عامي 2016، 2020 على التوالي، مما يدل على تناقص في حجم الواردات المصرية من منتجات الصناعات الغذائية، جدول رقم (4-3)
ويوضح الشكل التالي تطور الصادرات والواردات المصرية من الصناعات الغذائية خلال الفترة 2016-2020.

جدول رقم (4-3): نسبة واردات الصناعات الغذائية إلى إجمالي واردات المصرية خلال الفترة (2016-2020)

السنوات	واردات الصناعات الغذائية بالمليون دولار	معدل النمو السنوي% مقارنة بالعام السابق	إجمالي الواردات بالمليون دولار	نسبة واردات الصناعات الغذائية لإجمالي الواردات المصرية
2016	8,351	%20-	66,422	%13
2017	6,687	%5	59,573	%11
2018	7,049	%2	71,991	%10
2019	7,211	%29-	71,514	%10
Oct. 2020	5,113		45,507	%11

المصدر: الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، تقرير التجارة الخارجية المصرية غير البترولية، أكتوبر 2020

شكل رقم (4-6): تطور الصادرات والواردات المصرية من الصناعات الغذائية

14- مرصد التنافسية للقطاعات الإنتاجية والخدمية ، (2016) ، المركز المصرى للدراسات الاقتصادية ، صناعة المواد الغذائية ، العدد (2).

خلال الفترة (2016-2020)

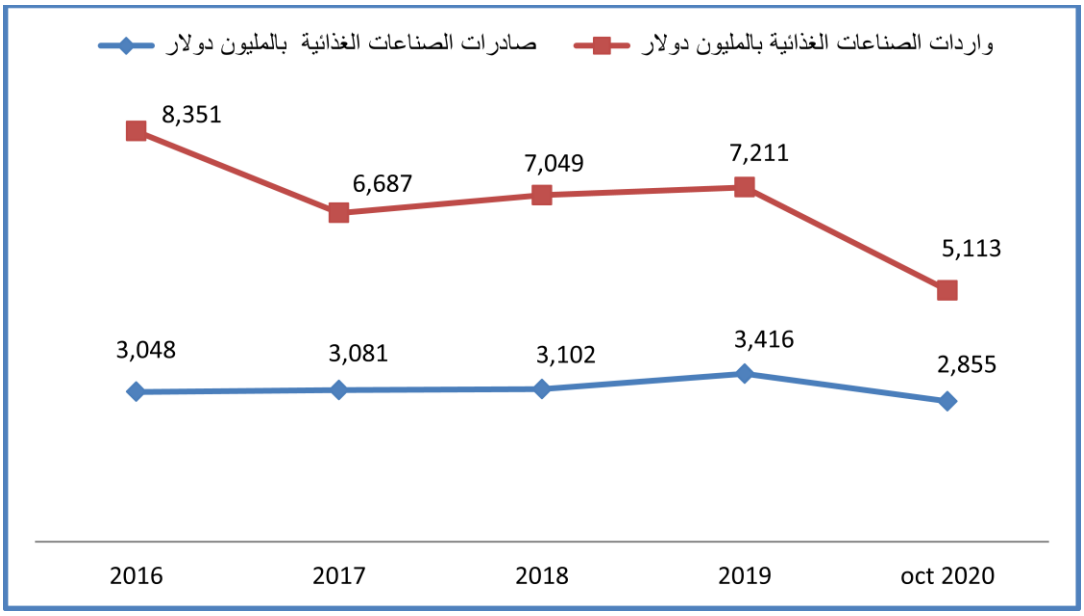

المصدر: اعتماداً على بيانات الجداول السابقة.

7-4 الميزان التجاري لقطاع الصناعات الغذائية المصرية

حقق الميزان التجاري للصناعات الغذائية المصرية عجزاً خلال الفترة من 2016 وحتى أكتوبر 2020، رغم اتجاه الواردات المصرية من هذا القطاع إلى التناقص، وسُجلت أعلى قيمة للعجز خلال عام 2016، وأقل قيمة عام 2017، ثم تزايد خلال عامي 2018-2019، هذا وعلى الرغم من زيادة صادرات مصر من هذا القطاع إلا أن هذه الزيادة لم تنعكس على حصة مصر من الأسواق العالمية والتي كانت أقل من 0.05% خلال الفترة (2016 - 2020).

جدول رقم (4-4): الميزان التجاري لقطاع الصناعات الغذائية المصرية بالمليون دولار خلال الفترة من 2016 وحتى أكتوبر 2020

السنوات	قيمة الصادرات المصرية من الصناعات الغذائية	قيمة الواردات المصرية من الصناعات الغذائية	قيمة العجز
2016	3.048	8.351	5.302
2017	3.081	6.687	3.606
2018	3.102	7.049	3.947
2019	3.416	7.211	3.795
أكتوبر 2020	2.855	5.113	2.258

المصدر: حسبت القيم اعتماداً على بيانات الهيئة العامة للرقابة على الصادرات المصرية خلال الفترة من 2016 وحتى أكتوبر 2020.

8-4 التوزيع الجغرافي لتجارة مصر من منتجات الصناعات الغذائية

أهم الدول المستوردة من مصر

احتلت مجموعة الدول العربية المركز الأول من صادرات مصر من منتجات الصناعات الغذائية وذلك بقيمة 1.149 مليار دولار حتى أكتوبر 2020 بنسبة 40% من إجمالي صادرات مصر من هذه المنتجات والتي بلغت 2.855 مليار دولار في عام 2020.

يوضح الجدول رقم (4-5) أن المملكة العربية السعودية تحتل المرتبة الأولى بين الدول العربية في قيمة الصادات المصرية والتي بلغت نحو 260 مليون دولار خلال عام 2020، تليها الأردن بواقع 139 مليون دولار ثم اليمن 130 مليون دولار، وليبيا 126 مليون دولار

جدول رقم (4-5): التوزيع الجغرافي للصادرات المصرية من الصناعات الغذائية خلال الفترة 2016-2020

القيمة بالمليون دولار

صادرات القطاع - أكبر 10 دول	2016	2017	2018	2019	2020
السعودية	357	332	306	315	260
ليبيا	237	162	220	215	126
الجمهورية اليمنية	103	119	141	203	130
الولايات المتحدة الأمريكية	104	114	156	190	139
الأردن	140	151	170	185	139
الإمارات العربية المتحدة	161	141	136	144	112
الجزائر	89	86	67	115	124
فلسطين	72	90	73	98	75
المغرب	88	73	86	93	77
العراق	81	122	108	91	98
إجمالي أكبر 10 دول	1,432	1,389	1,463	1,650	1,279
إجمالي صادرات القطاع	3,048	3,081	3,102	3,416	2,855
نسبة أكبر 10 دول لإجمالي صادرات القطاع	%47	%45	%47	%48	%45

المصدر: الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، تقرير التجارة الخارجية المصرية غير البترولية ، تقرير أكتوبر 2020.
بيانات عام 2020 حتى شهر أكتوبر 2020
ملحوظة :
تم طرح صادرات مصر إلى الولايات المتحدة الأمريكية من إجمالي صادرات القطاع وإعادة جمع صادرات (9) دول عربية وتعديل نسبتها إلى مجمل صادرات القطاع، إجمالي صادرات منتجات الصناعات الغذائية 1279 مليون دولار
الصادرات إلى أمريكا 130 مليون دولار، إجمالي صادرات مصر إلى مجموعة الدول العربية التسع = 1.149 مليون دولار

شكل رقم (4-7): الأسواق الرئيسة للصادرات المصرية من الصناعات الغذائية خلال الفترة 2016-2020

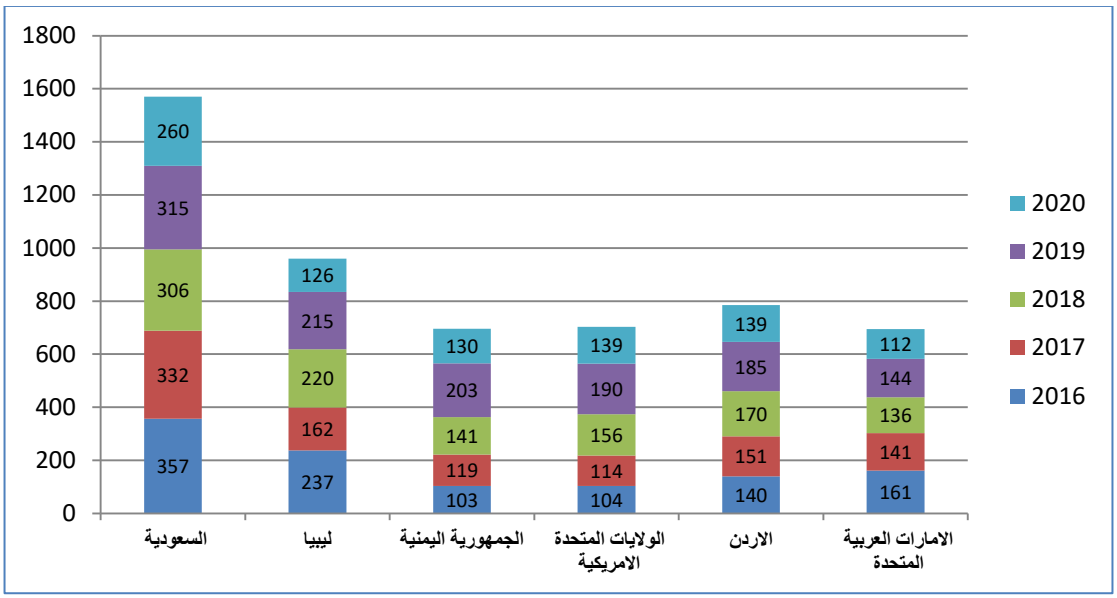

المصدر : اعتماداً على بيانات الجدول السابق

جدول رقم (4-6): قيمة الواردات المصرية من الصناعات الغذائية بالمليون دولار خلال الفترة (2016 – 2020)

2020	2019	2018	2017	2016	واردات القطاع - أكبر 10 دول
731	1,295	1,333	1,029	1,070	البرازيل
591	807	788	795	724	إندونيسيا
575	676	308	463	645	الهند
453	599	613	521	650	الولايات المتحدة الأمريكية
176	299	407	767	1,357	الأرجنتين
150	248	268	239	292	كينيا
171	231	229	180	248	هولندا
126	225	263	172	144	فرنسا
138	220	270	190	319	نيوزيلندا
125	205	286	354	252	روسيا الاتحادية
3,236	4,805	4,765	4,709	5,700	إجمالي أكبر 10 دول
5,113	7,211	7,049	6,687	8,351	إجمالي واردات القطاع
%63	%67	%68	%70	%68	% أكبر 10 دول - لإجمالي واردات القطاع

المصدر: الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات ، تقرير التجارة الخارجية المصرية غير البترولية، تقرير أكتوبر 2020.
ملحوظة : بيانات 2020 حتى شهر أكتوبر

أهم الدول المصدرة إلى مصر

يشير الجدول رقم (4-6) إلى أكبر 10 دول تستورد منها مصر، ويأتي على رأسها البرازيل بإجمالي واردات بقيمة 731 مليون دولار خلال عام 2020 مقابل 1.070 مليون دولار عام 2016، مما يشير إلى تراجع قيمة هذه الواردات من البرازيل.

كذلك تراجعت قيمة وارداتنا من الدول الأخرى خلال عام 2020 حيث إن الجدول يوضح أن إجمالي الواردات من الدول العشر الأكبر هو 5.113 مليار دولار خلال عام 2020، في حين أن

هذه القيمة كانت 8.351 مليار دولار خلال عام 2016، مما يعنى أننا نستورد ما نسبته 63% من إجمالي الواردات من هذه الدول العشرة.

كما يتضح من الجدول أن ترتيب الدول التي تستورد منها مصر هي كالتالي، البرازيل تليها إندونيسيا، ثم الهند، ثم أمريكا، ثم الأرجنتين، ثم كينيا. والشكل البياني رقم (4-8) يوضح أهم أسواق واردات الصناعات الغذائية.

شكل رقم (4-8): الأسواق الرئيسة للواردات المصرية من الصناعات الغذائية خلال الفترة (2016-2020)

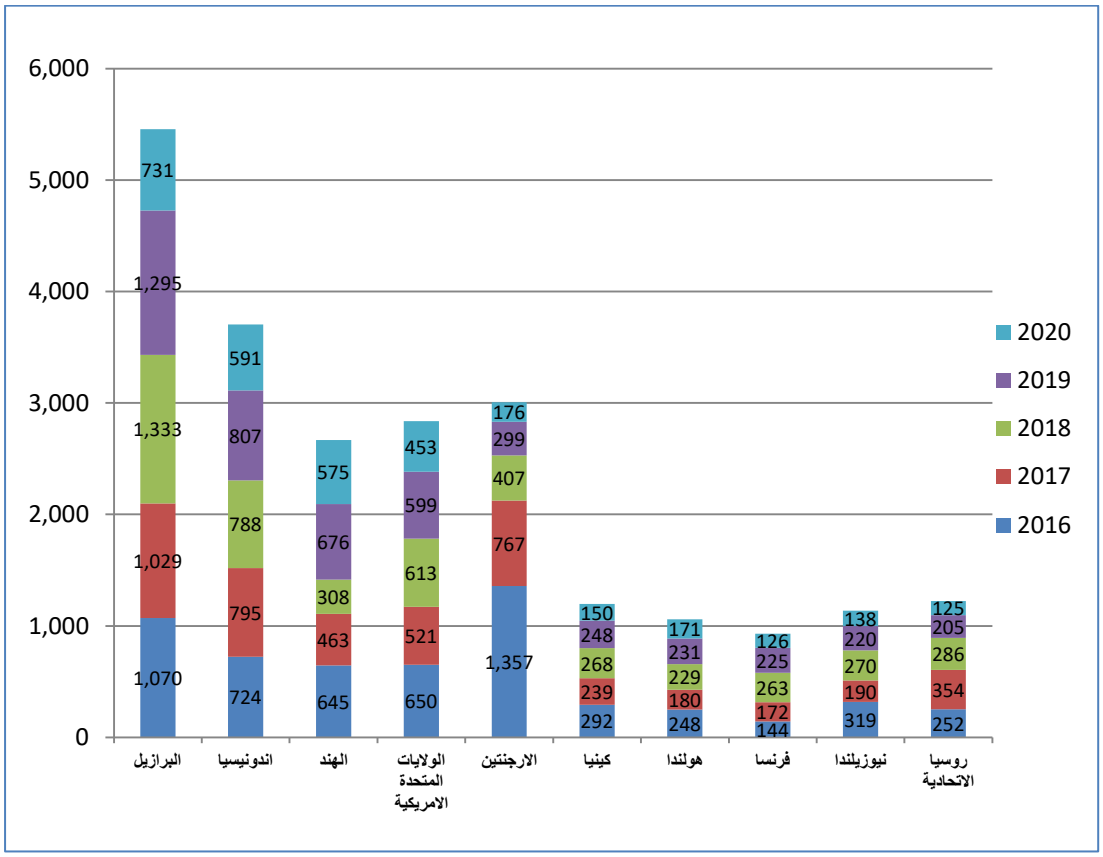

المصدر: اعتماداً على بيانات الجدول السابق.

4-9 الإمكانيات التنافسية لقطاع الصناعات الغذائية

هناك الكثير من العوامل التي تعمل على تنافسية هذا القطاع منها:

توافر المواد الخام

تحظى مصر بتوافر المواد الخام عالية الجودة من منتجات الفاكهة والخضر، والتي تشكل قاعدة زراعية إنتاجية متميزة، بالإضافة إلى توفير أنواع مختلفة منها على مدار العام.

وجود هيكل تسويقي مزدوج

يعتمد السوق المصرية على عدد صغير من الشركات الكبرى العاملة في مختلف قطاعات الإنتاج الموجه للسوق المحلى والتصديري، كما يعتمد على العديد من المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي يوجه جزء من منتجاتها للتصدير، وتمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة حوالى 87% من إجمالي حجم قطاع الصناعات الغذائية المصرية.

الموقع الجغرافي المتميز

ومن سماته القرب من الدول العربية ومنطقة الخليج وأوروبا، لدرجة أن المنتجات المصرية تستغرق يومين أو ثلاثة أيام حتى تصل إلى الموانئ البحرية العربية وأقل من أسبوع كي تصل إلى موانئ أوروبا.

انخفاض تكلفة العمالة بالمقارنة ببقية الدول الإقليمية والمتقدمة مع توافر القوى البشرية المدربة والمؤهلة.

توافر خدمات الشحن البحري والجوي المباشر المتجه إلى أوروبا مما يدعم الأداء التصديري.

نمو قطاع الأعمال:

بصورة ملحوظة ومطردة بفضل الحوافز الضريبية المقدمة للمصدرين والمستثمرين وتحسين القوانين والقواعد الجمركية.

إصدار قانون الأغذية الموحد:

والمتوقع أن يسهل الإجراءات المتبعة بين التجار والمصنعين، وهيئات تطبيق القوانين المتعلقة بالمنتجات الغذائية، وإزالة أي التباس حولها، فضلاً عن إنشاء هيئة الأغذية الوطنية.

10-4 التحديات والفرص المتاحة لقطاع الصناعات الغذائية

هناك عوامل أو تحديات تواجه هذه الصناعة وتقلل من فرصها التنافسية فى الأسواق العالمية منها:

- **عدم قدرة معظم الشركات على الاستثمار في مجال البحوث مما يؤدى إلى افتقار هذا القطاع إلى ابتكار نوعيات جديدة من المنتجات.**
- **التوريد غير المنتظم للمواد الخام للقطاعات الصناعية يعوق تحقيق الاستفادة القصوى على نطاق تجارى واسع، وذلك بسبب عدم التعاقد مع المزارع وضعف قنوات التواصل بين المزارعين والمصنعين.**
- **تدهور الخدمات اللوجستية مثل، مواقع التخزين المبردة، وثلاجات النقل، ووسائل النقل الجوي، بالإضافة إلى عدم الإلمام الكامل بطرق تداول تلك المنتجات القصيرة العمر بعد حصادها، أي منذ بداية خروجها من المزرعة ودخولها المصنع وحتى وصولها لميناء التصدير، الأمر الذى يؤدى إلى خسائر كبيرة.**
- **أغلب الشركات العاملة في هذا القطاع إما شركات صغيرة أو متناهية الصغر أو متوسطة، وغير منظمة وليست لديها القدرة على الاستفادة من المزايا الاقتصادية لحجم الإنتاج الكبير أو التسويق لصادراتها.**
- **سيطرة الأسواق التجارية العملاقة أدى إلى إضعاف السوق المحلى وتدهور قنوات التوزيع**
- **استغراق وقت طويل في إنهاء إجراءات التخليص الجمركي بسبب القيود البيروقراطية التي تفرض على الشركات أدى إلى صعوبة استيراد مستلزمات الإنتاج، مما أضعف قدرة هذه الشركات والقطاعات الصناعية على المنافسة.**

الفرص المتاحة لتنمية قطاع الصناعات الغذائية

هناك العديد من الفرص المتاحة التي تؤهل هذا القطاع لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بحيث يصبح بمثابة مركز إقليمي للشركات متعددة الجنسيات بمنطقة الشرق الأوسط منها:

- اتفاقيات المزايا التفضيلية التجارية مع البلدان العربية والأسواق الإقليمية الأخرى تزيد من فرص التسويق التي تتيحها هذه الاتفاقيات.
- يتوافر لهذا القطاع إمكانية كبيرة لتطوير منتجاته بصفة مستمرة وإضافة المزيد من المنتجات الجديدة.
- تزايد الطلب على الخضر والفاكهة وخاصة المعلبات والمجمدة.

وحتى يتسنى تحقيق مكانة متميزة للصناعات الغذائية المصرية فأنه ينبغي إعادة النظر في السياسات المتبعة تجاه هذا القطاع كما يلي:

سياسات خاصة بإجراءات الاستيراد والتصدير

- تسهيل الإجراءات الخاصة بالاستيراد والتصدير، وذلك بالعمل على سرعة الإفراج الصحي والجمركي عن مدخلات هذه الصناعة .
- خفض معدلات الضرائب المفروضة على الشركات، وضرائب الدخل والمبيعات المفروضة على المواد الغذائية والمعدات والأجهزة المستخدمة في عمليات التصنيع.
- خفض الرسوم المفروضة على المكونات المستوردة لتصنيع الأغذية.
- إزالة الإجراءات الجمركية المعقدة والمعوقة والتي تؤدى إلى إطالة أمد التخليص الجمركي.

سياسات خاصة بالاستثمار

العمل على تشجيع التمويل وخاصة طويل الأجل، وذلك لإحداث التطوير الجذري في هذا القطاع، حيث يلاحظ أن الاعتمادات المالية التي تقدمها البنوك المتخصصة منخفضة إلى حد كبير، مما يمثل عائقاً أمام النهوض بهذا القطاع ورفع كفاءته، وقد يعود ذلك إلى نقص المعلومات لدى وحدات القطاع الخاص بكيفية الحصول على الموارد المالية المخصصة لتحسين التكنولوجيا، وتوسيع مجالات استخدامها والاستفادة من رأس المال العامل، هذا بالإضافة إلى:

- توفير الكوادر المطلوبة من خلال تغيير نمط التعليم الفني.
- تعديل السياسات الزراعية وربطها بسياستي الصناعة والتصدير.
- تبنى ترابط سلسلة القيمة من خلال تحفيز زراعة المحاصيل الهامة.
- تطوير المنتجات واستحداث منتجات باستخدام التكنولوجيا الحديثة وتطويرها.
- وضع خطة عمل واضحة لتحقيق التغيير والتطوير لهذه الصناعة من خلال تحديد مؤشرات الأداء، والجهات المسئولة، وإطار زمنى محدد.
- تنفيذ عقود زراعية طويلة الأجل الأمر الذى من شأنه تحسين كفاءة أداء سلسلة القيمة.

المراجع

1. أحمد مصنوعة، "الملتقى الدولى التاسع حول إستدامة الأمن الغذائى بالوطن العربي فى ضوء المتغيرات والتحديات الدولية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، الجزائر،24 نوفمبر 2014، ص7.
2. أركان عباس ،"التكنولوجيا الحديثة ودورها فى تنمية الصناعات الغذائية فى العراق"، مجلة مداد الآداب، كلية التربية الاسلامية، الجامعة المستنصرية ،عدد خاص بالمؤتمرات 2019/2018، ص 385-386.
3. الأمم المتحدة، منظمة الأغذية والزراعة، "القمة العالمية للأغذية"، عام 1996.
4. الأمم المتحدة، "منظمة الأغذية والزراعة، تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2019 .
5. البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، 2019/2018.
6. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لاستصلاح الأراضي، أعداد مختلفة، 2019/2018-2015/2014
7. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، "النشرة السنوية لإحصاء الرى والموارد المائية"، أعداد مختلفة 2016-2020
8. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، "النشرة السنوية لإحصاءات الإنتاج السمكي"، أعداد مختلفة، 2016-2020.
9. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، "النشرة السنوية لحركة الإنتاج والتجارة الخارجية والمتاح للاستهلاك من السلع الزراعية"، أعداد مختلفة 2016-2021.
10. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، "النشرة السنوية لإحصاءات الإنتاج السمكي"، أعداد مختلفة، 2016-2020
11. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الاحصائي السنوي، 2020.
12. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الاحصائي السنوي، ديسمبر 2020.
13. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية لمتوسط أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية، يناير 2021
14. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، "التقرير الإحصائي الوطنى لمتابعة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة 2030 في مصر"، ديسمبر 2019.
15. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، "النشرة السنوية للموازنة العامة للدوله طبقاً للتصنيف الوظيفي للحكومة"، 2020/2019.
16. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، "النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين"، يناير 2021.
17. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، "النشرة السنوية لحركة الإنتاج والتجارة الخارجية والمتاح للاستهلاك من السلع الزراعية"، أعداد مختلفة، 2015 -2019.

18. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، "النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين"، مارس 2021.
19. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، "النشرة الشهرية لمتوسط أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية"، مارس 2021.
20. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، "نشرة الأرقام القياسية لأسعار المنتجين"، فبراير 2021.
21. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، "النشرة السنوية لإحصاء الإنتاج الصناعي فى منشآت القطاع العام وقطاع الأعمال العام والقطاع الخاص، 2015.
22. المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، "تقارير مؤشر الجوع العالمي"، أعداد مختلفة، 2015-2020.
23. الهيئة العامة للرقابة على الصارات والواردات، تقرير التجارة الخارجية المصرية غير البترولية، أكتوبر 2020
24. أيمن مزاهرة "الصناعات الغذائية"، جامعة البلقان التطبيقية، دارالشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص13.
25. حورية حلمى، (2018): "تقييم القدرة التنافسية للصناعات الغذائية فى مصر"، المجلة العلمية، جامعة الاسكندرية، ص 4.
26. عيون عبدالكريم "جغرافيا الغذاء فى الجزائر "الموسسة الوطنية للكتاب"، الجزائر، 1985، ص 212.
27. قش فائزة، (2019)"توجهات ومحركات الصناعات الغذائية"، مجلة الدراسات الاقتصادية، جامعة قستطينة، مجلد 6، العدد 1، يونيو 2019، ص 141.
28. محمد الماحى وأخرون، 2020، "التوجيه الاقتصادى للموارد المائية في الزراعة المصرية في ضوء أزمة سد النهضة"، مجلة العلوم الزراعية، جامعة الاسكندرية، المجلد 65، العدد 2.
29. نبيل توفيق حبشى، وآخرون ، "المؤشرات الاقتصادية للوضع الراهن للتصنيع الزراعي الغذائي عامة والخضر والفاكهة خاصة وآفاقه المستقبلية"، مؤتمر كلية الاقتصاد العلوم والسياسية، جامعة القاهرة، (2009).
30. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، "تقرير حصاد مرحلة البناء للعام المالى 2019/2018"، 2019.
31. وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، "قطاع الشئون الأقتصادية"، نشرة الإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة، 2016/2015- 2019/2018.
32. وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، "نشرة الإحصاءات الزراعية"، أعداد مختلفة، 2019/2018-2015/2014.
33. وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الأقتصادية، "نشرة الإحصاءات الزراعية"، 2019/2018.
34. وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، "الميزان الغذائي السلعي"، اعداد مختلفة 2016-2020

35.وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، "نشرة الميزان الغذائي"، 2020.
36.وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، "نشرة الميزان الغذائي"، أعداد مختلفة 2016-2020.

المواقع الإلكترونية

1. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. Mpde.gov.eg
2. موقع مصراوى، آخر دخول الخميس 3 ديسمبر 2020

Arab Republic of Egypt
Institute of National Planning

معهد التخطيط القومي
INSTITUTE OF NATIONAL PLANNING
INP
EGYPT
1960

2020

Egypt: Food Security Status Report